جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم العلوم المالية والمصرفية

مدى رضى المستثمرين الأجانب والعاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن

(The Satisfaction Degree of Foreign Investors and Employees in the Investment Sector in Jordan's Investment Environment)

رسالة ماجستير

إعداد
انس احمد الريمـــوني

بإشراف الأستاذ الدكتور
رياض المـومني

٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم العلوم المالية والمصرفية

مدى رضى المستثمرين الأجانب والعاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن

إعداد

انس احمد الريموني

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٤م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية في جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن

لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور رياض المومني .... رئيساً

الأستاذ الدكتور وليد حميدات .... عضواً

الأستاذ الدكتور علي مقابلة .... عضواً

الدكتور محمد العجلوني .... عضواً

الإهداء

إلى الذين كَلَّ الكدُ من كَدِّهِما

وملَّ الصبرُ من صَبرِهما

إلى والديَّ

اهدي هذا العمل اعترافاً ببعض الجميل

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين ، حمد الشاكرين لنعمه بأن مَنَّ عليَّ وأعانني على إنهاء هذه الرسالة ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وبعد،

فأنني أتقدم بالشكر لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور رياض المومني على قبوله الإشراف على هذه الرسالة ، ولجهوده المخلصة ، ونصائحه القيمة ، وتوجيهاته السديدة التي أثرت هذه الرسالة وأخرجتها إلى حيز الوجود في الصورة التي عليها.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة : الأستاذ الدكتور علي مقابلة والأستاذ الدكتور وليد حميدات والدكتور محمد العجلوني ، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة ، وعلى ملاحظاتهم القيمة التي أثرت هذه الرسالة.

كما وأتقدم بالشكر العميق إلى والدي الفاضلين والى أشقائي وشقيقاتي على دعمهم الموصول لي أثناء إعداد هذه الدراسة ، وأتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى جميع أصدقائي وزملائي واخص بالذكر المهندس معتصم العمور والآنسة نور العمرات على كل دعم قدموه أثناء إعداد هذه الرسالة.

الباحث

انس الريموني

٢٠٠٧

محتويات الدراسة

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	شكر وتقدير
ج	فهرس المحتويات
و	فهرس الجداول
ي	ملخص الدراسة
	الفصل الأول- المقدمة
٢	١-١ التمهيد
٣	١-٢ أهمية الدراسة
٣	١-٣ مشكلة الدراسة
٤	١-٤ أهداف الدراسة
٤	١-٥ أسئلة الدراسة
٥	١-٦ منهجية الدراسة
٥	١-٧ مصادر البيانات
٥	١-٨ محددات الدراسة
٥	١-٩ تسلسل الدراسة
٦	**الفصل الثاني- الإطار النظري و الدراسات السابقة**
٧	٢-١ مفهوم الاستثمار الاجنبي
٨	٢-٢ مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر
٩	٢-٣ نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر
٩	٢-٤ أسباب ودوافع قيام الاستثمارات الأجنبية
١٠	٢-٥ مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر

الموضوع	الصفحة
٢-٦ أشكال الاستثمار الأجنبي	١١
- الاستثمار الأجنبي المشترك	١١
- الاستثمار المملوك بالكامل للاستثمار الأجنبي	١٣
- مشاريع أو عمليات التجميع	١٤
٢-٧ سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	١٤
٢-٨ محددات الاستثمار الاجنبي	١٦
٢-٩ الدراسات السابقة (Literature Review)	١٩
الفصل الثالث- البيئة الاستثمارية وواقع الاستثمار الاجنبي في الأردن	
٣-١ مقدمة	٢٦
٣-٢ البنى التحتية والخدمات الأساسية	٢٧
٣-٣ البيئة الاقتصادية	٣٣
- السياسات النقدية الأردنية	٣٤
- الحسابات القومية	٣٩
- السياسات الاقتصادية	٤١
- الموارد الطبيعية	٤٤
٣-٤ الاستقرار الأمني والسياسي	٤٤
٣-٥ البيئة القانونية	٤٥
٣-٦ البيئة الاجتماعية	٤٦
٣-٧ القوى العاملة	٤٧
٣-٨ السياسات الترويجية	٤٧
٣-٩ واقع الاستثمارات الأجنبية في الأردن	٥٢
-حجم الاستثمار الأجنبي في الأردن	٥٢
- الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي في الأردن	٥٣

الموضوع	الصفحة
– معدل نمو الاستثمارات الأجنبية في الأردن	٥٤
– التوزيع الجغرافي للإستثمارات الأجنبية المباشرة	٥٥
– الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للإستثمارات الأجنبية	٥٦
– التوزيع الإقطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة	٥٧
– الأهمية النسبية للتوزيع الإقطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة	٥٨
الفصل الرابع– التحليل الإحصائي للبيانات	
٤–١ مقدمة	٦٠
٤–٢ مجتمع الدراسة	٦٠
٤–٣ عينة الدارسة	٦٠
٤–٤ اداة الدارسة	٦١
٤–٥ صدق الأداة وثباتها	٦١
٤–٦ التحليل الإحصائي لفئة المستثمرين الأجانب	٦٢
– وصف خصائص عينة الدراسة	٦٢
– مدى رضى المستثمرين الأجانب في البيئة الاستثمارية في الأردن	٦٤
٤–٧ التحليل الإحصائي لفئة العاملين	٧٣
– وصف خصاص عينة الدارسة	٧٣
– مدى رضى العاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن	٧٤
– مناقشة فرضيات الدراسة	٨٨
الفصل الخامس– النتائج والتوصيات	
٥–١ النتائج	٩٤
٥–٢ التوصيات	٩٥
٥–٣ المراجع	٩٦
الملاحق	١٠٠

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (١)	النفقات الرأسمالية للحكومة ما بين الأعوام١٩٩٤ و ٢٠٠٥ بالمليون دينار	٢٨
جدول رقم (٢)	أعداد المشتركين في خدمات الاتصالات حسب نوع الخدمة ١٩٩٥-٢٠٠٥	٢٩
جدول رقم (٣)	نشاط ميناء العقبة	٣٠
جدول رقم (٤)	كمية البضائع المنقولة بواسطة الخطوط الجوية الأردنية والخطوط الأجنبية ١٩٩٥-٢٠٠٥(طن)	٣١
جدول رقم (٥)	الخدمات الصحية في المملكة	٣٣
جدول رقم (٦)	سلسلة الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة للسنوات (١٩٩٥-٢٠٠٦) ومعدلات التضخم السنوي % (١٠٠=٢٠٠٢)	٣٤
جدول رقم (٧)	الوسط المرجح لأسعار الفائدة الفعلية على الودائع والتسهيلات الائتمانية لدى البنوك المرخصة	٣٥
جدول رقم (٨)	مكونات الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة	٣٧
جدول رقم (٩)	الأهميات النسبية للتعويضات المدفوعة من قبل شركات التامين ١٩٩٦-٢٠٠٤ بالنسب المئوية	٣٩
جدول رقم (١٠)	معدلات النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة	٤٠
جدول رقم (١١)	الموازنة العامة للحكومة(مليون دينار)	٤١
جدول رقم (١٢)	قيم السلع التي تم تصديرها حسب الاتفاقيات التجارية(مليون دولار)	٤٣

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (١٣)	الجـرائم العـامة بالألف	٤٥
جدول رقم (١٤)	حركة الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار مـن عـام ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (مليون دولار)	٤٦
جدول رقم (١٥)	عدد الشركات،حجم الاستثمار،عدد العمالة حسب تصنيف الاستثمار في جميع المدن الصناعية لعام ٢٠٠٧	٥١
جدول رقم (١٦)	حجم الاستثمار في الأردن خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥)	٥٢
جدول رقم (١٧)	الأهمية النسبية للاستثمار المحلي والأجنبي	٥٣
جدول رقم (١٨)	معدل نمو الاستثمارات في الأردن خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٥	٥٤
جدول رقم (١٩)	التوزيع الجغرافي للاستثمارات حسب المناطق	٥٥
جدول رقم (٢٠)	الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للاستثمارات حسب المناطق	٥٦
جدول رقم (٢١)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية	٥٧
جدول رقم (٢٢)	الأهمية النسبية للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي	٥٨
جدول رقم (٢٣)	معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للأبعاد وللأداة ككل	٦٢
جدول رقم (٢٤)	التكرارات والنسب المئوية لعينـة الدراسـة حسب المتغيرات المستقلة (المستثمرين)	٦٣
جدول رقم (٢٥)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لأبعاد رضا المستثمرين الأجانب في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات (المستثمرين)	٦٤

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (٢٦)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال الأول "البنية الاقتصادية التحتية (الأساسية)" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (المستثمرين).	٦٥
جدول رقم (٢٧)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال الثاني "البيئة الاقتصادية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (المستثمرين)	٦٦
جدول رقم (٢٨)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال الثالث "البيئة القانونية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (المستثمرين)	٦٨
جدول رقم (٢٩)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال الرابع "الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (المستثمرين)	٦٩
جدول رقم (٣٠)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال الخامس "القوى العاملة" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (المستثمرين)	٧٠
جدول رقم (٣١)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال السادس "المدن الصناعية والمناطق الحرة" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية(المستثمرين)	٧١
جدول رقم (٣٢)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال السابع "مؤسسة تشجيع الاستثمار وسياسات الترويج" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (المستثمرين)	٧٢
جدول رقم (٣٣)	التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب المتغيرات المستقلة (العاملين)	٧٣
جدول رقم (٣٤)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لأبعاد رضا العاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات (العاملين)	٧٤

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٧٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال الأول "البنية الاقتصادية التحتية (الأساسية)" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (العاملين)	جدول رقم (٣٥)
٧٦	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال الثاني "البيئة الاقتصادية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (العاملين)	جدول رقم (٣٦)
٧٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال الثالث "البيئة القانونية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (العاملين)	جدول رقم (٣٧)
٧٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال الرابع "الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (العاملين)	جدول رقم (٣٨)
٨٠	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الخامس "القوى العاملة" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (العاملين)	جدول رقم (٣٩)
٨١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال السادس "المدن الصناعية والمناطق الحرة" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (العاملين)	جدول (٤٠)
٨٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال السابع "مؤسسة تشجيع الاستثمار وسياسات الترويج" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (العاملين)	جدول رقم (٤١)
٨٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" والدلالة الإحصائية لأبعاد مدى رضا المستثمرين والعاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن	جدول رقم (٤٢)
٨٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" والدلالة الإحصائية لفقرات مدى رضا المستثمرين والعاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن	جدول رقم (٤٣)

مدى رضى المستثمرين الأجانب والعاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن

ملخص الدراسة

على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها الأردن في سعيه لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الاستثمارات المحلية، إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مازال محدودا قياسا بحاجة الأردن لهذه الموارد الأجنبية، ومن هنا تأتي اهمية هذه الدراسة من مساهمتها في إلقاء الضوء على البيئة الاستثمارية، وأهمية مؤسسات تشجيع الاستثمار، والتشريعات، وقوانين الحوافز الاستثمارية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاستكشاف مكامن القوة والضعف في البيئة الاستثمارية في الاردن.

وقد هدفت الدراسة إلى قياس مدى رضى المستثمرين الأجانب والعاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن ولتحقيق هذا الهدف فقد تم توزيع ١٠٤ استبانة على المستثمرين الأجانب و ٥٦ إستبانة على العاملين في القطاع الاستثماري لتحليل مدى الرضى عن البيئة الاستثمارية.

وقد تم تحليل نتائج الإستبانات من خلال استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) وذلك لمعرفة آرائهم والوقوف على مكامن القوى والضعف في البيئة الاستثمارية الأردنية.

وقد اظهرت نتائج الدراسة إلى أنّ درجة رضى المستثمرين الأجانب عن البيئة الاستثمارية في الأردن متوسطة في حين كانت مرتفعة للعاملين في القطاع الاستثماري. كما بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع أبعاد رضى المستثمرين الأجانب والعاملين في القطاع الاستثماري باستثناء بعد الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة معالجة مكامن الضعف في البيئة الاستثمارية الأردنية خاصة في مجال استقرار القوانين والتشريعات وخدمات المياه وتوفر العمالة الأردنية المهنية المدربة.

الفصل الأول

المقدمة

١-١ التمهيد:

يعتبر الاستثمار ركيزة من الركائز الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق التراكم الرأسمالي اللازم. وهو المحرك الأساسي له لتحقيق معدلات نمو مرضية في الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني في الدولة، كما يساعد على تعزيز القدرة التنافسية في الصادرات الوطنية في الأسواق الخارجية وخفض معدل الفقر والبطالة .

وبالنسبة للأردن، فانه يشهد منذ عقدين من الزمن مرحلة من التحول الجذري في هيكله الاقتصادي منذ تبني برامج التصحيح الاقتصادي، والدخول في عملية التخاصية من أوسع أبوابها، وقبوله عضوا في منظمة التجارة العالمية، وعضوا في الشراكة الأوروبية المتوسطية، والشراكة التجارية الأردنية الأمريكية. أضف إلى ذلك فإن الأردن يقع في منطقة الشرق الأوسط ، التي لا تزال تشهد الكثير من التقلبات السياسية والمواجهات العسكرية الساخنة بين الدول العربية وإسرائيل من جهة، ومع بعض الدول الغربية من جهة أخرى. ولا شك بان لهذه الظروف تأثيرا ملموسا على النواحي الاقتصادية، والسياسية ، والأمنية في الأردن. حيث أن التوترات السياسية والعسكرية تعتبر عامل طرد استثماري بسبب خوف المستثمرين من استثمار أموالهم في الأردن لاعتقادهم بان الاستثمار في الأردن في ظل هذه الأوضاع السياسية ينطوي على مخاطر جسيمة.

ولهذا، فان بناء تصور متكامل عن طبيعة التحديات التي تواجه الاستثمار في الأردن، وتبيان فرصه المتاحة، والعمل على بلورة رؤية علمية شاملة حول العلاقة بين فرص الاستثمار والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، ورسم إستراتيجية وطنية لجذب الاستثمار، يعد التحدي الأكبر لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني .

وبالتالي فإن الرؤية الإستراتيجية لجذب الاستثمار، تهدف أساسا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، و تفعيل علاقات الاقتصاد الأردني مع المحيط العربي والعالمي، بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية. و بناء عليه، فان من الضرورة بمكان رسم إستراتيجية وطنية لتشجيع الاستثمار وإعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي، وتحرير التجارة، والانفتاح على مناطق التجارة الحرة والأسواق العربية والعالمية، والمشاركة في الاتفاقات التجارية الدولية، لتوفير البيئة الاستثمارية القادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية .

وبسبب هذه التحديات وغيرها، فقد عمل الأردن على إيجاد أرضية استثمارية مناسبة قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الاستثمارات المحلية. وفي سياق هذا التوجه، فقد تبنى الأردن حزمة من التشريعات الضريبية ،والإجراءات الجمركية ، في محاولة لجذب المستثمرين الأجانب ودفع عملية التنمية، وتسريع وتيرتها، للحصول على المزيد من العوائد المادية والمالية والفنية والتكنولوجية للانتقال بالمجتمع الأردني إلى حالة اقتصادية أفضل. أضف إلى ذلك، فان الأردن بعد أزمة عام ١٩٨٨ النقدية، اخذ يتبنى السياسات التي من شانها تقليل القروض الخارجية لتقليص الأقساط المدفوعة على القروض

الخارجية، وتخفيف عبء خدمة هذا الدين الخارجي، وتخفيض نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى النسبة المقبولة دوليا، لتفادي الأزمات المالية والنقدية كتلك التي عصفت بالأردن في عام ١٩٨٨م .

وفي ظل هذا التوجه، فقد أعطت الحكومات المتوالية مزيدا من الاهتمام لتوفير جميع المتطلبات اللازمة لتشجيع الاستثمار، من خلال منح المزايا، والحوافز، والتسهيلات اللازمة لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية، ومنع هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج. ولذلك، فقد عملت الحكومات المتوالية على تأسيس المؤسسات الوطنية المعنية بتشجيع الاستثمار-المدن الصناعية والمناطق الحرة- لأعداد مناخ أفضل للاستثمار وتوفير فرص أفضل لجذب الاستثمارات، وعرضها بصورة جذابة في محاولة لأشعار المستثمر بأهميته، وبأنه سيكون محل ترحيب، وبأنه سيعامل معاملة طيبة، وان أمواله سوف تتمتع بالحماية اللازمة ضد المخاطر.

كما عملت الحكومات المتوالية أيضا ، على تأسيس المؤسسات الوطنية اللازمة ، للمساعدة في تامين وجذب الخبرات الأجنبية، والمحلية، واجتذاب التكنولوجيا ، ورؤوس الأموال لتشغيلها في الأردن.

١-٢ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من مساهمتها في إلقاء الضوء على البيئة الاستثمارية، وأهمية مؤسسات تشجيع الاستثمار، والتشريعات، وقوانين الحوافز الاستثمارية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما يمكن لهذه الدراسة أن تساعد أصحاب القرار في التركيز على الجوانب الإيجابية لمؤسسات تشجيع الاستثمار والتقليل من الجوانب السلبية التي ظهرت في أثناء عمل هذه المؤسسات، والتعرف على الثغرات القانونية، والتشريعية من خلال التعرف على آراء المستثمرين الأجانب والعاملين في القطاع الاستثماري، والوقوف على القواسم المشتركة في آرائهم ذات العلاقة بموضوع الاستثمار.

١-٣ مشكلة الدراسة :

على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها الأردن في سعيه لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الاستثمارات المحلية، إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مازال محدودا قياسا بحاجة الأردن لهذه الموارد الأجنبية، ومقارنة مع تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى المناطق الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي حيث لم تتجاوز الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية في الأردن ٣٦,٨% من مجمل الاستثمار في عام ٢٠٠٥.

ولهذا فقد جاءت هذه الدراسة، لإعادة تقييم المناخ الاستثماري في الأردن، لتوضيح أهم العوائق والمصاعب التي تعرقل تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

١-٤ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على :

١.استكشاف مكامن الضعف والقوة في البيئة الاستثمارية الأردنية .

٢.كشف المشاكل والمعوقات التي تقف في وجه تفعيل دور مؤسسات تشجيع الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع الاستثمارات المحلية .

٣.شرح دور مؤسسات تشجيع الاستثمار الأردنية في تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٤.بيان مدى رضى المستثمرين عن مؤسسات تشجيع الاستثمار في تذليل الصعوبات والمشاكل التي تواجه المستثمرين.

٥. بيان مدى رضى العاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية ومؤسسات تشجيع الاستثمار في الأردن.

١-٥ أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١.هل تعتبر البنية التحتية والفوقية في الأردن ملائمة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، و زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن؟

٢. هل يتمتع الأردن بالاستقرار الاقتصادي الكافي لجذب الاستثمارات الأجنبية وتدفقها؟

٣. هل تعتبر التشريعات القانونية ذات الصلة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية ملائمة؟

٤. هل يلعب الاستقرار الأمني والسياسي في الأردن دورا في جذب الاستثمارات الأجنبية؟

٥. هل تشكل البيئة الاجتماعية في الأردن عائقا أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية؟

٦ . هل تتوافر الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة بشكل كافي يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية؟

٧ . هل تلعب مؤسسات تشجيع الاستثمار وحزم الضرائب والقوانين الجمركية وقوانين الحوافز الاستثمارية دورا إيجابيا في جذب الاستثمارات الأجنبية؟

٨. هل يحتاج الأردن إلى المزيد من الترويج الدعائي من قبل مؤسسات تشجيع الاستثمار لضمان المزيد من التدفقات الاستثمارية الخارجية؟

١-٦ منهجية الدراسة:

ترتكز الدراسة على التحليل الوصفي للبيانات، والمعلومات المتوفرة في الكتب، والنشرات، والمطبوعات ذات الصلة بموضوع البحث، وذلك لإعداد الإطار النظري، وتحليل البيئة الاستثمارية في الأردن.

كما تعتمد الدراسة على الأسلوب الإحصائي من خلال تحليل البيانات لعينة الدراسة المتمثلة بالمستثمرين الأجانب، وموظفي مؤسسات تشجيع الاستثمار.

ولتحقيق هذا الهدف فأن الدراسة تستخدم استبانة مخصصة لجمع المعلومات الميدانية اللازمة للتحليل.

١-٧ مصادر البيانات:

١. المصادر المنشورة:

تعتمد هذه الدراسة على البيانات الإحصائية المنشورة، وغير المنشورة، من قبل الدوائر الرسمية كالبنك المركزي الأردني، والتقارير، والنشرات، والمقالات الصادرة من المؤسسات ذات العلاقة بموضوع الاستثمارات المحلية والخارجية. كما تعتمد على النشرات الاقتصادية، ونشرات المؤتمرات، والمقالات المنشورة في الصحف المحلية، و الأنظمة والقوانين والتعليمات التي تكون البيئة القانونية. كما تعتمد أيضا على المقابلات المباشرة مع الجهات الإدارية العليا، والوسطى في مؤسسات تشجيع الاستثمار.

٢. الإستبانة :

تم جمع البيانات الأولية من خلال استخدام استبانه تم توزيعها على عينة الدراسة.

١-٨ محددات الدراسة:

لقد واجهت الدراسة صعوبات كبيرة في مجال جمع البيانات اللازمة، حيث كان هناك عزوفا غير مبرر من عينة الدراسة في ملئ الاستبانة ، وقد حاول الباحث جاهدا من خلال الزيارات الشخصية المتكررة الوصول إلى اكبر عدد ممكن رغم القيود الزمانية والمكانية .

١-٩ تسلسل الدراسة :

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول: يستعرض الفصل الأول المقدمة وأهمية الدراسة، ومشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة وأسئلتها، ومنهجية الدراسة، ويستعرض الفصل الثاني، الإطار النظري و الدراسات السابقة، ذات العلاقة بموضوع الدراسة. وأما الفصل الثالث فيشتمل على تحليل وصفي للبيئة الاستثمارية في الأردن ومؤسساته. بينما يركز الفصل الرابع، على تحليل الإستبانة، وعرض تقديرات نتائج الدراسة ، والتعليق على العوامل التي تشجع الاستثمار في الأردن، والعوامل التي تقف عائقا في وجه توسع الاستثمارات الأجنبية. ويناقش الفصل الخامس النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يستعرض هذا الفصل مفهوم الاستثمار الأجنبي ومكوناته ودوافعه وأهميته والمزايا والسلبيات التي ترتبط به ومحدداته كما يعرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة

٢-١ مفهوم الاستثمار الأجنبي:

يعرف الاستثمار بشكل عام بأنه" أي استعمال لرأس المال لتحقيق الربح، ويعرف أيضا بأنه التضحية بالاستهلاك الحالي في مقابل الحصول على عوائد مستقبلية".

وأما التعريف الاقتصادي للاستثمار فيتلخص بالقول بأنه:" تخصيص رأس المال المتاح للحصول على وسائل إنتاجية جديدة، أو لتطوير الوسائل الموجودة لزيادة الطاقة الإنتاجية (Sharp,1985).

وتنطوي هذه التعريفات على أن الاستثمار إضافة إجمالية إلى رؤوس الأموال الإنتاجية المستعملة في إنتاج السلع والخدمات لتحقيق الربح. ولابد للاستثمار أن يأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تنطوي عليها العملية الاستثمارية والمتمثلة بتغير الظروف والعوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تؤثر على الأرباح المتوقعة من الاستثمار.

ويمكن القول بشكل عام بأن هناك نوعين من الاستثمار هما(المسير،١٩٨٥):

١.الاستثمار المحلي : والمتمثل باستثمار المستثمر لأمواله داخل حدود دولته.

٢.الاستثمار الأجنبي: والمتمثل بالاستثمار خارج الحدود الوطنية والذي بدوره يقسم إلى قسمين هما:

أ. الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب. الاستثمار الأجنبي غير المباشر والمتمثل بالاستثمار في الأوراق المالية(الأسهم، السندات) دون أن يكون له الحق في ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم أو إدارة المشروع الاستثماري.

يكون الاستثمار الأجنبي المباشر استثمار حقيقي طويل الأجل في المصانع، والسلع الرأسمالية، والأرض والأصول الثابتة مع حق المستثمر بالسيطرة واستعمال رأس المال المستثمر.

وتعرف منظمة التجارة العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر" بأنه امتلاك مستثمر أجنبي أصلا إنتاجيا في البلد المضيف ويتمكن من إدارته لتحقيق العائد منه(الربح)".

ويتحدد الاستثمار بكونه أجنبيا بحسب جنسية المستثمر حيث عندما يمتلك شخص أجنبي (يحمل جنسية غير جنسية الدولة التي يستثمر فيها) استثمارا معينا في دولة ما يعتبر استثمارا أجنبيا في الدولة المضيفة.

أما بالنسبة للشخصية الاعتبارية المعنوية و المتمثلة في الشركات التي تمارس الاستثمار الأجنبي، تميل اغلب التشريعات والقوانين على الأخذ بجنسية الشركة وليس جنسيات المساهمين لاعتبار أن هذه الشركة أجنبية أم لا بالنسبة للدولة المضيفة (عبد العزيز،٢٠٠٥).

وبشكل عام تتم معظم الاستثمارات الأجنبية من قبل الشركات عابرة القوميات بسبب احتياطاتها المالية الضخمة، مما يسهل عليها توسيع استثماراتها وأسواقها خارج الدولة الأم بسبب قدرتها الهائلة على الولوج في الأسواق الخارجية، والمنافسة فيها لما تتمتع به من مقدرة مالية، وتكنولوجيا متطورة، وخبرات فنية وإدارية عالية.

ومن خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر انه طويل الأجل ، وانه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي جزئيا أو كليا للمشروع (برتان،١٩٨٢) ، وان له سيطرة كاملة أو جزئية على إدارة وتنظيم المشروع من خلال تحويل الموارد المالية ، والتكنولوجية، والخبرات الفنية في المجالات المستثمر فيها من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة للاستثمار(ابو قحف،١٩٩١).

٢-٢ مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:

بحسب تصنيف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فان أشكال الاستثمار الأجنبي يمكن أن تصنف كاستثمار مباشر عندما تتضمن ما يلي(Unctad,2003):

١. رأس المال السهمي (Equity Capital): وهو التمويل الناتج عن شراء المستثمر الأجنبي جزء من مشروع في بلد معين غير بلده الأصلي.

٢. الأرباح المعاد استثمارها(Reinvested Earning) : وهي حصص المستثمرين الأجانب من الأرباح غير الموزعة كأرباح الأسهم.

٣. رؤوس أموال أخرى مثل القروض داخل الشركة(Intra Company loans) ومثال عليها إقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين ، وإقراض الشركة متعددة الجنسيات للشركات التابعة لها.

٢-٣ نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الدول مما يجعل لها دور كبير ومؤثر في الاقتصاد الدولي . وقد تعددت المحاولات لتفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول ، حيث ربطت بعض هذه النظريات حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بأسباب اقتصادية بحتة ، ونظريات أخرى جمعت بين العوامل الاقتصادية والسياسية. وقد تناولت هذه النظريات ثلاث مسائل أساسية هي(عبد السلام، ٢٠٠٢):

أ- الدوافع التي تجعل الشركات متعددة الجنسيات لتقوم بالاستثمار خارج موطنها.

ب- قدرة الشركات متعددة الجنسيات على منافسة الشركات المحلية التي تتوافر لها خبرة كبيرة في السوق المحلي.

ج- أسباب اختيار الشركات متعددة الجنسيات الدخول إلى البلدان الأجنبية بشكل يسمح لها بإنتاج السلع.

أما بالنسبة للنظريات المفسرة لحركات الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تقسم إلى ما يلي (ابو ليلى،٢٠٠٣):

١. النظرية المستندة للأسواق الكاملة (Perfect Market theories): حيث تفترض هذه النظرية وجود أسواق كاملة تيسر حركة رؤوس الأموال بسهولة ، إذ تفيد هذه النظرية أن دوافع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر هي تحقيق الأرباح بسبب فروقات الأرباح بين السوق المحلي والأجنبي.

٢. النظريات المستندة لعدم اكتمال السوق (Imperfect market theories): وتعارض هذه النظريات الافتراضات التي تعتبر أن رؤوس الأموال لها حرية الحركة بين الدول ومن هذه النظريات:

أ. نظرية التنظيم الصناعي والتي تفسر أن العوامل التي تشجع الشركات الأجنبية على الاستثمار في الدول الأجنبية هو بسبب مقدرتها على السيطرة على الأسواق الأجنبية بسبب مزايا تمتلكها هذه الشركات لا تتوافر في نظيراتها المحلية كالمقدرة التكنولوجية ، والقدرات الإدارية والتسويقية ،وإمكانياتها المالية والتطويرية الكبيرة .

ب. نظريات تفسر حركة الاستثمارات الأجنبية بسبب امتلاك البلد المضيف مزايا خاصة تجذب هذه الاستثمارات إليها مثل : توفر المواد الخام ورخص الأيدي العاملة وتوفر التشريعات والحوافز التي تجذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في تلك الدول.

ج. نظرية احتكار القلة ، حيث تفسر قيام الشركات بالاستثمار المباشر في دول معينة لوجود فرص تمكنها من استغلال ميزة احتكارية فيها.

٣. النظريات المستندة إلى التحليل الكمي(Quantitative analysis theories): ومن هذه النظريات نموذج مسار الاستثمار-التنمية ، والتي تفسر حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج والتوازن بينهما في دولة معينة على مستوى التنمية في تلك الدولة.

٤.نظرية جانب الطلب (Demand side Theory): تستند هذه النظرية إلى أن مدى استثمار الشركات العالمية في الدول النامية يعتمد على ما هو متاح من عوامل الطلب في هذه الدول . إذ تستثمر الشركات الأجنبية في تلك الدول للاستفادة من أسواقها في تصريف منتجاتها واستثمار الفائض من رؤوس الأموال بعوائد عالية.

٢-٤ أسباب ودوافع قيام الاستثمارات الأجنبية

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي ساهمت في قيام وانتشار الاستثمار الأجنبي ومنها الأسباب المحفزة للمستثمر الأجنبي لتصدير رأس المال واستثماره خارج حدود دولته أو من قبل الدولة المضيفة التي تتوافر فيها دوافع مادية وقانونية لاستقبال هذا الاستثمار .

أولا – دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر:

هنالك العديد من الأسباب التي قد تشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار خارج حدود دولته ومنها(كلوتشكوفسكي،١٩٩٠):

١. توسيع الأسواق لتسويق الفائض من منتجاته وذلك لتحقيق وفورات الحجم الأمثل.

٢. الاستفادة من مزايا انخفاض التكلفة الإنتاجية في الدول المضيفة كتوافر المواد الأولية، والمواد الخام المنخفضة الثمن والأيدي العاملة الرخيصة التي تستخدم في عمليات التصنيع.

٣. تحقيق عوائد مرتفعة على رأس المال المستثمر في الدول المضيفة والتي قد لا تستطيع تحقيقها في البلد الأم (مثل عقود استخراج البترول).

٤. الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمارات والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الكثير من الدول من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية .

٥. قدرة المستثمر الأجنبي على السيطرة على أسواق الدول المضيفة بسهولة من خلال إنتاجه سلع وخدمات تتميز بجودة عالية وأسعار مناسبة والتي لا تستطيع الشركات المحلية منافستها مما يساهم في زيادة الطلب على منتجاتها من قبل المستهلكين المحليين وبالتالي تحقيق عوائد مرتفعة.

٦. تقليل المخاطر التي تواجه المستثمرين الأجانب، مثل مخاطر الحرب و المصادرة وزيادة الرسوم الجمركية وغيرها، حيث أن توزع وانتشار الاستثمارات على عدد اكبر من الدول تساهم في تقليل تلك المخاطر.

ثانيا– دوافع استقبال الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة (ابو قحف،١٩٨٩) :

١. تقبل الدول المضيفة الاستثمارات الأجنبية لرفع معدلات التنمية الاقتصادية من خلال الاستعانة بالموارد والمدخرات الأجنبية وعلى رأسها الاستثمارات الأجنبية.

٢. الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة التي توفرها الاستثمارات الأجنبية وتنمية الخبرات الإدارية والفنية الكفوءة التي قد تفيد في تدريب المديرين والعاملين الوطنيين مما يساعد على زيادة كفاءة عمل الوزارات و المؤسسات الوطنية المختلفة.

٣. توفير فرص عمل لعمال الوطن تساعد على حل مشكلة البطالة .

٤. تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات وتقليل المستوردات .

٢–٥ مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر(عبد السلام،٢٠٠٢):

١. الاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية، مثل البترول والمطاط والثروات والمعدنية.

٢. الاستثمارات التي يكون هدفها إنتاج السلع بتكلفة اقل بسبب توافر العمالة الخام والماهرة الرخيصة مما يقلل التكلفة الإنتاجية، كما يحدث في دول جنوب شرق آسيا.

٣. الاستثمار في إنتاج الخدمات، مثل السياحة و التامين، والاتصالات، والكهرباء وغيرها.

٢-٦ أشكال الاستثمار الأجنبي :

يمكن القول بشكل عام بأن أشكال الاستثمار الأجنبي تأخذ ما يلي:

١. الاستثمار المشترك

٢. **الاستثمار الملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.**

٣. **مشاريع أو عمليات التجميع**

أولا- الاستثمار الأجنبي المشترك:

وهو احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة -المستثمر الأجنبي و رأس المال المحلي الوطني- والمشاركة هنا لا تقتصر على رأس المال ، بل تمتد إلى الإدارة، والخبرة، وبراءات الاختراع، أو العلامات التجارية (ابو قحف،١٩٩١).

ومن مزايا هذا الاستثمار للدول المضيفة(عبد العزيز،٢٠٠٥):

١. المساعدة على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، وجذب التكنولوجيا المتطورة.

٢. المساعدة على تقليل نسب البطالة وتوفير فرص عمل جديدة.

٣. المساعدة على زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات مما يقلل العجز في ميزان المدفوعات.

٤. تنمية قدرات المديرين والموظفين الوطنيين في القطاع العام والخاص مما يساعد على زيادة الإنتاجية وكفاءة مؤسسات الدولة.

٥. المساعدة في تحقيق أرباح أفضل للدولة المضيفة نظرا لكفاءة المستثمر الأجنبي الإدارية .

٦. يعتبر الاستثمار المشترك مفيدا لمصالح الدولة. حيث عندما يكون للدولة دور في إدارة المشروع فأن هذا يساعد على رسم سياسات المشروع بما يفيد المصالح الوطنية .

ومن عيوب الاستثمار المشترك للدول المضيفة(ابو قحف ١٩٨٩):

١. صغر حجم المشاريع المشتركة نظرا لانخفاض المقدرة المالية للمستثمر الوطني. مما يقلل من فوائد المشاريع المشتركة في تحقيق الأهداف المطلوبة مثل تقليل البطالة، وزيادة التطور التكنولوجي والتقني.

٢. مساهمات المشاريع المشتركة في توفير العملات الأجنبية اقل مما لو كان المشروع مملوكا بالكامل للمستثمر الأجنبي.

٣. قد تكون الدولة غير قادرة على توفير الخبرات الفنية والإدارية والإمكانات المالية التي تشارك المستثمر الأجنبي في رسم السياسات الاستثمارية للمشروع بما يفيد المصالح الوطنية مثل زيادة فرص العمل ، والتحديث التكنولوجي، وإشباع حاجات السوق المحلي.

أما مزايا الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فيمكن إيجازها بالاتي(عبد العزيز،٢٠٠٥) :

١. مساعدة المستثمر الأجنبي في حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة .
٢. يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار تفضيلا لدى المستثمر في حالة وجود عوائق وقيود على تملك المستثمر الأجنبي تملكا كاملا لمشروع الاستثمار في بعض القطاعات الاقتصادية مثل البترول والغاز الطبيعي مما يمكنه من تحقيق قدر مقبول من الأرباح أفضل من أنواع الاستثمار غير المباشر.
٣. الاستثمار المشترك يساعد على تسهيل مهمة الطرف الأجنبي في الحصول على القروض المحلية والمواد الخام الأولية.
٤. الاستثمار المشترك يساعد على تقليل الأخطار غير التجارية مثل المصادرة.
٥. يساعد الاستثمار المشترك المستثمر الأجنبي على سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف، وإنشاء قنوات التوزيع ، وحماية مصادر المواد الخام الأولية للشركة الأم.
٦. يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية أو البشرية أو المعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي للمستثمر الأجنبي.
٧. يساعد المستثمر الأجنبي على تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية وخاصة عندما يكون الطرف الوطني هو الحكومة.

وبخصوص عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فيمكن تلخيصها كالآتي(عبد العزيز،٢٠٠٥):

١. احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار(الطرف الوطني والطرف الأجنبي) ، خاصة في حال إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار، والتي قد لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي خاصة تلك الأهداف المرتبطة بالرقابة على النشاط وإدارته الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشاكل تؤثر على النشاط العام لمشروع الاستثمار.
٢. قد يسعى الطرف الوطني وخاصة إذا كانت الحكومة إلى إقصاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية معينة.
٣. إن انخفاض قدرات المستثمر الوطني المالية والفنية قد تؤثر سلبا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه المطلوبة.
٤. عندما يكون الطرف الوطني متمثلا في الحكومة فمن المحتمل أن يكون هناك شروطا أو قيودا صارمة على التوظيف والتصدير، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.

ثانيا- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي(ابو قحف،١٩٨٩):

يتمثل هذا النوع من الاستثمار في قيام المستثمر الأجنبي - أو الشركات متعددة الجنسيات- بالاستثمار بشكل منفرد دون أي مشاركة من قبل الدولة أو المستثمرين الوطنيين.

وتعتبر الاستثمارات المملوكة بالكامل أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا بالنسبة للمستثمر الأجنبي لما لها من نتائج مرغوبة تعود عليه. ولكن الدولة المضيفة وخاصة النامية منها تتردد في قبول هذا النوع من الاستثمارات لأسباب سياسية واقتصادية، ويمكن تلخيص مزايا الاستثمار الملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدولة المضيفة بما يلي:

١.تعظيم الأرباح والعوائد وزيادة تدفق العملات الصعبة للدولة المضيفة.

٢.العمل على تقليل معدل البطالة بشكل اكبر من الاستثمار الأجنبي المشترك بسبب حجم الاستثمارات الأجنبية الكبيرة.

٣.إشباع أكثر للمجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة.

٤.المساعدة في زيادة المقدرة التكنولوجية وتحسين ميزان المدفوعات.

وأما عيوبها فيتمثل في الخوف من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وبالتالي وجود ثمن سياسي لذلك على المستوى المحلي والدولي.

مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي(عبد العزيز،٢٠٠٥):

١.توفر الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في الإدارة ، والتحكم في نشاط المشروع، ورسم الاستراتيجيات اللازمة لتنمية الاستثمار. وتحقيق قدر أعلى من الأرباح.

٢.التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تفرضها الدولة المضيفة على وارداتها.

٣.ازدياد حجم الأرباح الناجمة عن انخفاض التكلفة الإنتاجية في الدول النامية.

٤.تخطي المشاكل الناجمة عن الأشكال الأخرى من الاستثمار مثل الاستثمار المشترك.

وأما عيوبها فتتمثل في:

١. ضخامة رؤوس الأموال اللازمة لتمويل هذا النوع من الاستثمار بالمقارنة مع الاستثمارات المشتركة.

٢. التعرض للمزيد من الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية والخسائر الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والأمني في الدولة المضيفة.

ثالثا- مشاريع أو عمليات التجميع:

حيث يتم اتفاق بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) بان يقوم الطرف الأول بتوفير المستلزمات اللازمة للطرف الثاني لإنتاج منتج معين بهدف تجميعها لتصبح منتجا نهائيا صالح للتداول أو الاستعمال ، وقد يساعد الطرف الأجنبي بتقديم الخبرات الفنية والاستشارات للمصنع مقابل عائد متفق عليه (ابو قحف،١٩٩١).

٢-٧ سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي انخفاضا حادا في حجم المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية بهدف مساعدتها على تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد كانت هذه المساعدات تلعب دورا بارزا في تنمية العديد من الدول النامية، وخاصة في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، ولكن أدت ظروف مختلفة مثل أزمة الديون الدولية التي ظهرت عام ١٩٨٢ إلى انخفاض هذه المساعدات الدولية إلى الدول النامية، والى انخفاض في حجم القروض المقدمة من المصارف الدولية إلى تلك الدول خوفا من تفاقم هذه الأزمة وانتشارها لتشمل عددا اكبر من الدول (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،٢٠٠٣).

ونظرا لهذه التغيرات وجب على الدول النامية البحث عن بدائل أخرى لتوفير رؤوس الأموال اللازمة للمساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية لها . لذا قامت العديد من الدول النامية باتخاذ عدة إجراءات بهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي والتشريعي من اجل دعم تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها الذي بدوره يعتبر البديل الأفضل والأقل كلفة لتوفير رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ونظريا يرتبط نجاح الدولة بجذب الاستثمارات الأجنبية إليها ارتباطا وثيقا بمدى نجاحها في توفير مناخ استثماري ملائم قادر على استقبال هذه الاستثمارات. ويرتبط المناخ الاستثماري الملائم في دولة ما بمدى توافر البنى التحتية الحديثة، والخدمات الحكومية المتطورة ، وبرامج السياسة الاقتصادية واستقرارها والتي تتمثل بوجه الخصوص في التحكم في العجز المالي والتجاري ومعدل التضخم. ومن شروط المناخ الاستثماري أيضا وجوب إصدار القوانين والتشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمارات وإصدار قوانين حماية الملكية الفردية والخاصة وقوانين تشجيع المنافسة ومحاربة الاحتكار وغيرها من

القوانين التي تساعد على استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، وأيضا يجب على الدولة تنفيذ برامج تـرويج مكثفة لترويج الاستثمارات وتبيان الفرص المتاحة المتواجدة في الدولة لتشجيع المستثمرين الأجانب على معرفتها والاستثمار فيها ، وأيضا عقد الاتفاقات الدولية المختلفة الخاصة بدعم تدفق الاستثمار وحـضور المؤتمرات والندوات اللازمة لذلك (حجازين ،١٩٩٦).

وفيما يلي أهم مقومات نجاح سياسات واستراتيجيات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،٢٠٠٣):

١. توفر الإرادة على أعلى المستويات السياسية والتشريعية والتنفيذية للحاجة إلى صياغة وتنفيذ ومراقبة إستراتيجية وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
٢. تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
٣. أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي، وخاصة القطاع الخاص، وليست متنافسة أو متناقضة معها.
٤. العمل على إيجاد تكامل أو تعاون وثيق بين فروع الشركات الأجنبية ومعدات الإنتاج المحلية.
٥. ربط سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة.
٦. تحسين المناخ الاستثماري العام وخلق فرص للاستثمار تستطيع جذب الاستثمار الأجنبي .
٧. نجاح أي إستراتيجية لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر يقتضي معرفة الدوافع التي يسعى هذا الاستثمار إلى تحقيقها حتى يتم التركيز على واحد أو أكثر من هذه الدوافع.
٨. توفير خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشـر والقطاعـات التي تشملها والأهداف المطلوب تحقيقها والخدمات الحكومية المتوفرة لخدمة هذه الاستثمارات.
٩. تعزيز التنمية البشرية وخاصة إصلاح قطاع التعليم بما يتماشى و متطلبات السوق من العمالة المدربة في مختلف التخصصات.
١٠. تكوين سمعة مشجعة لدى المستثمرين الأجانب ثم إيجاد فرص للاسـتثمار(أي خلـق اسـتثمارات أجنبية) والعمل على خدمة الاستثمارات القادمة بحيث تبقى وتنفذ التزامات طويلة الأجل بـدلا مـن خروجها بسرعة نظرا لعدم كفاءة الحوافز أو عدم تنفيذها وبطء الخدمات الأساسية لهذه الاستثمارات أو عدم توفرها.
١١. الربط بين مؤسسات القطاع الإنتاجي والشركات الأجنبية المستثمرة .
١٢. الاعتماد على سياسة تقديم الحوافز والاعفائات الموجهة بدلا من الاعفائات والحوافز العامـة التـي اتجهت إليها كثير من الدول النامية.

٢-٨ محددات الاستثمار الأجنبي:

هناك مجموعة من العوامل التي تعمل على تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد المضيف، والتي عادة ما يتخذها المستثمرون بعين الاعتبار قبل إقدامهم على اتخاذ القرار بالاستثمار أو عدمه، ومن هذه العوامل ما يلي :

أولا- العوامل الاقتصادية(الحناوي،١٩٨٣):

من العوامل الاقتصادية التي يأخذها المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار حجم الناتج المحلي، ومستوى التضخم ،وحجم السوق ومدى توفر الموارد الطبيعية، والمواد الأولية اللازمة للإنتاج، والنشاط التجاري الخارجي للدولة، وكمية احتياطات الدولة من العملات الأجنبية الرئيسية ، ومقدار الفائض والعجز في ميزان الدولة ، وحجم الدين العام ، والتوجهات العامة للاقتصاد الوطني، وفيما إذا كان النظام الاقتصادي مبنيا على سياسة النظام الاقتصادي المفتوح أم لا ، ومدى الأهمية النسبية لدور القطاع العام والخاص في ذلك النظام ، ووجود نظام مؤسسي فاعل يشتمل على سياسات وبرامج وخطط اقتصادية منظمة وواضحة. حيث إن كل ذلك يعتبر من مكونات البيئة الاقتصادية التي لها تأثير كبير على المناخ الاستثماري و ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية . فكلما زاد الاستقرار المتنامي للبيئة الاقتصادية فان هذا سيوفر بالتأكيد مناخ مناسب وجاذب للاستثمار ، فالاستثمار عملية اقتصادية تتأثر بمختلف الظروف الاقتصادية ولن تكون هذه العملية الاستثمارية ناجحة ما لم تتوفر البيئة الاقتصادية المتكاملة والفاعلة.

ثانيا- مدى توافر القوى العاملة الكفؤة والرخيصة :

حيث تعتبر الموارد البشرية مطلبا أساسيا لتشجيع الاستثمار، لان العنصر البشري الفعال والكفؤ مرتكز أساسي لنجاح أي مشروع استثماري ولا يمكن بدونه استغلال الموارد بشكل يؤدي إلى تحقيق الأرباح والتكيف بسرعة مع احتياجات السوق المتغيرة باستمرار، ومن هنا بات تأهيل وتدريب العنصر البشري مطلبا أساسيا لزيادة قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية (عبد السلام،٢٠٠٢).

ثالثا- مدى توافر البنى التحتية:

مثل خدمات النقل والاتصالات والكهرباء والمياه وغيرها. كما أن توفر الخدمات الأساسية المختلفة مثل التعليم والصحة من الدلالات الهامة التي يأخذها المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار عند دراسته للبيئة الاستثمارية لدولة ما . كما أن تدني مستوى خدمات النقل بجميع أنواعه، وتدني الخدمات الصحية، وانتشار الأمراض والأوبئة، وارتفاع نسب الأمية عوامل تنفر المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الدول التي تعاني من هذه المشاكل(حجازين ،١٩٩٦).

رابعا- الاستقرار الأمني والسياسي في الدولة المضيفة :

يعتبر العامل السياسي والأمني من العوامل الأساسية التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار عندما يفكر بالاستثمار في بلد ما. فالمناخ الاقتصادي حساس اتجاه أي مؤثرات تصيب حالة الاستقرار السياسي، وحالة الأزمات السياسية الداخلية والخارجية (مقابلة ،٢٠٠١).

خامسا- التشريعات القانونية والحوافز الضريبية:

تساهم التشريعات التي تخفض البيروقراطية والتي تسهل إنشاء المشروعات بدون تعقيدات. كما أن توفير الإعفاءات الضريبية يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ويتمثل **مفهوم البيئة القانونية:** بأنه مجمل التشريعات القانونية المرتبطة بالعملية الاستثمارية، والتي تقدم مجموعة من الحوافز والمزايا والتسهيلات لرأس المال، و حماية الاستثمار من المخاطر. ولهذا يجب وضع التشريعات الملائمة لجذب الاستثمارات وفي مقدمتها قوانين حماية الملكية الفردية والفكرية، وقوانين دعم المنافسة، وقوانين الشركات ، وقوانين تحرير التجارة ورأس المال ، وقوانين الخصخصة وغيرها من القوانين التي تشعر المستثمر بالأمان والضمان تجاه استثماراته، وان يضمن أن هذه القوانين ثابتة ولا تتغير بتغير الحكومات. ويجب على الحكومة أن تعمل بشكل فاعل على تحويل هذه التشريعات الموضوعة إلى قوانين وإجراءات حكومية تنفيذية تسهل وتحمي الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها وبجب أن تكون القوانين والإجراءات واضحة وخالية من التعقيد ويوجد فيها عنصر الاستقرار مع توفر الشفافية اللازمة التي تشجع المستثمر(غرايبة وعزام،١٩٩٧).

سادسا- عضوية الدولة في الاتحادات الاقتصادية الإقليمية:

حيث أن الدول التي تكون عضوا في منظمات اقتصادية وإقليمية ، وتشترك بمختلف الاتفاقات التجارية تكون لها فرص اكبر في جذب الاستثمار الأجنبي إليها.

سابعا- المناخ الاجتماعي للدولة:

يتمثل المناخ الاجتماعي في الدولة بمجموعة المبادئ والثقافة والقيم والعادات والتقاليد التي يحويها المجتمع والتي تمثل الضوابط العامة لسلوكه. فالمستثمر عندما يرى المجتمع متحضر ومتفهما لثقافات الغير ويدرك أهمية تدفق الاستثمارات لتنمية الدولة اقتصاديا فان هذا يشجعه أكثر على الاستثمار في تلك الدولة. حيث إذا ما كان الرأي الشعبي العام مناهض للاستثمار الأجنبي أو لدولة معينة تنتمي إليها الشركة فأن ذلك يقلل نسب الاستثمار الأجنبي(حجازين ،١٩٩٦).

لذا يجب على الدولة أن تقوم بنشر الوعي بين أفراد المجتمع داخل إقليم الدولة لكي يتقبلوا بترحاب جميع الفعاليات التجارية الوافدة من الخارج والتي سوف تصب في النهاية في مصلحة الدولة.

ثامنا- النظام التجاري للدولة :

حيث أن قيام الدولة بفرض قيود تمنع الاستثمار في قطاعات معينة فأن ذلك بالتأكيد يقلل تدفق الاستثمار، وأيضا نظام الصرف الذي تتبعه الدولة وما إذا كان ملائم للمستثمر الأجنبي أم لا .

تاسعا- عمليات الترويج الاستثماري:

في حال تواجد الموارد الطبيعية المختلفة كالبترول والغاز والثروات المعدنية كما هو قائم في بعض الدول ، فأن هذا يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى تلك الدول دون حاجة إلى ترويج مكثف. ولكن عندما لا تتواجد في الدولة الموارد والثروات الطبيعية الكافية فإن على الدول أن تقوم بحملات ترويج مكثفة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

ويعرف الترويج الاستثماري بأنه: مجموعة العلوم والأنشطة المتعلقة بالبحث والتحفيز لرجال الأعمال والمؤسسات في دولة معينة للدخول في المشروعات الاستثمارية بالتعاون مع المؤسسات المالية والاستثمارية والمستثمرين الأفراد من دولة أخرى، والذين تتوفر لديهم الرغبة والقدرة على توفير التمويل اللازم بالشروط الملائمة لظروف وتوقعات أطراف العلاقة الاستثمارية(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٨٥).

حيث أن هدف الترويج توفير حلقة وصل بين أطراف العلاقة الاستثمارية بغرض توفير المعلومات اللازمة لتعريف أو تحفيز كل طرف على الالتقاء مع الأطراف الأخرى، وتحقيق المنفعة المشتركة.

والملاحظ أن هدف عملية الترويج هو إقناع أو استمالة المستثمر المحلي والأجنبي لتشجيعه على الاستثمار، لان المستثمر الأجنبي قد لا تتوفر لديه المعلومات اللازمة والكافية عن الفرص الاستثمارية في بلد ما. ولهذا فإن عملية الترويج الاستثماري تعتبر احد العناصر الهامة والمكملة للمناخ الاستثماري لأنها تساعد على وصل فرص الاستثمار بإمكانات التمويل والتنفيذ. فهي لهذا تمثل التقنية التي تلم وتجمع وتربط أطراف العلاقة الاستثمارية في القطر المضيف والقطر المصدر لرأس المال مع أصحاب التقنية اللازمة للمشروع، كما أنها تشمل جميع خدمات التعريف بأوضاع الاستثمار في الأقطار المضيفة ، والتعرف على إمكانيات التمويل ومتطلباته بالأقطار المصدرة لرأس المال(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٨٥).

وتقوم الأمم المتحدة من خلال عدة مؤسسات منها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقديم المساعدات في مجال الترويج الاستثماري. ولهذا فإنها تعقد عدة دورات تدريبية متخصصة في مجال الترويج الاستثماري لتحسين ورفع كفاءة الموظفين العاملين في مؤسسات الترويج الاستثماري في الدول النامية وتشتمل هذه المساعدات على محاضرات نظرية يحاضر فيها مجموعة من الخبراء والمستشارين والمدراء الذين يعملون في أشهر المؤسسات الدولية المعنية بشؤون الاستثمار وقد تكون هذه المساعدات

على شكل مادي خاصة للدول التي ترغب في إنشاء مراكز للترويج الاستثماري لأول مرة أو زيادة أجهزة الترويج العاملة لديها.

وفي إطار السياق ذاته، وحسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) للعام ٢٠٠٣ فأن محددات الاستثمار الأجنبي المتعلقة بالدولة المضيفة فأن العوامل التالية تلعب دورا كبيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية ومنها:

- الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- قواعد الدخول والخروج
- معايير معاملة المؤسسات الأجنبية
- هيكل السوق
- سياسة الخصخصة
- السياسة التجارية ، وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع سياسة التجارة
- السياسة الضريبية
- حجم الأسواق: وتتأثر بحجم السوق ومتوسط دخل الفرد، ونمو السوق وسهولة الولوج إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، وتركيب السوق ورغبات المستهلكين وتوجهاتهم.
- توافر المصادر : وتتضمن الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفوءة و الرخيصة وتوافر التكنولوجيا والعلامات التجارية والبنى التحتية.
- توافر الكفاءة: وتتضمن كافة المصادر والأصول المدرجة في النقطة السابقة ، وتكاليف المدخلات الأخرى مثل تكلفة النقل والاتصال وتكلفة المنتجات الوسطية بالإضافة إلى اتفاقيات التكامل الإقليمي.

كما أن قرار الاستثمار يرتبط أيضا بالمستثمر نفسه من حيث خصائصه وأهدافه، ويؤخذ أيضا بعين الاعتبار سياسة الدولة الأم ، وطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربطها بالدولة المضيفة.

٢-٩ الدراسات السابقة(Literature Review):

عند دراسة قرار استثماري من قبل المستثمر للاستثمار في دولة أجنبية، فأنه يرتكز في قراره هذا على مجموعة من المتغيرات ترتبط بالدولة المضيفة، ودراسة لجميع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية المرتبطة بها والتي بمجموعها تكون المناخ الاستثماري للدولة وتحدد ما إذا كان هذا المناخ أو البيئة الاستثمارية ملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية أم لا .

وقد تم نشر العديد من الدراسات في العقود الماضية حول محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المختلفة من أهمها:

أولا - الدراسات العربية:

دراسة (غرايبة وعزام، ١٩٩٦) بعنوان "محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني" فقد هدفت إلى تحليل واقع الاقتصاد الأردني لقياس المؤثرات التي تجذب الاستثمارات الأجنبية، وقد استعرضت الدراسة طبيعة الاستثمارات الأجنبية وأنواعها والبيئة الاستثمارية في الأردن. كما حاولت هذه الدراسة تطبيق نموذج قياسي لتحديد أهم العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي،وقد تبين أن الدخل القومي ونموه، والاستقرار السياسي، وشروط التجارة، وأسعار الصرف المحلية لها أهمية بالغة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

أما دراسة (حجازين ، ١٩٩٦) "مؤسسات تشجيع الاستثمار الأردنية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة " قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية حول مجموعة العوامل التي لها تأثير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن. وقد تكون مجتمع الدراسة من مستثمري المدن الصناعية والمستويات الإدارية الوسطى والعليا للموظفين العاملين في مؤسسات تشجيع الاستثمار وعدد من الوزارات والدوائر، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن مجموعة العوامل التالية لا تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي البنية الاقتصادية الأساسية والاستقرار الاقتصادي والبيئة القانونية وسياسة الأردن في تنمية الصادرات والسياسات الترويجية وواقع مؤسسات تشجيع الاستثمار الأردنية. في حين أن مجموعة العوامل المتعلقة بالاستقرار الأمني والسياسي وطبيعة البيئة الاجتماعية وتوفر الأيدي العاملة الرخيصة جميعها تشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

دراسة (حسن ، ١٩٩٧) وعنوانها "فجوة النمو ورأس المال الأجنبي (حالة الأردن)" وهدفت الدراسة إلى تقدير فجوة النمو في الاقتصاد الأردني خلال فترة (١٩٩٦-٢٠٠١) وتقدير إنتاجية رأس المال الأجنبي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى استشراق آفاق ومستقبل رأس المال الأجنبي في الأردن وحاجة الاقتصاد الأردني إليه، واستعراض منجزات برنامج التصحيح الاقتصادي الثاني خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٦) وبينت الدراسة من خلال تقدير الفجوة المحددة للنمو أن الاقتصاد الأردني سيعاني من سيطرة فجوة التجارة الخارجية (العملات الأجنبية) خلال الفترة من (١٩٩٦-٢٠٠١) حيث سترتفع قيمة الفجوة من (٩٧٥,٥) مليون دينار عام ١٩٩٦ إلى (١٦٥٧,٣) مليون دينار عام ٢٠٠١. وتوصلت الدراسة من خلال نتائج التقدير الإحصائي إلى أن لرأس المال الأجنبي أثرا ايجابياً على النمو الاقتصادي في الأردن، حيث بلغت إنتاجية رأس المال الأجنبي (٠,٢٧) وتشير هذه القيمة أن زيادة رأس المال الأجنبي بمقدار دينار واحد ستؤدي إلى زيادة الناتج القومي بمقدار (٠,٢٧) من الدينار على افتراض ثبات الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج الأخرى. وخلصت الدراسة إلى التأكيد على حاجة الاقتصاد الأردني إلى المزيد من تدفق رأس المال الأجنبي خلال الفترة القادمة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

أما دراسة (محيسن ، ١٩٩٩) ، بعنوان "تطور الاستثمار الأجنبي في سوق عمان المالي"، والتي هدفت إلى التعريف بدور الاستثمار الأجنبي في سوق عمان المالي وذلك نظراً للارتفاع الملحوظ في مساهمة غير الأردنيين في رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة في سوق عمان المالي. وقد تبين أن هناك علاقة طردية وقوية بين أسعار الأسهم المتداولة وحصة المستثمر غير الأردني، ، كما أن هناك علاقة طردية وقوية بين حصة المستثمرين غير الأردنيين في سوق عمان المالي وصافي الأرصدة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، كذلك تم ملاحظة أن ثقل الاستثمار الأجنبي قد زاد في سوق عمان المالي إثر صدور حزمة من التشريعات والقوانين الجديدة المتعلقة بتنظيم سوق عمان المالي، وتحرير القيود عن حركة رؤوس الأموال والتي وفرت البيئة الاستثمارية القادرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وقد اعتمد الباحث على التحليل البسيط لنشرات سوق عمان المالي للتعرف على نسبة المستثمرين الأجانب في كل قطاع للتوصل إلى نتائج دراسته.

وفي دراسة (مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن، ٢٠٠١) بعنوان "مناخ الاستثمار في الأردن ومصر"حيث تم استطلاع آراء عينة عشوائية حجمها (٣٠) مستثمراً ميدانياً ممن قاموا بتأسيس مشاريع استثمارية في مصر،والتعرف على الأسباب التي دفعتهم للاستثمار فيها، بالرغم من أن ٦,٦٦ % من العينة أكدوا أنه يمكن تصنيف قوانين تشجيع الاستثمار في الأردن مابين ممتازة وجيدة، كما وأظهرت الدراسة أن **من العوامل المثبطة للاستثمار في الأردن هي:** ارتفاع نسب الضرائب، والرسوم الجمركية، ووجود تعقيدات تتعلق بالحصول على تراخيص المشاريع ، ووجود إجراءات جمركية معقدة ، وقلة الشفافية ، والإجراءات الإدارية المطولة والمكلفة، وارتفاع تكلفة التمويل، وعدم كفاءة الأيدي العاملة، وأوصت الدراسة بضرورة تبسيط وتحسين نظامي الجمارك، والضريبة،وتحسين أداء موظفي الجمارك وتوفير البنى التحتية اللازمة لإقامة المشاريع وتجنب التغيير المستمر في قوانين الاستثمار.

وفي دراسة للباحث (عبد السلام، ٢٠٠٢) بعنوان (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة في مصر) واستخدم فيها التحليل الوصفي، والاستبانة لتحديد ما إذا كان مناخ الاستثمار في مصر مشجعا للاستثمار الأجنبي المباشر أم لا ، خاصة عند تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩١. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك مجموعة من العوامل لا تشجع على الاستثمار في مصر منها ضعف عمليات الترويج الاستثماري، وعدم كفاءة النظام الضريبي والإداري والتشريعي والقضائي، وضعف دراسات البحوث والتطوير بالنسبة للدول الأخرى.

أما الباحث (جميل، ٢٠٠٢) فقد أوضح من خلال دراسته(الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ،حجمه ومحدداته) أن الحكومة الأردنية بذلت جهودا كبيرة لتشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال قيامها ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتخاصية وتحرير المعاملات الجارية والرأسمالية وإصدار العديد من قوانين تشجيع الاستثمار. وباستخدام التحليل القياسي توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن الناتج المحلي

الإجمالي هو العامل الأكثر أهمية في مدى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية للأردن طيلة الفترة ١٩٨٥-١٩٩٩.

وقد خرج الباحث بنتيجة مفادها أن زيادة حجم الاستثمار في الأردن يتطلب توافر ظروف سياسية واقتصادية لا يمكن الإيفاء بها في الوقت الحالي لكون بعضها يعتبر عوامل خارجية.

ثانيا- الدراسات الأجنبية :

في دراسة للباحث كلاين (Klein, 1994) حول اثر سعر الصرف الحقيقي على تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الولايات المتحدة تبين من خلال استخدام النماذج القياسية أن تدفقات الاستثمار المباشر إلى الولايات المتحدة ترتبط سلبا مع سعر صرف العملة الأمريكية للفترة (١٩٧٩-١٩٩١).حيث التكاليف النسبية لأجور العمالة ترتفع بارتفاع سعر الدولار مما يؤدي إلى زيادة نسبية في ثروات المستثمرين الأجانب وبالتالي زيادة قدرتهم على الاستثمار في الولايات المتحدة.

وفي دراسة للباحث هافبوير (Hufbauer, 1994) بحث فيها اثر السكان ومعدل النمو في الناتج المحلي والانفتاح الاقتصادي في البلدان المضيفة على تدفق الاستثمار الأجنبي من ألمانيا واليابان وأميركا للسنوات ١٩٩٠،١٩٨٥،١٩٨٠.

ومن خلال اختبار البيانات المتعلقة بموضوع دراسته إحصائيا وجد أن العامل المهم المؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه البلدان إلى شركائها هو متغير السكان. فزيادة السكان بنسبة ١% يزيد من الاستثمار الأجنبي بمعدل ١% وبصورة مشابهة زيادة الناتج المحلي بمعدل ١% يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل ١،٥% لذلك فان الأسواق الكبيرة والغنية هي أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي.

وفي دراسة للباحثين كيابونغ وكاريكاري (Gyapong, Karikari, 1999) حول اثر السياسات الاقتصادية التي تتبعها دولة ساحل العاج ودولة غانا في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها وذلك باستخدام اختبار العلاقة السببية في الفترة (١٩٦٠-١٩٨٠). وتوصل الباحثان إلى أن السياسة التجارية المتبعة لهل علاقة أساسية في مدى جذب هذه الاستثمارات ، حيث كشفت الدراسة أن الأداء الاقتصادي الجيد لدولة ساحل العاج ساهم بصورة كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على عكس دولة غانا التي لم تساهم سياساتها الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

وفي دراسة للباحثين الفين ودينسيل (Alvin&Densil,2002) بعنوان " جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية " قام الباحثان من خلال هذه الدراسة بالتعرف على الجهود التي تقوم بها الدول النامية لتطوير اقتصادياتها بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تبني مجموعة من الإجراءات والنشاطات الترويجية، حيث قام الباحثان ببناء نموذج إحصائي، يتكون من عدة عوامل تفسيرية والتي

تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية، مثل سعر الفائدة، معدل النمو في الدولة، معدل دخل الفرد، وضع ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، ومستوى الثقافة . واستخلصت الدراسة بأن معدل دخل الفرد يعتبر العامل الرئيسي المسؤول عن جذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى سعر الفائدة ومستوى الثقافة . كما وأوصت الدراسة بضرورة قيام الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية من أجل زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية.

وفي دراسة للباحث غيلمور (Gilmore,2003) بعنوان " العوامل المؤثرة على الاستثمارات المشتركة " كانت هذه عبارة عن دراسة مقارنة على كل من دولة البحرين وايرلندا الشمالية ، للتعرف على الحوافز المقدمة ومستوى الرضا المرافق للاستثمارات الأجنبية من وجهة نظر المديرين العامين، وأسباب تفضيل دولة على أخرى في إقامة المشروعات، إن كان استثمارا أجنبياً كاملاً أو مشتركا. واستنتجت الدراسة أن جميع المشاريع في دولة البحرين مشتركة أما في ايرلندا فكان معظمها غير مشتركة الملكية وفقط "4 " مشاريع كانت مشتركة الملكية. إن العوامل الرئيسية التي تساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية هي معدلات الضرائب والبنية التحتية والاستقرار السياسي التي توفرت في كلتا الدولتين ولكن بأشكال متفاوتة وأن تدني الأجور لم يكن من العوامل الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي، ولم يكن المستوى الثقافي ذا تأثير مهم في جذب الاستثمار الأجنبي .

وفي دراسة للباحثين مكدونالد وتيوسمان وهيز (McDonald, Tuselman and Heise,2002) بعنوان "الاستثمارات الأجنبية المباشرة والوظائف في الدول المضيفة"، قام الباحثون في هذه الدراسة بالتحري في أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير الوظائف في الإتحاد الأوروبي، وتم دراسة دور شركات تشجيع التصدير الألمانية في بريطانيا،التي كانت تمثل الحجم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية الألمانية في بريطانيا، توصل الباحثون إلى الاستثمارات الاجنبية المباشرة عملت على توفير وظائف في بريطانيا ولكن بشكل ضئيل، وأشار الباحثون أن نتائج هذه الدراسة كانت محدودة، بسبب صغر العينة، وعدم توفر المعلومات من قبل الشركة الأم، وأوصى الباحثون بضرورة عمل دراسة على عينة أكبر وأوسع.

وفي دراسة للباحثين ليو ووانغ (liu,and Wang, 2003) بعنوان "هل يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق التقدم التكنولوجي"، حيث قام الباحث بدراسة اثر الاستثمار الأجنبي على الإنتاجية الكلية وذلك من خلال دراسة عينات متقاطعة لعدد من القطاعات الصناعية في الصين وقد دلت نتائج الدراسة على أن الاستثمار الأجنبي له دور ايجابي على الإنتاجية الكلية للصناعات الصينية ودلت الدراسة أيضا إلى أن استقطاب الاستثمارات الأجنبية ساهم في تحقيق التقدم التكنولوجي في الصين.

وفي دراسة لكل من هانسن وراند (Hansen,and Rand, 2004) هدف فيها الباحثان إلى معرفة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول النامية ، حيث قاما بدراسة ٣١ دولة نامية خلال الفترة (١٩٧٠ –٢٠٠٠) وباستخدام التحليل الإحصائي توصلا أي أن هناك علاقة أحادية الاتجاه

من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، ولكن لا يوجد علاقة متجهة من النمو الاقتصادي باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي دراسة للباحث متولي (M. Metwally,2004) بعنوان " أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة للإتحاد الأوروبي في دول الشرق الأوسط " حيث قامت هذه الدراسة بتحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية، والنمو الاقتصادي والتصدير على كل من الأردن ، ومصر وعمان ، باعتبار أن معظم الاستثمارات الأجنبية لهذه الدول تأتي من دول الإتحاد الأوروبي . وتم من خلال الدراسة التعرف على مدى تأثير كل من معدل النمو الاقتصادي ، ومعدلات الفوائد على تدفق الاستثمارات الأجنبية، وهذا من خلال معادلة الانحدار، واستنتجت الدراسة بأن كلاً من معدلات النمو، والفوائد، كان لها الأثر الإيجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية، ولكن بدرجات متفاوتة، وأن زيادة تدفق رأس المال الأجنبي يعمل على زيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات للدول المضيفة، وبالتالي زيادة الناتج القومي، وهذا يعني جذب الاستثمارات الأجنبية.

وفي دراسة أخرى للباحث سايلوستر (Sylwester, 2005) بعنوان" اثر الاستثمار الأجنبي على الدخل في الدول النامية" حيث قام الباحث بدراسة اثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الدول النامية باستخدام التحليل القياسي خلال الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٧٠-١٩٩٠ حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي له دور ايجابي في تحقيق النمو الاقتصادي ولكن تأثيره على توزيع الدخل كان ضعيفا.

وفي دراسة للباحثان توماس وسورينس (Thomas & Sorensen,2005) بعنوان "جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الدور الكامن للثقافة الوطنية " ، قام الباحثان في التحري في الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودور ثقافة وقيم المجتمع بهذا الخصوص، وخلص الباحثان إلى أن الدول التي تتمتع بالاستقرار ، وعدم وجود سلطة القوة ، والمحسوبية هي الأكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية ، كما خلص الباحثان أيضاً إلى أنه ليس من الضروري على الدول المضيفة العمل على تغيير ثقافتها، بل إن التطور الاقتصادي سيؤدي إلى هذا التغيير ، وعلى حكومات الدول المضيفة أن تتعرف على تفصيلات المستثمرين وتوفيرها.

ونلاحظ إن الدراسات السابقة المتعلقة بالأردن قد ركزت على محددات الاستثمار الأجنبي في الأردن والعوامل المؤثرة فيه وأثرها على النمو الاقتصادي فيه في حين إن الدراسة الحالية تهدف إلى استطلاع آراء المستثمرين الأجانب بشكل خاص والإداريين العاملين في المدن الصناعية والمناطق الحرة عن واقع البيئة الاستثمارية في الأردن ومدى رضاهم عن ذلك.

الفصل الثالث

البيئة الاستثمارية وواقع الاستثمار الأجنبي في الأردن

٣-١ مقــدمة :

حتى تتمكن الدولة من جذب الاستثمارات الأجنبية ، يجب عليها أن تقوم بتأمين البيئة الاستثمارية الداخلية القادرة على تلبية مطالب الاستثمار الأجنبي المختلفة . لأن المستثمر الأجنبي الذي يرغـب فـي الاستثمار في دولة غير دولته فأنة يقوم بالمفاضلة بين الفرص الاستثمارية في الدول التي يبحـث عـن الاستثمار فيها .

فالمستثمر الأجنبي عادة يفضل الاستثمار في الدول التي تتمتع بالاستقرار الاقتصادي والسياسي ، وتتوافر فيها العمالة الماهرة وغير الماهرة والموارد الطبيعية والبنية التحتية بالإضافة إلى وجود القوانين الخاصة بحماية الملكية الخاصة وحماية الملكية الفكرية وحقوق الاختراع وحوافز تشجيع الاستثمار .

وأخذت دول العالم الثالث في العقود القليلة الماضية بالتنافس فيما بينها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الأفضل في محاولة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية لتـوفير الموارد المالية الإضافية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية واستيراد التكنولوجيا المتقدمة اللازمة لتحديث صناعاتها وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية. وقد جاء هذا الاهتمام من أدراك هـذه الدول بأن تدفق الاستثمارات الأجنبية يرتبط ارتباطا قويا ومباشرا بتوفير البيئـة الاسـتثمارية الملائمـة المتمثلة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية الملائمة. كما أن تمتع الدولة بمبدأ الشفافية، وإزالة العقبات البيروقراطية، وكفالة حرية التنافس وحماية الاستثمار من المخـاطر المتوقعـة، وعقـدها للاتفاقات الثنائية والاتفاقات المتعددة الأطراف الخاصة للمساعدة على تدفق الاستثمارات الأجنبية وتوفر البنية التحتية الحديثة والخدمات الحكومية المتطورة في مختلف المجالات الاقتصادية وغيـر الاقتـصادية يساعد على استقطاب الاستثمارات الأجنبية .

وقد تعرض الأردن في أواخر الثمانينات إلى أزمات اقتصادية حادة زادت من الفجـوة التمويليـة بسبب تراجع المساعدات الخارجية وتحويلات العمال الأردنيين العاملين في الخارج إليها وتراجع طلـب دول الخليج على القوى العاملة الأردنية وانحسار أسواق صادراتها. كمـا تزايـد العجـز فـي ميـزان المدفوعات الأردني والعجز في الموازنة العامة للدولة وتفاقم فيها مشكلة المديونية الخارجيـة وتراجـع احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية الصعبة.

وقد قادت هذه الأزمة إلى تراجع حاد في النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالـة، وزعزعـة الاستقرار النقدي مما أدى إلى تدهور سعر صرف الدينار الأردني وارتفاع معدلات التـضخم وتراجـع مستويات المعيشة مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسـيا، ٢٠٠٣) .

وقد أدت هذه الأزمات وأثارها السلبية إلى تعقيد المناخ الاستثماري في الأردن. مما أجبر الحكومة الأردنية على تبني سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي وذلك لمعالجة اختلالات الهيكل الاقتصادي وتوفير البيئة الاقتصادية المستقرة الخالية من ضغوط التضخم.

لذا فقد وضع الأردن على رأس اهتماماته خلق مناخ حاضن و جاذب للاستثمار المحلي و الأجنبي على السواء، حيث دأب في سبيل ذلك على الاستثمار في العديد من المشاريع التنموية التي تشكل مداخل جديدة للاستثمار ، كما و انه من خلال اعتماده لقانون منفتح نسبيا لتشجيع الاستثمار قد عمل على تقديم الكثير من الحوافز والإعفاءات للمستثمر المحلي والأجنبي وهو الأمر الذي من شأنه أن يساعد في بلورة ذلك التوجه إلى واقع ملموس في المستقبل .

ويركز هذا الفصل على جانبين أولهما يستعرض واقع وتطور مكونات البيئة الاستثمارية في الأردن والثاني يوضح تطور حجم الاستثمارات الأجنبية والتوزيع القطاعي لها.

وفيما يلي تحليل لإنجازات الأردن فيما يتعلق بتحسين مكونات البيئة الاستثمارية القادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية ورعايتها. والمتمثلة بالبنى التحتية والخدمات الأساسية من تعليم وصحة وملائمة البيئة الاقتصادية، والقانونية، والسياسية، وتوفير القوى العاملة الماهرة القادرة على تلبية مطالب الاستثمار وتنمية الموارد الاقتصادية:

٣-٢ البنية التحتية والخدمات الأساسية (البنى الاقتصادية الأساسية):

تعتبر البنية التحتية المتكاملة رأس مال اقتصادي مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية. ومن هذه البنى التحتية توسيع وإعداد الطرق والجسور والكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية وتحديث نظم المعلومات ومؤسسات التعليم والخدمات الصحية. وتأتي أهمية هذه البنى من كونها عنصرا أساسيا و ضروريا لا يمكن أن تحقق الاستثمارات مردودا اقتصاديا كاملا بدونها. ولهذا فأن الدول القادرة على توفير وتطوير البنى التحتية المختلفة وتوفير الخدمات الأساسية للتعليم والصحة تعزز في واقع الأمر الفرص الوطنية في جذب الاستثمارات الأجنبية لان توفير هذه المتطلبات له دور كبير في تسهيل إدارة المستثمرين لأعمالهم وتوزيع خدماتهم ومنتجاتهم في داخل وخارج الدولة بكفاءة عالية وتقليل التكاليف وتوفير الوقت(حجازين،١٩٩٦).وقد بذلت الحكومة الأردنية جهودا جيدة لتوفير وتحسين البنية التحتية والخدمات الاساسية ، ويلحظ هذا من خلال مؤشرات وانجازات هامة منها:

أ- **النفقات الراسمالية الحكومية:** يبين الجدول رقم (١) حجم الأنفاق الحكومي على البنى التحتية

جدول رقم(١)

النفقات الرأسمالية للحكومة ما بين الأعوام ١٩٩٤و ٢٠٠٥ بالمليون دينار

١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
٢٧٢,٧	٣٣٣,٨	٣٦٣,٦	٢٨٧,٠	٣٦٥,٥	٢٩٩,٠	٢٨٩,٠	٤٠٣,٨	٤٩٦,٣	٦٤٦,١	٨٠٢,٧	٦٣٠,٩

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني، أعداد مختلفة.

حيث يلاحظ أن النفقات الرأسمالية في زيادة مستمرة خلال معظم سنوات الدراسة باستثناء سنة ٢٠٠٠ وقد أسهمت هذه النفقات مع جهود القطاع الخاص في إيجاد بنية تحتية جيدة .

ب- **قطاع الاتصالات :** أن تطور قطاع الاتصالات في الدول المضيفة يؤثر تأثيرا ايجابيا في جذب الاستثمارات الأجنبية لان المستثمر يفضل الحصول على المعلومات المطلوبة بصورة سريعة ليتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة .

وقام الأردن بدور متميز في تطوير قطاع الاتصالات في السنوات الأخيرة في مجال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتهيئة البيئة التحتية المتكاملة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والالكترونية. حيث أن هناك ٣٧٣ شركة تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات ومن المتوقع أن ينمو سوق منتجات قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة ١٠% لغاية عام ٢٠٠٧. ويلاحظ من الجدول رقم (٢) أن أعداد مشتركي الهواتف الخلوية قد زاد بشكل كبير في عام ٢٠٠٥ ليبلغ ٣١٣٨٠٠٠ في حين قل عدد مشتركي الهواتف الثابتة بحوالي ١٠٠٠٠ ليصل إلى ٦١٣٠٠٠ في عام ٢٠٠٥ مشترك وسبب هذا النقص هو زيادة اعتماد المواطنون على خدمة شبكات الهواتف الخاوية والتي تقدمها ثلاث شركات هي فاست لينك وأمنية وموبايلكم بالإضافة إلى خدمة الراديو المتنقل والتي تقدمها شركة اكسبريس، وتنفرد شركة الاتصالات الأردنية حالياً بإدارة وتشغيل الشبكة الهاتفية الثابتة في حين تم الاستغناء عن خدمة الهواتف العمومية في الثلاث السنوات الأخيرة (هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، اعداد مختلفة).

جدول رقم (٢)

أعداد المشتركين في خدمات الاتصالات حسب نوع الخدمة ١٩٩٥-٢٠٠٥

الخدمة	عدد المشتركين (ألف)										
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الهواتف الثابتة	٣٢٢	٣٦٠.	٤٠٣	٥٠٩	٥٦٤	٦٠٢	٦٦٠	٦٢٩	٦٢٢	٦٢٣	٦١٣
الهواتف الخلوية	٠٠	٠٠	٥٠	١٢٢	٢٦١	٣٨٩	٨٦٦	١٢١٩	١٣٢٥	١٦٢٤	٣١٣٨
النداء الآلي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢	٤	٤,٦	٢,٣	٢,١	٢,١
الهواتف العمومية	١٠,١	٩,٧	٩,٦	٩,٣	٨,٦	٧,٤	٧,٩	٧,٦	...	...	...

المصدر: هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ،أعداد مختلفة

... غير متوفرة

ج. قطاع الكهرباء والماء:

يعتبر توفر الكهرباء والماء من المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو في القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة والسياحة والزراعة.

وقد بلغت الطاقة الكهربائية المولدة في المملكة (٩٦٥٤) ج.و.س في عام ٢٠٠٥ مقارنة مع (٣٧٢٤) ج.و.س في عام ١٩٩١ أي بنسبة نمو مقدارها (١٥٩%)، وأنتجت شركة توليد الكهرباء المركزية (٩٠٨٦) ج.و.س في عام ٢٠٠٥ مقارنة مع (٨٤٤٩) ج.و.س في عام ٢٠٠٤ أي بنسبة نمو مقدارها (٧,٥%)، كما شاركت شركة السمرا لتوليد الكهرباء بتوليد الطاقة الكهربائية حيث أنتجت (٣٠) ج.و.س، كما أنتجت الصناعات الكبرى لأغراض استهلاكها الذاتي أيضاً (٥١٦) ج.و.س.

وأما بالنسبة لقطاع المياه فان الأردن يعاني من شح المياه بسبب قلة الأمطار وتذبذبها وعدم الاستغلال المناسب للمياه الجوفية وخاصة في حوض الديسي، علماً بأن ثلث الماء المستهلك يأتي من مصادر غير متجددة.

ويعتبر الأردن من أفقر عشر دول مائياً في العالم، إذ لا يتجاوز متوسط استهلاك الفرد مائتي متر مكعب سنوياً، بينما في سوريا، مثلا، يصل الاستهلاك إلى ألف وثمانمائة متر مكعب، أي تسعة أضعاف متوسط استهلاك الفرد في الأردن. وللمقارنة فإن متوسط الاستهلاك على المستوى العالمي يعادل سبعة آلاف وسبعمائة متر مكعب سنوياً للفرد، بينما يبلغ نصيب المواطن في شمال القارة الأميركية حوالي مائة وعشرة آلاف متر مكعب سنويا، وهذا يعني إن متوسط استهلاك الأميركي والكندي من الماء سنوياً يعادل خمسمائة وخمسين ضعف استهلاك المواطن في الأردن. ولسد النقص في المياه فقد تبنت الحكومات المتتالية في الأردن استراتيجيه إقامة السدود الصغيرة لتجميع مياه المطر، ورغم ذلك مازال يعاني من

مشكلة مائية حادة بسبب الزيادة السكانية الناتجة عن النمو الطبيعي وعن أسباب سياسية (اللاجئين الفلسطينيين ثم اللاجئين العراقيين)، كما أن الأردن يعاني من شح المياه المخصصة للري بما يعني أن الأردن لن يستطيع التخلص من هذه المشكلة إلا بإقامة مشاريع تحليه المياه وتوسيع السدود، لضمان زيادة الإنتاج المائي بما يعادل مئة مرة عن نسبة الزيادة في السكان لتتمكن من تلبية احتياجاته الحالية.

د. خدمات النقل:

وبالنسبة لخدمات النقل المختلفة البرية و البحرية والجوية فأنها تلعب دورا أساسيا في تسهيل الصادرات إلى الأسواق المحلية والعالمية واستيراد السلع الوسيطة والمواد الأولية وبالتالي زيادة القدرة التنافسية محليا وخارجيا.

ويبلغ مجموع أطوال شبكات الطرق المعبدة في الأردن لعام ٢٠٠٥ حوالي٧٦٠١ كلم في حين كانت في عام ١٩٩١ حوالي ٦١٥٨ أي أن هناك تطورا ملحوظا في قطاع النقل البري.

وأما النقل البحري في خليج العقبة فان ميناء العقبة يعتبر البوابة الإستراتيجية للأردن على العالم الخارجي في أوروبا وأمريكا وشرق أسيا ولهذا فأن الميناء قد شهد تطورا متلاحقا في بناء الأرصفة المتخصصة وتزويدها بمعدات النقل اللازمة. ويبين جدول رقم (٣) تطور نشاط ميناء العقبة خلال السنوات ١٩٩٦-٢٠٠٥.

جدول رقم (٣)

نشاط ميناء العقبة

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
عدد البواخر	٢,٧٣٥	٢,٩٩٧	٢,٦٠٨	٢,٣٥١	٢,٥٠٥	٢,٦٧٣	٢,٨٧٩	٢,٦٤٩	٢,٨٨٨	٢,٩٣٣
عدد الركاب(بالالف)	٥٤٦,٧	٨٦٣,٦	٧٣٣,٢	٧٠٥,٦	.٦٣٨,٦	٦٧٤,٤	٦٤٦,٧	٦٧٧,٦	٨٧٩,٥	١٢١,٨
البضائع الصادرة(الف طن)	٧٣٩٦,٤	٧٥٣٤,٨	٧٣١٠,٣	٧٤٧٩,٩	٧١٩٢,٩	٧,٧٩١,٥	٨,٨٧٢,٦	٨,٢٣٩,٩	٨,٧٧٠,٩	.٩٩٨,٣
البضائع الواردة(الف طن)	٤٦١٢,٤	٤٧٧٨,٣	٥٣٣٣,٧	٥٣٧٣,٨	٥٣٥٩,٦	٥,٢٥١,٦	٥,٢٨٦,٢	٩,٦٠٧,٢	١٢,٢٦٤,٧	,٤٣١,٩
مجموع البضائع(الف طن)	١٢٠٠٨,٨	١٢٣١٣,١	١٢٦٤٤,٠	١٢٨٥٣,٧	١٢٥٥٢,٥	١٣,٠٤٣,١	١٤,١٥٨,٨	١٧,٨٤٧,١	٢١,٠٣٥,٦	,٤٣٠,٢

* المصدر :مؤسسة الموانئ/ العقبة، أعداد مختلفة.

وأما النقل الجوي فيتمثل بشركة الخطوط الجوية الملكية التي تقوم برحلات مباشرة إلى ٤٧ مدينة رئيسة في أوروبا والشرق الأوسط والشرق الأقصى وشمال أفريقيا و أمريكا الشمالية، ويوجد في الأردن أيضا ٢٦ شركة خطوط نقل جوية، كما ويوجد في الأردن ثلاث مطارات هي مطار الملكة علياء الدولي، ومطار عمان المدني، ومطار العقبة الدولي.

ويبين الجدول رقم (٤) إن كميات البضائع المنقولة من قبل الخطوط الجوية الأردنية تشهد ارتفاعا وانخفاضا من سنة لأخرى في حين إن كميات البضائع المنقولة من قبل الخطوط الأجنبية تزداد من سنة لأخرى ولكن رغم هذا مازال نصيب الخطوط الأردنية هو الأكبر.

جدول رقم (٤)

كمية البضائع المنقولة بواسطة الخطوط الجوية الأردنية و الخطوط الأجنبية ١٩٩٥-٢٠٠٥ (طن)

السنة year	الخطوط الجوية الأردنية Jordanian Airlines	الخطوط الأجنبية Foreign Airlines
١٩٩٥	٦٩٠٥٨	٩١١٩
١٩٩٦	٧٩٤٥٦	١٠٣٩٥
١٩٩٧	٧٩٦٨٤	١٠٥٧٢
١٩٩٨	٧٠٦٨٤	١٣١٨٦
١٩٩٩	٦٢٢٢١	١٣٤٤٣
٢٠٠٠	٦٣٩٢٧	١٨٢٥٦
٢٠٠١	٦٢٧١٣	١٨٣٩٩
٢٠٠٢	٦٣٦٩٣	١٨٢٢٠
٢٠٠٣	٦٣٤٩٦	٢١٧٢٥
٢٠٠٤	٧٠٢٣٩	٢٦٢٥٤
٢٠٠٥	٦٧٤٣٠	٣٢١١٩

* المصدر : التقرير السنوي لسلطة الطيران المدني ، أعداد مختلفة

هـ.التعليم والصحة:

يأخذ المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار مدى توفر التعليم والصحة في قراره للاستثمار في دولة ما فقد أعطى الأردن دورا كبيرا لتوفير البنية التحتية اللازمة لمؤسسات التعليم العالي والمدارس حيث أدت إلزامية التعليم في المراحل الابتدائية والإعدادية في المملكة إلى ارتفاع ملموس في نسبة المتعلمين لتصل في عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٨٧%.

وبلغ عدد المدارس في الأردن بشكل عام في عام ٢٠٠٥ حوالي (٥٤٩٧) مدرسة مقارنة مع (٤٨٠٨) مدرسة في عام(١٩٩٩) أي بنسبة نمو مقدارها (١٤%) وتدرس المدارس حاليا حوالي (١٥٤٧٦٨٦) طالب وطالبة مقارنة مع ١٤٠٧٧٢٩ طالب وطالبة في عام ١٩٩٩ ويوجد في الأردن ٩ جامعات حكومية و١٣ جامعة خاصة بالإضافة إلى عدد كبير من كليات المجتمع الحكومية والخاصة وبلغ عدد الطلاب على مستوى البكالوريوس المقبولين في الجامعات الأردنية لعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ حوالي (١٧٨,٦١٩) طالب وطالبة مقارنة مع (١٠٥,٨١٣) طالب وطالبة لعام ١٩٩٩-٢٠٠٠ ويوجد طلب كبير

من قبل السوق العربي على خريجي هذه الجامعات. وقد تبنت الحكومة الأردنية برنامج لتطوير قطاع التعليم العالي في الأردن بالتعاون مع البنك الدولي. وشكلت ميزانية التربية والتعليم في عام ٢٠٠٥ ما نسبته ١٠% من موازنة الدولة أي حوالي(٣٤٢) مليون دينار.

وبلغ عدد الطلاب الملتحقين بالفرع المهني في الثانوية العامة لعام ٢٠٠٥ حوالي (٣١٣٢٧) طالب وطالبة مقارنة مع (٤٣١٦٦) طالب وطالبة لعام ١٩٩٩ حيث يلاحظ في الآونة الأخيرة تفضيل الطلاب التعليم الأكاديمي على التعليم المهني مما اثر سلبا على كفاءة العمالة الفنية في الأردن.

وأما بالنسبة لإنجازات الأردن في القطاع الصحي فان وزارة الصحة تقوم بتامين الخدمات الصحية في مختلف مناطق المملكة من خلال المستشفيات الحكومية والعيادات والمراكز الصحية حيث يبلغ عدد المستشفيات حاليا (٩٨) مستشفى مقارنة مع (٨٦) مستشفى في عام ٢٠٠٠ ويوجد حاليا (٤٢) مستشفى حكومي والباقي مستشفيات خاصة ومن ابرز المستشفيات في الأردن مدينة الحسين الطبية ومستشفى الملك عبد الله المؤسس الجامعي ومستشفى الجامعة الاردنية بالإضافة إلى عشرات المستشفيات التابعة للقطاع الخاص والتي تقدم خدمات صحية متقدمة في مختلف المجالات لتوافر الكوادر الطبية الأردنية المؤهّلة والمدرّبة في كافة التخصصات الطبية والقادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة بأجور منافسة ويتميز الأردن في المنطقة في مجال عمليات القلب المفتوح ونقل وزراعة الكلى وجراحة العيون وعلاج أمراض العقم المختلفة.

ويلاحظ من الجدول رقم(٥) الازدياد المستمر للمراكز الصحية خلال السنوات الخمس الماضية مما يدل على التطور المستمر لقطاع الصحة في الأردن.كما وقع الأردن اتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول العربية لمعالجة رعاياه في الأردن حيث يقصد الأردن أكثر من ١٤٠ ألف مريض من الخارج سنوياً لغرض العلاج.

وقد أدى انتشار الخدمات الصحية في الأردن إلى تحسن ملموس في الوضع الصحي حيث انخفض معدل الوفيات العام لكل ألف من السكان من (١٨) وفاة عام ١٩٦١ إلى (٧) وفاة عام ٢٠٠٥ ويلاحظ من الجدول أن المراكز الصحية قد ازداد عددها لتصل في عام ٢٠٠٥ إلى ١٣٢٢ في حين بلغ عدد المستشفيات حوالي ٩٨ توفر حوالي ١٠١٤١ سرير ويبلغ متوسط عدد السكان لكل سرير حوالي ٥٤٠ فرد.

جدول رقم (٥)

الخدمات الصحية في المملكة

المراكز والعيادات/ السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
المراكز الصحية	٣٦٤	٣٦٨	٣٦٩	٣٨٣	٣٨٣	٣٨٥	٣٨٩	٣٩٢	٤٠٢	٤٢٥
العيادات القروية	٢٧٤	٢٧٤	٢٧٧	٢٦٤	٢٦٢	٢٥٨	٢٥٨	٢٦٠	٢٥١	٢٣٨
مراكز الأمومة والطفولة	٣٠٧	٣١٦	٣٢٢	٣٣٧	٣٤٥	٣٥١	٣٥١	٣٥٣	٣٦٥	٣٨٥
عيادات طب الأسنان	١٨٨	٢٠٣	٢١٢	٢٢٦	٢٣٧	٢٤٠	٢٤٧	٢٥٠	٢٦٠	٢٧٤
المجموع	١١٣٣	١١٦١	١١٨٠	١٢١٠	١٢٢٧	١٢٣٤	١٢٤٥	١٢٥٥	١٢٧٨	١٣٢٢

• المصدر: التقرير السنوي لدائرة الإحصاءات العامة، أعداد مختلفة.

٣-٣ البيئـــة الاقتصــــادية:

تتأثر عملية الاستثمار بشكل مباشر بالظروف الاقتصادية القائمة في الدولة لأن نجـاح الاسـتثمار الأجنبي يعتمد على البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة فكلما كانت البيئة الاقتصادية في الدولة المضيفة أكثر استقرارا وأكثر ملائمة كلما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي إليها ومن العوامل الاقتصادية المهمة التي يأخذها المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار قوة العملة الشرائية وسعر الصرف ومعدلات التضخم ومستوى أسـعار السلع والخدمات ومدى تقدم القطاع المالي والمصرفي فيها ومدى توفر الموارد الطبيعية والمواد الأوليـة اللازمة للإنتاج وحالة ميزان المدفوعات وأرصدة الدولة من العملات الصعبة والـذهب كمـا أن شـكل سياسات الدولة الاقتصادية يلعب دورا مهما في تدفق الاستثمارات الأجنبية إذ أن تبني سياسة الاقتـصاد المفتوح يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية ينما تعاني الدول الأقل انفتاحا من ضآلة تدفق الاستثمارات الأجنبية.

ولهذا فقد تبنت الدولة الأردنية وحكوماتها المتعاقبة برامج الإصلاح الاقتصادية في محاولة لمعالجة الأزمات والاختلالات الاقتصادية وتصحيح الهيكل الاقتصادي منذ أواخر الثمانينـات (وبالتحديـد منـذ ١٩٨٩) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولكن هذا التعاون تعثر بسبب حـرب الخلـيج الثانية في عام١٩٩٠ م مما اجبر الحكومة الأردنية على تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي الثاني الـذي يغطي الفترة الواقعة بين عام ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٨م.

بالإضافة إلى ذلك فقد تبنى الأردن برنامج الخصخصة لإعطاء القطاع الخاص فرصة اكبر وتبنـى الأردن برنامج الإصلاح الاقتصادي الثالث والذي بدأ العمل به في أواخر عام ١٩٩٨م وانتهى في عـام ٢٠٠٣م في محاولة لمحاربة الفقر والبطالة وإعطاء دور أوسع للقطاع الخاص. ولكن برنامج الإصـلاح الاقتصادي الثالث لم يحقق كل الأهداف المتوخاه منه فتبنى الأردن برنامج الإصلاح الاقتصادي الرابـع الذي يغطي الفترة الواقعة بين عام ٢٠٠٢ م و ٢٠٠٤ م لتوفير البنية الاقتصادية المستقرة وكبح جمـاح التضخم لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، اعداد مختلفة).

وفي ما يلي تحليل مختصر لعناصر البيئة الاقتصادية في الأردن:

أ.السياسات النقدية الأردنية:

تعتبر قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار لسعر الصرف وإزالة القيود على حركة رأس المال ودعم الجهاز المصرفي عوامل تساهم في توفير المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمارات الأجنبية لان استقرار سعر الصرف يقلل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون في عمليات الاستيراد والتصدير. وإدراكا من الأردن لأهمية مثل هذه السياسة فقد تبنى البنك المركزي الأردني سياسة تثبيت سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بواقع ٧٠٨ فلسا شراء و٧١٠ فلسا بيعا لكل دولار، مع السماح له بالتغير تجاه العملات الأجنبية الأخرى تبعا لتطور أسعار صرف تلك العملات في الأسواق العالمية مقابل الدولار الأمريكي وقد ساهمت هذه السياسة في تعزيز الثقة بالدينار الأردني وتعزيز تنافسية الاقتصاد الأردني وزيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى الأردن.

كما انتبهت الحكومات الأردنية المتعاقبة إلى دور ارتفاع نسبة التضخم في التأثير السلبي على تدفق الاستثمارات الأجنبية من خلال زيادة تكاليف الاستثمار على المستثمر الأجنبي .

ولهذا فقد عملت الحكومات المتتالية على كبح جماح التضخم ويبين الجدول رقم (٦) معدلات التضخم خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥.

جدول رقم (٦)

سلسلة الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة للسنوات(١٩٩٥-٢٠٠٥) ومعدلات التضخم السنوي % (٢٠٠٢=١٠٠)		
السنة	الرقم القياسي للأسعار	معدلات التضخم السنوي%
year	price Index	Annual Inflation rate%
١٩٩٥	٨٤,٢٣	٢,٣٥
١٩٩٦	٨٩,٧١	٦,٥٠
١٩٩٧	٩٢,٤٣	٣,٠٤
١٩٩٨	٩٥,٢٨	٣,٠٨
١٩٩٩	٩٥,٨٥	٠,٦٠
٢٠٠٠	٩٦,٤٩	٠,٦٧
٢٠٠١	٩٨,٢٠	١,٧٧
٢٠٠٢	١٠٠,٠٠	١,٨٣
٢٠٠٣	١٠١,٦٣	١,٦٣
٢٠٠٤	١٠٥,٠٥	٣,٣٧
٢٠٠٥	١٠٨,٧٣	٣,٥٠

• المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي، اعداد مختلفة.

ويلاحظ من الجدول إن معدلات التضخم في الأردن معتدلة بشكل عام إلا أنها شهدت ارتفاعا ملحوظا في عام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ويعزى هذا الارتفاع إلى الإجراءات الحكومية التي عملت على رفع

أسعار المشتقات النفطية و رفع نسبة ضريبة المبيعات على التبغ ومنتجاته والمشروبات الروحية من ١٣% إلى ١٦% بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة عالميا (البنك المركزي الاردني،٢٠٠٥) .

ولأن ارتفاع أسعار الفائدة يعني ارتفاع تكلفة الاقتراض على المستثمر الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الاستثمارية، وزيادة كلفة الصادرات بسبب الفائدة المرتفعة على التسهيلات المصرفية المتعلقة بالاستثمار مما يؤثر سلبا على تدفق الاستثمار.فقد أعطى الأردن اهتماما خاصا لضبط معدلات الفائدة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي.

جدول رقم (٧)

المتوسط المرجح لأسعار الفائدة الفعلية على الودائع والتسهيلات الائتمانية لدى البنوك المرخصة ١٩٩٥-٢٠٠٥،(بالنسب المئوية)

الودائع	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
تحت الطلب	١,٠٤	١,٠٨	١٠١٩	١,٣٥	١,٤٦	١,٢٠	١,٠٦	٠,٩١	٠,٥٠	٠,٣٨	٠,٤٧
توفير	٤,٩٤	٥,٢٧	٥,٠٣	٤,٥٦	٤,١٩	٣,٧٦	٢,٩١	١,٨٤	٠,٨٨	٠,٧٣	٠,٨٣
لأجل	٧,٦٨	٨,٥٠	٩,١٨	٨,٣٣	٧,٨٩	٦,٥٥	٥,٩١	٣,٩٧	٢,٧٥	٢,٤٩	٣,٥٢
التسهيلات الائتمانية											
جاري مدين	١١,٣٩	١٢,٤١	١٢,٩٩	١٢,٤٩	١٢,٦٦	١١,٦٠	١٠,٤٢	٩,٣٥	٩,٤٣	٨,٧٩	٩,٢٦
قروض وسلف	١٠,٦٥	١١,٢٥	١٢,٢٥	١٢,٨٩	١٢,٦٧	١١,٣٨	١٠,٤٥	٩,٨٥	٨,٩٢	٧,٥٩	٨,١٠
كمبيالات	١١,٥٥	١٢,٣٦	١٣,٢٥	١٣,٧٩	١٣,٣٧	١٢,٨١	١١,٨٨	١٠,٩٥	١٠,٢٤	٨,٩٨	٧,٩٢

* المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني ، أعداد مختلفة.

ويلاحظ من الجدول السابق الارتفاع المستمر لسعر الفائدة على القروض والسلف ما بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٩ ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ ثم ارتفعت في عام ٢٠٠٥ بمقدار (٥١) نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٤ ليصل إلى ٨,١% وأما أسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة فقد شهدت ارتفاعا متواليا ما بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨ ثم بدأت بالانخفاض لتصل أدناها في عام ٢٠٠٥ حيث انخفضت بمقدار (١٠٦) نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٤ ليصل إلى ٧,٩٢% أما سعر الفائدة على الجاري مدين فقد كانت تشهد ارتفاعا وانخفاضا طفيفا ما بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩ ثم بدأت بالانخفاض بشكل مستمر ما بين عامي ٢٠٠٠و ٢٠٠٤ ثم ارتفعت عام ٢٠٠٥ بمقدار٤٧ نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠٠٤ ليصل إلى ٩,٢٦% وأما أسعار الفائدة على الودائع بشكل عام فيلاحظ أن أسعار الفائدة قد انخفضت بشكل مستمر ما بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٤ ثم شهدت أرتفاعا طفيفا في عام ٢٠٠٥.

ولعل سبب ارتفاع أسعار الفائدة المدينة والدائنة، باستثناء سعر الفائدة على الكمبيالات، هو قيام البنك المركزي يرفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية .

ولتكوين بيئة اقتصادية مستقرة فأن للقطاع المالي (الجهاز المصرفي والسوق المالي وقطاع التأمين) دورا رئيسيا. حيث إن وجود جهاز مصرفي محلي يتمتع بدرجة عالية من مرونة الاداء والقدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المحلية والخارجية يعتبر احد المقومات الأساسية وأحد العوامل الهامة في خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، لدوره الهام في تهيئة المدخرات المحلية والأجنبية وتوفير التمويل اللازم للنشاطات الاستثمارية، ومساعدة السلطات النقدية على التحكم في السيولة المحلية لمحاربة المشكلات الاقتصادية المتمثلة بالتضخم والركود الاقتصادي باستعمال أسعار الفائدة المحلية للتحكم في حجم التسهيلات الائتمانية بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية (الحناوي ،١٩٨٣).

وقد بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن ٢٣ بنكا حتى نهاية عام ٢٠٠٥، منها بنكان إسلاميان وثمانية فروع لبنوك غير أردنية . وقد مارست جميع هذه البنوك نشاطاتها من خلال ٥١٣ فرعا و٩٦ مكتب تمثيل موزعة داخل المملكة. وبلغ عدد فروع البنوك الأردنية العاملة في الخارج ١٢٤ فرع منها ٥٢ فرع يعمل في فلسطين بالإضافة إلى ستة مكاتب تمثيل. ويبين الجدول رقم (٨) الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة بالمليار دولار .

جدول رقم (٨)

مكونات الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

١٩٩٨- ٢٠٠٥ بالمليار دينار

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الموجودات الأجنبية	٢,٥	٢,٩	٣,٧	٤,٣	٤,٥	٤,٤	٥,٠	٥,٤
الموجودات المحلية	٧,٩	٨,٦	٩,٢	٩,٨	١٠,٦	١١,٣	١٢,٨	١٥,٧
الديون على القطاع العام	٣,٨	٠,٩	١٠,٥	١,٢	١,٤	١,٢	١,٦	١,٩
الديون على القطاع الخاص	٣,٨	٤,٠	٤,٣	٤,٧	٤,٨	٥,٠	٥,٩	٧,٧
الموجودات = المطلوبات	١٠,٤	١١,٥	١٢,٩	١٤,٢	١٥,١	١٥,٧	١٧,٨	١٢,١
المطلوبات الأجنبية	٢,١	٢,٣	٢,٧	٣,٠	٣,٣	٣,١	٣,٥	٣,٧
ودائع القطاع الخاص	٤,٢	٤,٥	٥,٠	٥,٥	٦,١	٧,٠	٨,١	٩,٧
الإقتراض من البنك المركزي	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤
رأس المال والإحتياطيات والمخصصات	١,١	١,٣	١,٣	١,٤	١,٦	١,٦	١,٩	٢,٣

* المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني ، أعداد مختلفة.

وقد حققت ميزانية البنوك المرخصة في عام ٢٠٠٥ نموا قياسيا بلغ ٣٢٦٥,٤ مليون دينار (١٨,٣%) مقارنة بنمو بلغ ٢١١٩,٦ مليون دينار(١٣,٥%) و٥٨٢,٢ مليون دينار (٣,٩%) خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٣ على التوالي.

وفيما يتعلق بجانب الموجودات فقد ارتفعت الموجودات المحلية والأجنبية بشكل مستمر ما بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٥ حيث ارتفعت الموجودات المحلية في عام ٢٠٠٥ بمقدار ٢,٩٠٥,٧ مليون دينار (٢٢,٧%) عن عام ٢٠٠٤ أي ما نسبته (٨٩%) من إجمالي الزيادة المحققة في الموجودات وسبب هذا الارتفاع الكبير هو الزيادة الكبيرة في بند الديون على القطاع الخاص حيث سجل ارتفاعا مقداره

١,٧٨٣,٨ مليون دينار (٣٠,٤%) خلال عام ٢٠٠٥ ونمو في بند الديون على القطاع العام نسبته ٢٧,٣% و ١٠,٦% و ١٨,٥% على التوالي.

وأما الموجودات الأجنبية فقد ارتفعت بمقدار ٣٥٩,٧ مليون دينار (٧,٢%) مستحوذة على ما نسبته ١١% من إجمالي الزيادة المتحققة في الموجودات.

أما في جانب المطلوبات، فقد ارتفع بند ودائع القطاع الخاص بمقدار ١,٦٣٨,٩ مليون دينار (٢٠,٢%) وارتفع بند رأس المال والاحتياطيات والمخصصات بمقدار ٣٧٨,٣ مليون دينار في عام ٢٠٠٥ وسبب هذا الارتفاع زيادة رؤوس أموال البنوك بمقدار ١٣٧ مليون دينار والاحتياطيات بحوالي ١٠٢ مليون دينار، لذا فان البنوك تلعب دور ايجابي في تشجيع العملية الاستثمارية.

كما تعتبر الأسواق المالية حلقة وصل بين الأفراد والمؤسسات الادخارية والمشاريع الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية من خلال إصدار الأسهم والسندات ولهذا فان السوق المالي يعتبر عنصرا من عناصر البيئة الاستثمارية.

لقد تم إنشاء سوق عمان المالي في الأردن بهدف تنمية المدخرات الوطنية والتعامل معها بطريقة تكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته. وقد حدد قانون سوق عمان المالي وقانون الشركات بمهام سوق عمان المالي والمتمثل بالقيام بمهام هيئة الرقابة على سوق الأوراق المالية والقيام بالدور التقليدي لبورصة الأوراق المالية.

ولمواكبة التطورات الكبيرة التي شهدتها الأسواق المالية العالمية فقد تم في عام ١٩٩٧ إصدار قانون جديد للأوراق المالية في الأردن هدف إلى إعادة هيكلة وتنظيم سوق رأس المال الأردني حيث تم فصل الدور الرقابي لسوق رأس المال عن الدور التنفيذي والذي ترك للقطاع الخاص.

كما تلعب شركات التأمين دورا في تقليل المخاطر التي تواجه المستثمرين مما يجعلها عنصرا هاما من عناصر البيئة الاستثمارية الناجحة.

ويبلغ عدد شركات التامين في الأردن ٢٦ شركة، جميعها شركات مساهمة عامة أردنية عدا شركة أجنبية واحدة متخصصة بممارسة أعمال التامين على الحياة، وتمارس سبع شركات أردنية أعمال التأمينات العامة فقط. في حين تمارس الشركات المتبقية أعمال التأمينات العامة وأعمال التأمين على الحياة.

وقد ارتفعت رؤوس أموال شركات التامين بنهاية عام ٢٠٠٤ بنحو ٣,٤ مليون دينار (٤,٢%) عن مستواها في نهاية عام ٢٠٠٣ لتصل إلى نحو ٨٤,٧ مليون دينار ويبين الجدول رقم (٩) القطاعات التي تغطيها خدمات التامين ونسبتها.

جدول رقم (٩)

الأهميات النسبية للتعويضات المدفوعة من قبل شركات التامين ١٩٩٦-٢٠٠٤ بالنسب المئوية

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
البحري	١١,٢	٦,٠	٦,٧	٤,٨	٤,٣	٢,٩	٢,٨	٢,١	٢,١
الحريق	٧,١	١٠,٠	٦,٥	٥,١	٦,١	١٠,٠	٤,٩	٨,٥	٦,٣
السيارات	٦٤,٤	٦٠,٠	٥٧,١	٥٧,٤	٥١,٨	٤٦,٢	٤٩,٠	٥٣,٩	.٥٦,٩
الحوادث العامة	٥,٥	٥,٥	٥,٤	٥,٤	٥,٨	٤,٣	٥,٦	٦,٣	٢,٨
الحياة	١٣,٠	١٩,٠	٢٥,١	٢٩,٢	١١,٥	١٢,١	١١,٣	٤,٨	٩,٢

* المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني ، أعداد مختلفة.

يلاحظ من خلال الجدول السابق استحواذ فرع التامين على السيارات على ما نسبته ٥٦,٩% من إجمالي التعويضات المدفوعة خلال العام ٢٠٠٥ تلاه فرع التامين الطبي وبواقع ٢٢,٧ في حين كانت النسب الباقية لفروع التامين على الحياة والتامين ضد الحوادث العامة والتامين البحري وبواقع ٩,٢% و ٦,٣% و٢,٨% و ٢,١ %(البنك المركزي الأردني، ٢٠٠٥).

ب.الحسابات القـومية:

تعتبر الحسابات القومية للدولة المضيفة من العوامل المهمة التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار في اتخاذ قراره فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي لأنها مؤشرا مهما من مؤشرات الوضع الاقتصادي للدولة المضيفة.

أولا- الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي يتخذها المستثمر بعين الاعتبار عند اتخاذه قرار الاستثمار في بلد ما، حيث أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف يشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار ذلك لان نموه يعني نمو القطاعات الاقتصادية في البلد المضيف وبالتالي زيادة فرص نجاح الاستثمار الأجنبي.

وأما بالنسبة للأردن فانه يلاحظ من الجدول رقم (١٠) أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد شهدت ارتفاعا وانخفاضا في معدلات النمو بالأسعار الثابتة في الفترة الواقعة مابين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٥ حيث تراوحت معدلات النمو مابين ٤,٢% و٧,٧% وحيث سجل الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبة نمو له في عام ٢٠٠٤ إذ بلغت ٧,٧%.

وفي عام ٢٠٠٥ سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بأسعار الأساس الثابت نسبته ٧,٢% بالمقارنة مع ٧,٧% في عام ٢٠٠٤ نتيجة لنمو جميع القطاعات الاقتصادية بمعدلات ايجابية باستثناء قطاع الصناعات الاستخراجية الذي تراجع بنسبة ١,٢% . وقد شكلت قطاعات الصناعات التحويلية، والإنشاءات و " التجارة والمطاعم والفنادق " ، و" النقل والاتصالات" و" خدمات المال والتأمين والعقارات" و" ومنتجو الخدمات الحكومية " المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي خلال عام ٢٠٠٥، حيث ساهمت هذة القطاعات مجتمعة بما مقداره ٦,٦ نقطة مئوية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت الأهمية النسبية لهذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٠٥ ما نسبته ٨٩,٢% بالأسعار الثابتة (البنك المركزي، ٢٠٠٥).

ويبين الجدول رقم (١٠) معدلات النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة خلال السنوات العشرة الأخيرة

جدول رقم (١٠)

معدلات النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة

السنة	بالأسعار الثابتة عام ١٩٩٤=١٠٠	
	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	إجمالي الدخل القومي المتاح
١٩٩٦	٢,١	٦,٢
١٩٩٧	٣,١	٣,٦
١٩٩٨	٢,٩	٠,٦
١٩٩٩	٣,١	٦,٠
٢٠٠٠	٣,٩	٧,٩
٢٠٠٢	٥,٧	٥,٦
٢٠٠٣	٤,١	١٠,٦
٢٠٠٤	٧,٧	٥,٤
٢٠٠٥	٧,٢	١,٥

* المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني، أعداد مختلفة.

ثانيا- الموازنة العامة:

تأثر أداء الموازنة العامة للحكومة بجملة من الصدمات من أبرزها الارتفاع الحاد لأسعار النفط الخام في الأسواق الدولية إلى جانب انحسار المساعدات الخارجية بشكل ملحوظ حيث أثرت هذه الصدمات على أداء الموازنة العامة حيث بلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره ٤٧٦,٨ مليون دينار عام ٢٠٠٥ أو ما نسبته ٥,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع عجز مقداره ٢٢٢ مليون دينار أو ما نسبته ٢,٧% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤ ويلاحظ من الجدول رقم ١١ أن هناك عجزاً مستمر في الموازنة العامة للحكومة(البنك المركزي الأردني ، أعداد مختلفة).

جدول رقم (١١)

الموازنة العامة للحكومة(مليون دينار)

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
اجمالي الايرادات والمساعدات الخارجية	١٦٩٩,٥	١٧٨٣,٨	٢٠٣٨	٢٠٩٢	٢١٣٦	٢٦١٣	٢٩٥٨,٥	٣٠٦٠
اجمالي الانفاق	٢٠٥٥,١	٢٠٠٧,٤	٢١٧٨	٢٣١٦,٣	٢٣٦٩,٢	٢٨٠٩,٨	٣١٨٠,٥	٣٣٣٠
العجز/الوفر الكلي	٣٥٥-	٢٢٣,٦-	- ١٩٩,٩	٢٢٤,٣-	٢٢٠,٢-	١٩٦,٨-	٢٢٢-	٤٧٦,٨-

* المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني ، أعداد مختلفة.

ج. السياسات الاقتصادية:

أولا- السياسة التجارية الخارجية الأردنية:

تستمد سياسة التجارية الخارجية الأردنية إطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي والتعامل مع الشركاء التجاريين على أسس من التكافؤ وتحقيق المصالح المشتركة. ، وقد استطاع الأردن تعزيز علاقاته الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية الشقيقة من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعدد من اتفاقيات التجارة الحرة على المستوى الثنائي مع الدول العربية. كما دخل في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أتم انضمامه لمنظمة التجارة العالمية. كما وقع اتفاقيات تجارة حرة مع دول رابطة الافتا وسنغافورة و خطى الأردن خطوات ناجحة في توقيع عدد من اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار و منع الازدواج الضريبي مع عدد من الدول العربية والعالمية بهدف توفير بيئة جاذبة للاستثمارات، حيث وقع الأردن ما يزيد على (٣٢) اتفاقية استثمار ثنائية و(٢٩) اتفاقية منع ازدواج إلى جانب التوقيع على اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري مع الشركاء التجاريين في المناطق الجغرافية المختلفة من العالم والتي بموجبها تم وضع الأطر القانونية لعمليات التبادل التجاري وإنشاء اللجان المشتركة العليا الوزارية والفنية

والتي تجتمع بشكل دوري بهدف تعزيز وتطوير علاقات اقتصادية وتجارية بين الأردن وشركائه التجاريين وتذليل أي صعوبات تواجه الصادرات والاستثمارات الأردنية في الخارج للمساعدة على فتح أسواق العالم للمنتجات الأردنية وللمساعدة على نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والخبرات للأردن. وتؤدي هذه الاتفاقيات إلى تطوير البيئة الاستثمارية في الأردن، وخلق مناخ جديد للقطاع الاقتصادي يخرجه من إطار الحماية التقليدية ويضعه في أجواء التنافس الحر بهدف تحسين المنتجات الأردنية محليا قادرة على زيادة قدرتها التنافسية وبالتالي اعتماد التنمية الصناعية على الاقتصاد المنافس.

ومن أبرز الاتفاقات التجارية التي عقدها الأردن ما يلي (مؤسسة تشجيع الاستثمار،أعداد مختلفة):

١. اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية:

وقع الأردن اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٨ أيلول ٢٠٠١ و دخلت حيز التنفيذ في ١٧ كانون أول ٢٠٠١وتقع الاتفاقية في ١٩ مادة تتناول مجالات تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والبيئة والعمل والتجارة الالكترونية. الهدف النهائي من توقيع الاتفاقية هو أنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين بحلول عام ٢٠١٠، والتي تنطوي على إعفاء كلي ومتبادل على تعرفة جميع السلع المتبادلة ومنذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في كانون أول عام ٢٠٠١ ارتفع حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة بنسبة ٧٢% بينما شهدت المستوردات من الولايات المتحدة الأمريكية نموا بنسبة ١٤.%.

وساهمت الاتفاقية منذ توقيعها في خلق آلاف فرص العمل في الأردن، كما أدت إلى نشوء استثمارات جديدة في المملكة خلال السنوات الثلاث الماضية بلغت قيمتها نحو ١٠٠ مليون دينار. وحققت نتائج ملموسة في غضون السنوات الثلاثة الماضية من بينها إقامة المزيد من المناطق الحرة المؤهلة التي كان لها اثر واضح في زيادة الصادرات الأردنية إلى أسواق أمريكا.

وانضم الأردن أيضا في ديسمبر ١٩٩٩ إلى منظمة التجارة العالمية وكان العضو الـ ١٣٥ و تضمنت عضوية الأردن للمنظمة نفاذ السلع والخدمات الأردنية لأسواق العالم. تم إجراء العديد من عمليات الإصلاح التشريعي الفاعل لتنظيم الإجراءات والقوانين الأردنية لكي تتماشى مع مقاييس المنظمة.

٢.اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة QIZ:

المناطق الصناعية المؤهلة هي التي يسمح للبضائع المنتجة فيها دخول السوق الأمريكية دون رسوم جمركية وضرائب ودون اشتراط تحقيق منفعة متبادلة. والمطلب الأساسي في هذه المناطق هو أن يتم المساهمة بما نسبته ٣٥% من القيمة المضافة من قبل المصنع .

٣.اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية:

دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١، وتنص على الإعفاء الفوري للمنتجات الصناعية الأردنية من جميع الرسوم الجمركية.أما الجانب الأردني فسيقوم بإعفاء مستورداته من المنتجات الصناعية

الأوروبية من الرسوم الجمركية بشكل تدريجي لفترة ١٢ سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. واتفق الجانبان على تقديم معونة مالية وفنية لمساعدة الأردن في رفع كفاءة القطاع الصناعي الأردني.

٤. اتفاقية أغادير:

جاءت هذه الاتفاقية لتفعيل ما تضمنته اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أهلية الدول الشريكة بتلك الاتفاقيات للتكامل القطري للمنشأ للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي شريطة وجود اتفاقيات تجارة حرة بينها. و دول هذه الاتفاقية هي الأردن وتونس ومصر والمغرب.

تمنح اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع كل من الدول الأربعة إعفاءات جمركية على السلع الصناعية ذات المنشأ من تلك البلدان، مقابل تخفيض تدريجي للسلع الأوروبية خلال ١٠ سنوات.

٥. اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تشمل هذه المنطقة ١٧ دولة عربية وتعتبر من أهم الإنجازات على صعيد العمل العربي المشترك حيث تعفى المنتجات من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وذلك في بداية عام ٢٠٠٥.و ساهمت هذه الاتفاقية برفع القدرات التصديرية أكثر مع العالم العربي والذي تشكل صادراتنا إليه أكثر من ٤٤% من مجمل الصادرات الأردنية.

٦. اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع العديد من الدول:

وقّع الأردن اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع العديد من الدول العربية وغير العربية، مثل تونس ومصر وسوريا والإمارات والبحرين والمغرب والسودان ولبنان، وكذلك مع سنغافورة. ويبين الجدول رقم (١٢) قيم السلع التي تم تصديرها حسب الاتفاقات التجارية بالمليون دينار حيث يلاحظ الارتفاع المتوالي في قيمة السلع المصدرة.

جدول رقم (١٢)

قيم السلع التي تم تصديرها حسب الاتفاقيات التجارية(مليون دولار)

الاتفاقية	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية	٨٢٨	١٠٥٥	١٢٥٣	١٤٧٠	١٩٨٥
المناطق الصناعية المؤهلة	٢٥	١٥٠	٣٨٢	٥٨٥	٩٣٠
الشراكة الأوروبية الأردنية	٥٠	٧٠	٦٤	٨٠	٨٨
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	٥٢٨	٨٦٦	٩٢٥	٩١٧	١٢٥٢

* المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة تشجيع الاستثمار، أعداد مختلفة.

ثانيا- الخصخصة:

كان للقطاع العام في حقبة ما بعد الخمسينات دورا مهما في الاقتصاديات الوطنية وكان دور القطاع الخاص محدودا بالقياس إلى دور القطاع العام، ولكن الدول النامية أخذت منذ عقد الثمانينات في القرن الماضي بأتباع سياسة الخصخصة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والانفتاح على العالم الخارجي وقد عمل الأردن من أوائل التسعينيات من القرن الماضي بخصخصة مؤسسات القطاع العام تدريجيا مما أدى إلى زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا،٢٠٠٣).

وقد قامت الحكومة الأردنية ببيع حصصها في٦٤ شركة، من أهمها شركة الاسمنت والاتصالات ومؤسسة النقل العام وشركة البوتاس العربية وسلطة المياه، وغيرها في قطاعات السياحة والطيران وهناك العديد من المشاريع قيد الخصخصة، ومن أهمها مشاريع في قطاع البريد والاتصالات والكهرباء والطيران المدني وشركة الفوسفات الأردنية وسكة حديد العقبة.

وقد بلغ إجمالي عوائد التخاصية أكثر من مليار دينار حيث استطاع برنامج الخصخصة جذب استثمارات تزيد عن مليار دينار للمشاريع التي تم خصخصتها وخاصة في قطاع الاتصالات والمياه والنقل وهناك أيضا عدد كبير من المشروعات قيد التخاصية **(مؤسسة تشجيع الاستثمار ، اعداد مختلفة)** .

د.الموارد الطبيعية:

إن توفر الموارد الطبيعية في الدولة يلعب دورا رئيسيا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المتعلقة بالطاقة مثل النفط والغاز الطبيعي والثروات المعدنية المختلفة.

ويعاني الأردن بشكل عام من قلة الموارد الطبيعية والمواد اللازمة لعملية التنمية من أهمها محدودية إنتاج النفط والغاز ولكنه يحتل درجة متقدمة في إنتاج بعض المعادن مثل الفوسفات والبوتاس والمنغنيز اضف الى ذلك وجود الكثير من الموارد غير المستغلة مثل الصخر الزيتي ورمال القار.

٣-٤ الإستقرار الأمني والسياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني احد الشروط الأساسية لنجاح عملية التخطيط الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية حيث إن النظام الاقتصادي يتأثر بشدة بالاستقرار السياسي في الدولة.

كما أن الأوضاع السياسية تؤثر بصورة مباشرة على تدفق الاستثمارات باتجاه البلدان المضيفة، وتعتبر من عوامل الطرد في حالات عدم الاستقرار السياسي على مستوى الإقليم.

ويقع الأردن في منطقة الشرق الأوسط والتي تتميز بعدم الاستقرار السياسي حيث إن للأردن حدود طويلة مع الدول غير المستقرة امنيا وسياسيا مثل فلسطين والعراق وقد تأثر كثيرا بالأحداث التي شهدتها

منطقة الشرق الأوسط حيث أدت الحروب العربية الإسرائيلية وغزو الولايات المتحدة للعراق الى نزوح عدد كبير من اللاجئين إلى الأردن مما اثر سلبا على وضع الأردن اقتصاديا وسياسيا .

وعلى الرغم من هذا فقد استطاع الأردن أن يحافظ على أمنه الداخلي ، بحيث أصبح من أكثر بلدان الإقليم استقرارا ولعل من الأدلة على ذلك انخفاض معدلات الجريمة بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية كما يبين الجدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٣)

الجرائم العامة بالألف

السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٥
الجرائم العامة بالألف	٤٦,٧	٥٥,٦	٦١,٥	٥٩,٢	٦٠,٩	٣٠,٩	٢٩,٨	٢٩,٥

* المصدر :التقرير السنوي لمديرية الامن العام، ٢٠٠٥.

٣-٥ البيئة القانونية:

يحتاج النشاط الاستثماري إلى وجود مؤسسات تشريعية مستقرة وأحكام وقوانين واضحة وملائمة لتنظيم شؤون الشركات.

ولتحقيق الزيادة في الاستثمارات الأجنبية فقد عمدت الحكومات الأردنية المختلفة إلى تبني سياسات تشريعية وقانونية تشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية، كما عملت على تنظيم العلاقة بين الشركات والعمال وتعديل قوانين الضرائب والجمارك لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. كما سنت الكثير من قوانين تشجع الاستثمار وقوانين الإعفاءات الضريبية.

وقد تم سن وتعديل أكثر من ٢٠٠ قانون وتشريع، تضمنت مجالات المواصفات والمقاييس وقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والمنافسة ومنع الاحتكار وتعديل قانون الشركات والجمارك والأوراق المالية والمواصفات والمقاييس في محاولة لتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة.

- **قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ لسنة ١٩٩٦**

يغطي هذا القانون قطاعات الصناعة والزراعة والفنادق والمستشفيات ومراكز المؤتمرات ومدن التسلية والترويح السياحي وخدمات استخراج ونقل وتوزيع الغاز والمياه والمشتقات النفطية والنقل البحري وسكك الحديد. و يعفي القانون كافة الموجودات الثابتة المستوردة وقطع الغيار للمشروع على أن لا تزيد قيمة هذه القطع على ١٥% من قيمة الموجودات الثابتة من الرسوم والضرائب الجمركية. كما يعفي القانون كافة الموجودات الثابتة المستوردة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه كما يعفي القانون المشروع الاستثماري من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات بنسب تتراوح ما بين

(٢٥%) و(٧٥%) وذلك حسب درجة التطور الاقتصادي للمنطقة التي يقع فيها المشروع ويلاحظ من الجدول رقم (١٤) أن حجم الاستثمار المحلي المستفيد من قانون تشجيع الاستثمار قد بلغ (٤٠١) مليون دينار في حين بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المستفيد من هذا القانون حوالي (١٨١,٥) مليون دينار(التقرير السنوي لمؤسسة تشجيع الاستثمار ،٢٠٠٥).

جدول (١٤)

حركة الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار من عام ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (مليون دولار)

القطاع	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الصناعة	٣٩١	٣٣٨,٤	٤٨٨	٥٨٢,٥
الفنادق	٤,٢	١٧	٢٨,٢	٨٤,٥
الزراعة	٧	٨,٥	٣٨	٣٦,٣
المستشفيات	٨,٥	٥,٧	٢٨,٢	١٢,٦
مراكز المؤتمرات والمعارض	٩	٠	٠	٢٩
مدن التسلية والترويج	٤,٢	٠,١٤	٨,٥	١٦,٥
نقل وتوزيع المياه والغاز والنفط	٠	٠	٠	٢٩٦
المجموع	٤٢٤	٣٧٠	٥٩٠	١٠٥٧,٥

* المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة تشجيع الاستثمار، أعداد مختلفة.

ويبين الجدول رقم (١٤) أن قطاع الصناعة كان المستفيد الأكبر من قانون تشجيع الاستثمار حيث أن الاستثمار في قطاع الصناعة ينمو من عام لأخر وكذلك الأمر في قطاع الفنادق في حين شهدت حركة الاستثمار في قطاع الزراعة نمو متتاليا باستثناء عام ٢٠٠٥ وهناك تذبذب في حركة الاستثمارات في قطاع الصحة ومدن التسلية والترويج .

٣-٦ البيئة الاجتماعية:

تمثل البيئة الاجتماعية بالمبادئ والقيم والعادات والتقاليد التي يحتويها المجتمع والتي تمثل الضوابط العامة لسلوكه.

ويهتم المستثمر الأجنبي بتقييم مدى تفهم المجتمع لطبيعية الاستثمارات الأجنبية وكيفية التعامل معها وفيما إذا كان يتقبل تلك الاستثمارات أم لأنه عندما يرى المستثمر الأجنبي أن المجتمع متخلف فكريا ويعادي الاستثمارات الأجنبية فأن ذلك يبعده عن الاستثمار في ذلك البلد.

ويلعب الدين الإسلامي في الأردن دورا ايجابيا إذ يؤكد الإسلام أن يكون للإنسان دور ايجابي في الحياة والمجتمع، وحماية حرية الإنسان وكرامته وحثث الفرد على العمل والإنتاج، وطلب العلم وحفزه على الاستثمار بحيث لا يكتنز الذهب والفضة وكما رفع الإسلام من شأن المرآة ودعا إلى الخدمة العامة

ومساعدة المحتاجين والفقراء واحترام الأديان الأخرى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.ويوجد في الأردن العديد من الجمعيات الخيرية والوطنية والتي تقدم مساعدات عينية ونقدية لفئات الفقراء والمحتاجين وينظم العمل الاجتماعي في الأردن وزارة الشؤون الاجتماعية وتقوم بتنفيذ العديد من النشاطات والفعاليات الاجتماعية لمختلف فئات المجتمع وخصوصا رعاية المعاقين ورعاية الطفولة وتنشئة وتربية الأيتام والمشردين ورعاية المسنين والفقراء وتعبر مؤسسات العمل الاجتماعي والتطوعي عن مستوى الوعي الاجتماعي الذي وصل إليه المجتمع.

ومن المؤسسات الأردنية التي تعمل في هذا المجال: صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي والتطوعي وصندوق المعونة الوطنية وكلية الأميرة رحمة للخدمات الاجتماعية ومؤسسة نور الحسين والاتحاد العام للجمعيات الخيرية والاتحاد النسائي الأردني العام ، ويوجد العديد من مراكز محو الأمية في المملكة والتي ساهمت في تقليل نسب الأمية في المجتمع الأردني.

٣-٧ القوى العاملة:

يعتبر توفر القوى العاملة الكفوءة والتي تستطيع أن تخدم متطلبات الاستثمار الأجنبية من العناصر المهمة في توفير بيئة استثمارية جيدة، حيث أن الاستثمارات وخاصة الصناعية والتكنولوجيا تحتاج إلى عمالة ذات تعليم عالي وتدريب ممتاز لضمان نجاح واستمرار هذه الاستثمارات كما أن متوسط أجور القوى العاملة في الدول المضيفة له اثر مهم على قرار المستثمر في الاستثمار.

و يتشكل سوق العمل الأردني من نوعين من القوى العاملة الأول يمثل القوى العاملة الأردنية والثاني يمثل القوى العاملة الوافدة غير الأردنية ، وتشير آخر التقديرات إلى أن إجمالي القوى العاملة الأردنية الموجودة في السوق المحلي قد بلغ في عام ٢٠٠٤ حوالي (١٢٧٣٣٠٠) عامل مقارنة ب(٧٠٦) ألف في عام ١٩٩٢م.

وقد قدر حجم القوى العاملة في الأردن في عام ٢٠٠٤ حوالي (١٢٧٣٣٠٠) عامل وعاملة حيث بلغ معدل المشاركة الاقتصادية إلى إجمالي عدد السكان حوالي٢٣,٨% منها ٧,٥% للإناث ويشكل العاملين في قطاع التجارة حوالي ١٧% من مجموع المشتغلين و١٨% في قطاع الإدارة العامة والدفاع المدني والضمان الاجتماعي ويقدر

عدد المشتغلين الأردنيين حوالي (١٠٧٣٣٠٠) نصفهم مؤهلاتهم العلمية اقل من الثانوية العامة وتقدر الأعداد السنوية من الخريجين الجامعيين بحوالي ٤٠ ألف(التقرير السنوي لوزارة العمل ،٢٠٠٥).

٣-٨ السياسات الترويجية:

تتمثل السياسات الترويجية بالبرامج المعدة لإرشاد المستثمر الأجنبي إلى الفرص الاستثمارية في الدولة والحوافز المقدمة له والتسهيلات الموجودة ولبرامج الترويج دور مهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وفي ما يلي أهم المؤسسات التي تعمل على تشجيع الاستثمار في المملكة:

أ. **مؤسسة تشجيع الاستثمار**(مؤسسة تشجيع الاستثمار،٢٠٠٥):

تأسست مؤسسة تشجيع الاستثمار عام ١٩٩٥ حيث تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وبهذه الصفة فهي تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها بما في ذلك إبرام العقود وقبول المساعدات والهبات والتبرعات ولها حق التقاضي وترتبط المؤسسة بوزير الصناعة والتجارة.وتمارس المؤسسة في سبيل تحقيق أهداف القانون المهام والصلاحيات التالية:

أ-تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية

ب-وضع الخطط والبرامج لترويج الاستثمارات المحلية والأجنبية وتنفيذ هذه الخطط والبرامج داخل المملكة وخارجها.

ج- إجراء أي دراسة أو مسح لازم بشأن الاستثمارات المستهدفة محلياً ودولياً لغاية معرفة الفرص الاستثمارية في المملكة والتعريف بها.

د- إنشاء خدمة المكان الواحد وفق التشريعات المعمول بها.

هـ- توفير المعلومات والبيانات للمستثمرين وإصدار الأدلة الخاصة بذلك.

وقد بدأت مرحلة جديدة في مؤسسة تشجيع الاستثمار في تقديم خدمات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية بأفضل الممارسات الدولية فأطلقت النافذة الاستثمارية لتكون محطة لانطلاق المشاريع الاستثمارية. حيث يقوم الموظفون هناك بتسجيل المشروع وفق أحكام قانون الشركات وإصدار شهادة التسجيل وإصدار التراخيص الخاصة بإقامة المشاريع الاستثمارية وإصدار التراخيص الخاصة بإقامة المشاريع الاستثمارية وإصدار التأشيرات والاقامات للمستثمرين واستخدام العمالة الأجنبية والسير بالإجراءات وإزالة العقبات التي قد تعترض المشروع قبل وأثناء وبعد التشغيل.وتقدم النافذة الاستثمارية خدماتها للمشروعات التي تنشأ في إطار قانون تشجيع الاستثمار ضمن القطاعات التالية :

١-الصناعة

٢-الزراعة

٣-الفنادق

٤-المستشفيات

٥-النقل البحري والسكك الحديدية

٦-مدن التسلية والترويج السياحي

٧-مراكز المؤتمرات والمعارض

٨- قطاع خدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية بالإضافة للمشاريع التي تبلغ حصة الشريك غير الأردني فيها خمسين ألف دينار أردني أو أكثر في القطاعات الأخرى.

ب.مؤسسة المدن الصناعية(مؤسسة المدن الصناعية،٢٠٠٥):

تأسست مؤسسة المدن الصناعية الأردنية لدعم وتشجيع القطاع الصناعي. وتتوفر في الأردن حاليا ثلاث مدن صناعية عامة منها مدينة عمان الصناعية التي تقع في حدود عمان الكبرى ، و مدينة الحسن الصناعية في محافظة اربد، ومدينة سحاب الصناعية. وتتوفر فيها المواقع والمباني اللازمة لزيادة الاستثمار وتقليص التلوث الصناعي. إن هذه المدن الصناعية مجهزه بالكامل بمرافق متطورة بما في ذلك الطرق والصيانة لمنشآت الصناعة الجديدة. وتوفر المدن الصناعية مراكز التدريب المهني والخدمات المصرفية ومراكز التخليص الجمركي هذا وبالإمكان الإجابة على الأسئلة لوزارة الصناعة والتجارة إضافة إلى فروع لغرفة صناعة عمان المتعلقة بتعليمات وقوانين المناطق الحرة ووفرة العمالة وغيرها من الأمور في مكاتب ممثلاتها في المدن الصناعية .ومؤسسة المدن الصناعية تدير ثلاث مدن صناعية كاملة التشغيل في عمان واربد والكرك .

- **الحوافز التي تقدمها المدن الصناعية:**

تتمتع الشركات التي تستثمر في المدن الصناعية بما يلي:

- توفر قطع أراضٍ ومباني صناعية جاهزة ذات تكلفة معقولة.
- أسعار منافسة للأراضي والمباني الصناعية الجاهزة.
- شبكة متكاملة من الطرق وخدمات البنية التحتية وبمواصفات عالية
- توفر حزمة واسعة من الخدمات المساندة
- سهولة الدخول إلى الأسواق الخارجية من خلال الاتفاقيات التي وقعها الأردن مع الدول الأخرى.
- الحصول على جميع التراخيص اللازمة من المؤسسة تعزيزاً لمفهوم النافذة الاستثمارية الواحدة انطلاقاً من الصلاحيات التي يتيحها قانون المؤسسة، والذي تمارس صلاحيات البلديات ولجان التنظيم المحلية واللوائية بموجبه.

- **الإعفاءات التي تقدمها المدن الصناعية:**

بموجب قانون المؤسسة رقم ٥٩ لعام ١٩٨٥ و تعديلاته، تتمتّع المشاريع الصناعية القائمة في المدن الصناعية أو التي تنتقل إلى المدن الصناعية بما يلي:

- إعفاء كامل من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة سنتين من تاريخ مباشرتها للإنتاج
- إعفاء كامل ودائم من الضريبة على الأراضي والمسقفات.
- إعفاء أو تخفيض على معظم الرسوم البلدية.

بالإضافة إلى ما تتمتع به وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار.

إن المشاريع الجديدة أو تلك التي تم نقلها إلى المدن الصناعية تتمتع بحوافز يوفرها قانون تشجيع الاستثمار منها :

- إعفاء دائم من ضرائب العقار والأراضي .
- إعفاءات كاملة أو جزئية من معظم رسوم تخطيط البلدية ورسوم الخدمات .
- إعفاء إضافي من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية وذلك لمدة سنتين بدءا من تاريخ الإنتاج .

وقد تمّ توقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة في شهر تشرين الثاني ١٩٩٧وعلى أثر هذه الاتفاقية، وافقت الحكومة الأمريكية على اعتماد مدينة الحسن الصناعية كأوّل منطقة صناعية مؤهلة في الاردن، تمّ لاحقاً اعتماد مناطق صناعية عدة تابعة للمؤسسة والقطاع الخاصّ في الأردن.

- **الفوائد المتحققة من وجود المناطق الصناعية المؤهلة:**

١. لا تخضع البضائع المصدّرة من المناطق الصناعية المؤهلة إلى الأسواق الأمريكية لأيّة رسوم جمركية أو حدود على الكميّات المصدّرة.
٢. تكتسب هذه البضائع ميزة تنافسية بالأسعار عند دخولها إلى الأسواق الأمريكية.
٣. تعتبر المناطق المؤهلة مناطق جذب للعديد من الصناعات ذات الطابع الإنتاجي العالي مثل المحيكات والألبسة .
٤. جذب الاستثمارات الأجنبية ذات الجنسيات المتعددة.
٥. نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الأردن في العديد من مجالات الصناعة.
٦. خلق فرص عمل كثيرة في مناطق مختلفة من الأردن.
٧. جعل الأردن مركزاً متخصصاً في العمالة المدربة في كثير من الصناعات، وخصوصاً الألبسة والمحيكات.
٨. زيادة الصادرات الوطنية، والمساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني.

- **مميّزات المناطق الصناعية المؤهلة:**

- السماح للمنتجات المصنّعة داخل هذه المناطق بالدّخول إلى الأسواق الأمريكية بدون رسوم جمركية.
- لا يوجد سقوف للكميات المصدرة إلى الأسواق الأمريكية .
- لا يوجد طلب للمعاملة بالمثل من قبل الحكومة الأمريكية.
- لا توجد فترة زمنية محددة لعمل هذه المناطق .

ويبين الجدول رقم (١٥) عدد الشركات و حجم الاستثمار وأعداد المستثمرين في المدن الصناعية الأردنية لعام ٢٠٠٧م

جدول رقم (١٥)

عدد الشركات،حجم الاستثمار،عدد العمالة حسب تصنيف الاستثمار في جميع المدن الصناعية لشهر ٥ عام ٢٠٠٧

تصنيف الاستثمار	عدد المستثمرين	حجم الاستثمار (مليون دينار)	عدد العمالة
أردني	٣٠٠	٥٧٥,٩٦٢	١١٤٨٠
أجنبي	٣٨	١٣٨,٢٥	١٣٧٨٤
أردني عربي	٣٧	١٠٩,٨٩٢	١٩٨٦
أردني أجنبي	١٤	٨٢,٦٠٨	١٠٢٤٢
أردني عربي أجنبي مشترك	٣	٨١,٢٢٥	٥٦٦
عربي	٦٠	٦٧,٢٦٩	١٠٦٣
عربي أجنبي	١٠	٦٢,٨٠٧	١٢٤٧
إجمالي	٤٦٢	١١١٨,٠١٣	٤٠٣٦٨

• المصدر : مؤسسة المدن الصناعية ،عمان– الاردن.

ج. المناطق الحرة(مؤسسة المناطق الحرة، ٢٠٠٥):

قامت فكرة المناطق الحرة على أنها أداة من أدوات الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تخصيص مواقع أو مناطق جغرافية محددة تطبق فيها قوانين وأنظمة خاصة مختلفة عما يطبق على باقي أنحاء الدولة وتميزها بإعفاءات وتسهيلات تؤهلها لأن تكون مناطق جذب استثماري لتنمية الصناعات التصديرية والمبادلات التجارية الدولية وتجارة الترانزيت .

وبدأت تجربة المناطق الحرة في الأردن عام ١٩٧٣ حيث أقيمت في ميناء العقبة منطقة حرة صغيرة لتنمية المبادلات التجارية الدولية وخدمة الترانزيت وعندما أثبتت هذه التجربة جدواها اصدرت الحكومة قانون مؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٦ إلى إنشاء مؤسسة المناطق الحرة كمؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري يشرف على إدارتها مجلس إدارة برئاسة وزير المالية ويتولى المجلس وضع السياسات العامة وإعداد الخطط والبرامج الخاصة بإقامة المناطق الحرة وتطويرها ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني لتحقيق الأهداف والغايات التي أنشئت من اجلها. وعمدت الأردن إلى إنشاء عدد من المناطق الحرة الخاصة والعامة في أرجائه حيث بلغ عدد المناطق الحرة العامة خمس مناطق في حين بلغ عدد المناطق الحرة والخاصة حوالي أحدى عشر منطقة وتكون في هذه المناطق الحرة إمكانية عبور البضائع دون دفع أي رسوم جمركية أو ضرائب استيراد ، وبالإمكان استئجار المرافق الصناعية من الحكومة بكاف منخفضة.

٣-٩ واقع الاستثمارات الأجنبية في الأردن خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥:

أ- حجم الإستثمار الأجنبي في الأردن:

جدول رقم (١٦)

حجم الاستثمار في الأردن خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥) بالمليون

السنوات	الاستثمار الأجنبي/ دينار	الاستثمار المحلي/ دينار	الاستثمار الكلي / دينار
١٩٩٦	٧٥,٧٨٥	٢٧١,٨٧٥	٣٤٧,٦٦٠
١٩٩٧	١٢٤,٠٣٧	٢٥٧,١١٣	٣٧٩,٢٤٣
١٩٩٨	١٥٤,٨٥٤	٣٢٦,٨١٨	٤٨١,٦٧٣
١٩٩٩	١٨٤,١٨٦	٣٦٤,٦٩٤	٥٤٨,٨٨١
٢٠٠٠	٤٣٨,٣٧٨	٣٥٤,٨٩٥	٧٩٣,٢٧٤
٢٠٠١	٤٠٩,١٠١	٤٧٢,٢٥٢	٨٨١,٣٥٣
٢٠٠٢	١٣١,٣٩٣	١٦٩,٦٣٨	٣٠١,٠٣١
٢٠٠٣	٨٣,٧١٤	١٧٧,٩٤٥	٢٦١,٦٦٠
٢٠٠٤	٩٥,٦٥٢	٣٢٢,٦٧٤	٤١٨,٣٢٦
٢٠٠٥	٢٦٧,٢٨٨	٤٧٣,٦٩٤	٧٤٩,٩٨٣
المجموع	١٩٦٤,٣٩٤	٣١٩١,٦٠٢	٥١٦٣,٠٨٩

* المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار، عمان- الأردن، إحصاءات غير منشورة

من خلال الجدول رقم (١٦) يتبين لنا ما يلي:

١. لقد كانت الاستثمارات الأجنبية في عام ١٩٩٦ (٧٥,٧٨٥) مليون دينار ثم توالت بالارتفاع حتى عام ٢٠٠١ حيث شهدت انخفاضا، ثم استمرت الاستثمارات الأجنبية في الانخفاض حتى بلغت أدنى قيمة لها في سنة ٢٠٠٣ (٨٣,٧١٤) مليون دينار ثم ارتفعت في عام ٢٠٠٤ وارتفاع اكبر في عام ٢٠٠٥م. وقد يعزى سبب الانخفاض في تدفق الاستثمارات الاجنبية ما بين عامي ٢٠٠١و ٢٠٠٤ الى التوترات السياسية في منطقة الشرق الاوسط مثل انهيار عملية السلام بين اسرائيل وفلسطين وغزو الولايات المتحدة للعراق.

و نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي قد ارتفع ارتفاعا طفيفا بعد سنة ٢٠٠٣، ليواصل الارتفاع خلال السنتين الأخيرتين، وقد يعزى هذا الارتفاع إلى التشريعات والقوانين التي أقرت بعد عام ٢٠٠٣، والتي تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي بشكل عام(التقرير السنوي لمؤسسة تشجيع الاستثمار،٢٠٠٥).

٣. بلغ مجموع الاستثمار الكلي في سنة ٢٠٠٥ (٧٤٩,٩٨٣) مليون دينار ، ليشكل الاستثمار المحلي ما نسبته (٦٣,٢%)، بينما الاستثمار الأجنبي شكل ما نسبته (٣٦,٨%) من مجمل الاستثمار ويبين جدول رقم (١٧)الأهمية النسبية للاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي

ب- الأهمية النسبية للإستثمار الأجنبي في الأردن:

جدول رقم (١٧)

الأهمية النسبية للاستثمار المحلي والأجنبي

السنوات	الاستثمار المحلي	الاستثمار الأجنبي
١٩٩٦	%٧٨,٢	%٢١,٨
١٩٩٧	%٦٧,٣	%٣٢,٧
١٩٩٨	%٦٧,٩	%٣٢,١
١٩٩٩	%٦٦,٥	%٣٣,٥
٢٠٠٠	%٤٤,٧	%٥٥,٣
٢٠٠١	%٥٣,٦	%٤٦,٤
٢٠٠٢	%٥٦,٤	%٤٣,٦
٢٠٠٣	%٦٨	%٣٢
٢٠٠٤	%٧٧	%٢٣
٢٠٠٥	%٦٣,٢	%٣٦,٨

* المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار، عمان

من خلال الجدول رقم (١٧) يتبين لنا ما يلي:

١. بلغت الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي في سنة ١٩٩٦ (٢١,٨%) من مجمل الاستثمار ثم واصلت الارتفاع حتى عام ٢٠٠٠ لتبلغ (٥٥,٣%) ، لتنخفض هذه النسبة تباعاً حتى عام ٢٠٠٤ حيث بلغت (٢٣%) ، ثم ارتفعت في عام ٢٠٠٥ الى (٣٦,٨%). ومن هنا نلاحظ أن الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية قد انخفضت وبشكل ملحوظ في ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٠.

٢. كما يلاحظ من الجدول إن الاستثمارات المحلية قد ازدادت وبشكل ملحوظ، فقد بلغت نسبتها في سنة ٢٠٠٠ (٤٤,٧%) لتصل إلى ٧٧% في سنة ٢٠٠٥.

ج- معدل نمو الاستثمارات الأجنبية في الأردن:

جدول رقم (١٨)

معدل نمو الاستثمارات في الأردن خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٥

السنوات	الاستثمار المحلي	الاستثمار الأجنبي
١٩٩٧	%٦-	%٦٣,٦
١٩٩٨	%٢٥	%٢٧
١٩٩٩	%١١	%١٩
٢٠٠٠	%٣	%١٣
٢٠٠١	%٣٣,١	%-٦,٧
٢٠٠٢	%-٦٤,١	%-٦٧,٨
٢٠٠٣	%٤,٩	%-٣٦,٣
٢٠٠٤	%٨١,٣	%١٤,٣
٢٠٠٥	%٤٦	%١٨٨

• المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار، عمان

من خلال الجدول رقم (١٨) يتبين لنا ما يلي:

١. أن معدلات نمو الاستثمار المحلي خلال فترة الدراسة كان متذبذبا، وقد وصل إلى أدنى معدل في سنة ٢٠٠٢، حيث بلغ معدل النمو للاستثمارات المحلية (-٦٤,١%)، وحيث أنه لا يوجد قيمة استثمارية سالبة، فالإشارة هنا تدل على الانخفاض في المعدل.

٢. أن معدل النمو في الاستثمارات المحلية قد بدأ يرتفع بعد سنة ٢٠٠٣، وبشكل كبير جداً وملحوظ، حيث ارتفع من ٤,٩% ليصل إلى ٨١,٣% في عام ٢٠٠٤، وهذا يدل على أن وجود بعض العوامل التي أدت إلى حدوث هذه الزيادة المفاجئة، ومن أهم هذه العوامل، هي العوامل التشجيعية للاستثمار من خلال القوانين والتشريعات التي تهتم بذلك.

٣. بالنسبة للاستثمار الأجنبي فنجد أن معدلات نموه قد تحركت باتجاهات مختلفة بازدياد ملحوظ مـرة، وانخفاض مرة أخرى، إلا أننا نجد أن الاستثمار الأجنبي وبشكل عام قد طرأ عليه بعـض التحـسن، حيث بلغ معدل نموه في سنة ٢٠٠١ (٦,٧-%) ليصل في نهاية الفترة الدراسية أي في سـنة ٢٠٠٥ إلى (١٨٨,٨%) وهذا أيضاً عائد إلى القوانين والتشريعات والتي تشجع الاسـتثمار بـشقيه المحلـي والأجنبي.

د- التوزيع الجغرافي للاستثمارات:

جدول رقم (١٩)

التوزيع الجغرافي للاستثمارات حسب المناطق بالمليون دينار

السنوات/المناطق	منطقة أ	منطقة ب	منطقة ج	منطقة أخرى	المجموع
٢٠٠٠	١١٤,٧٥١	٥٨,٥٧٨	٥٣٢,٣٩٠	٨٧,٥٥٣	٧٩٣,٢٧٤
٢٠٠١	١٦٦,٧٥٢	٣٦,٦٢٦	١٧٥,٠٥٦	٥٠٢,٩١٩	٨٨١,٣٥٣
٢٠٠٢	٦٨,٢٩٥	١٦١,٩٩٦	٢٣,٨١٨	٤٦,٩٢١	٣٠١,٠٣١
٢٠٠٣	٩٠,٠٢٣	٦٧,٥٤٦	٢٥,٨١٥	٧٨,٢٧٥	٢٦١,٦٦٠
٢٠٠٤	١٠٠,٩٨٤	٩٦,٨٠٧	٧٤,٣٥٤	١٤٦,١٨٠	٣١٨,٣٢٦
٢٠٠٥	١٦١,٣٠٢	١٦٦,٠٢٢	٣١٥,٩٧٨	١٠٦,٦٧٨	٧٤٩,٩٨٣

* المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار، إحصائات غير منشورة

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ما يلي :

١. يعبر الجدول بما فيه من بيانات وأرقام التوزيع الجغرافي للاستثمارات حسب المناطق الجغرافية.
٢. تم تقسيم مناطق الأردن إلى ٣ مناطق تنموية أ، ب، ج وتعتبر المناطق أ ذات تنمية كبيرة حيث فـي هذه المناطق حوافز وإعفاءات بنسبة ٢٥% وذلك لما تتمتع بها هذه المناطق من تنمية.
٣. تعتبر المناطق ب أقل تنمية و نسبة الإعفاءات فيها تصل الى ٥٠%، أما في المناطق ج فإنها تتمتـع بأعلى نسب إعفاءات تصل إلى ٧٥% وتتميز مناطق أ بكثرة الاستثمارات فيها بسبب أنها منـاطق تنموية.
٤. أما في منطقة ج فيلاحظ ان نسبة الاستثمار فيها عالية بسبب ارتفاع نسبة اعفائات الضرائب فيها.

هـ- الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للاستثمارات حسب المناطق:

جدول رقم (٢٠)

الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للاستثمارات حسب المناطق

السنوات/المناطق	منطقة أ	منطقة ب	منطقة ج	منطقة أخرى
٢٠٠٠	%١٤,٥	%٧,٤	%٦٧,١	%١١
٢٠٠١	%١٨,٩	%٤,٢	%١٩,٩	%٥٧,١
٢٠٠٢	%٢٢,٧	%٥٣,٨	%٧,٩	%١٥,٦
٢٠٠٣	%٣٤,٤	%٢٥,٨	%٩,٩	%٢٩,٩
٢٠٠٤	%٢٤,١	%٢٣,١	%١٧,٨	%٣٤,٩
٢٠٠٥	%٢١,٥	%٢٢,١	%٤٢,١	%١٤,٢

* المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار، عمان

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

١. يعبر الجدول بما فيه من بيانات وأرقام التوزيع الجغرافي للاستثمارات حسب المناطق الجغرافية.

٢. نلاحظ أن كلا من المنطقتين أ، ب فيها الاستثمارات بنسب متقاربة نسبيا في الارتفاع والانخفاض أما بالنسبة للمنطقة ب في عام ٢٠٠٢ كانت الأهمية النسبية للاستثمار فيها كبيرة حيث وصلت النسبة إلى %٥٣,٨.

٣. أما بالنسبة للمناطق ج فإن فيها أهمية الاستثمار كبيرة في كل من العاملين ٢٠٠٥،٢٠٠٠ وتكمن كثرة الاستثمارات في هذه المناطق بسبب الإعفاءات التي تقدم في هذه لمناطق حيث تقدم إعفاءات ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية بنسبة ٧٥% لهذه المناطق وتتوزع الاستثمارات في مناطق أخرى بنسب متفاوتة في كل سنة.

و- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

جدول رقم (٢١)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية بالمليون دينار

القطاع/السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الصناعة	٩٥,٩٢٨	٣٧٩,٤٦١	١٢٥,١١٤	٨١,٧٦٤	٧٦,٦٧٧	١٢٨,٩٦٤
الفنادق	٣٤٠,٥٠٠	١٩,١٠٠	-	١,٢٠٠	١,٦٠٠	٣,٨٧٥
الزراعة	٠,٢٥٠	٣,٢٧٨	٢,٢٤٥	٠,٧٥٠	١١,٢١٢	٤,٨٢٥
المستشفيات	-	٥,٧٥٠	٤,٠٣٤	-	٦,١٦٢	-
النقل البحري والسكك الحديدية	-	-	-	-	-	-
مراكز المؤتمرات والمعارض	-	-	-	-	-	-
مدن التسلية والترويح السياحي	١,٧٠٠	٢,١١٢	-	-	-	١٣٨,٦٢٤
المجموع	٤٣٨,٣٧٨	٤٠٩,١٠١	١٣١,٣٩٣	٨٣,٧١٤	٩٥,٦٥٢	٢٧٦,٢٨٨

• المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار، عمان

يلاحظ من الجدول رقم (٢١) أن الاستثمارات الأجنبية تتمركز بصورة رئيسية في قطاع الصناعة والسياحة فعلى سبيل المثال نجدها في عام ٢٠٠٠ قد بلغت ٩٥,٩ مليون دينار في الصناعة وحوالي ١,٧ مليون دينار في السياحة ثم ازدادت لتبلغ مع عام ٢٠٠٥، ١٢٨ مليون دينار في قطاع الصناعة و١٣٨,٦ مليون دينار في السياحة.

هـ- الأهمية النسبية للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي:

جدول (٢٢)

الأهمية النسبية للتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي(٢٠٠٠-٢٠٠٥)

القطاع/السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الصناعة	%٢١,٩	%٩٢,٨	%٩٥	%٩٧,٧	%٨٠,٢	%٤٦,٧
الفنادق	%٧٧,٧	%٤,٧	-	%١,٤	%١,٧	%١,٤
الزراعة	%٠,٠٦	%٠,٨	%١,٧	%٠,٨٩	%١١,٧	%١,٧
المستشفيات	-	%١,٣	%٣,١	-	%٦,٤	-
النقل البحري والسكك الحديدية	-	-	-	-	-	-
مراكز المؤتمرات والمعارض	-	-	-	-	-	-
مدن التسلية والترويح السياحي	%٠,٣٨	%٠,٥	-	-	-	%٥٠,٢

• المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار، عمان

نلاحظ من الجدول رقم (٢٢) إن الأهمية النسبية في قطاع الصناعة قد ازدادت بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠١ و٢٠٠٣ حيث بلغت ٩٢,٨% في عام ٢٠٠١ و٩٧,٧% في عام ٢٠٠٣ ثم تراجعت إلى ٤٦,٧% في عام ٢٠٠٥.

أما قطاع السياحة فبعد إن كان يحظى بالاهتمام النسبي في عام ٢٠٠٠ حيث بلغت الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية حوالي ٧٨% نجده قد تراجع عام ٢٠٠٥ لتبلغ الأهمية النسبية ٥١,٦%.

ويحتل كل من قطاعي الفنادق والزراعة والمستشفيات بعد قطاع الصناعة ولكن بنسب قليلة جدا. أما بالنسبة لقطاعي النقل البحري والسكك الحديدية ومراكز المؤتمرات والمعارض فلا توجد فيها أي استثمارات حتى عام ٢٠٠٥.

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي للبيانات

٤-١ مقــدمة:

بالاعتماد على بيانات عينة الدراسة ، يقدم هذا الفصل نتائج التحليل الإحصائي لمدى رضى كل من المستثمرين الأجانب والعاملين عن البيئة الاستثمارية في الأردن.

وللوقوف عند أسئلة الدراسة التي تم طرحها في فصل المقدمة فقــد تمــت المعالجــة الإحــصائية باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة . وقد تم استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية من مجتمع الدراسة في مؤسسة تشجيع الاستثمار و المدن الصناعية .

٤-٢ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المستثمرين الأجانب والبالغ عددهم حوالي ٢٣١ مستثمرا بالإضافة إلى موظفي الإدارات العليا والوسطى في مؤسسة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية مــن ذوي العلاقــة بالاستثمارات الأجنبية والبالغ عددهم تقريبا حوالي ١٢٠ موظفا.

٤-٣ عينة الدراسة:

بالنسبة لتحديد حجم العينة في الدراسة فقد تم الاعتماد على القانون التالي(Geller and Brian,2003):

$$n = Z^2_{(a/2)}) / \{4E^2 + [z^2_{(a/2)} / N] \}$$

حيث أن:

n = حجم العينة

Z= التوزيع الطبيعي

E= الخطأ المقبول

N= المجتمع الاحصائي

وعند افتراض معدل الخطأ بين ٥% و ١٠% أي بمتوسط خطأ ٧,٥% قدرت العينة ١٦٠ فردا أي حوالي ٤٥% من مجتمع الدراسة وقد تم اختيار العينة على أساس العينة العشوائية الطبقية وبذلك كان عدد المستثمرين الأجانب ١٠٤ مستثمرا ، وكان عدد العاملين ٥٦ عاملا.

وقد تم توزيع ١٦٠ استبانه وتم استرجاع ١٠٠ استبانه أي ما نسبته (٦٢,٥%)، وبعد مراجعتها تم استبعاد ٢٠ استبانه لعدم صلاحيتها للتحليل وبذلك تكون الاستبانات الصالحة للتحليل ٨٠ استبانه أي ما نسبته (٨٠%) من الاستبانات المستردة.

٤-٤ أداة الدراســـة:

لتحقيق أهداف الدراسة فأن الدراسة تستخدم استبانه مخصصة لجمع المعلومات الميدانية اللازمة للتحليل، بعد إخضاعها للتقييم من قبل ذوي الخبرة في موضوع الاستبانات. وتتضمن الاستبانة البيانات المتعلقة بالمستجوبين من حيث الجنس والعمر والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية والخبرة .وأما الجزء الآخر منها فيختص بالتركيز على دور مؤسسات تشجيع الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية ، والوضع العام للبيئة الاستثمارية في الأردن، وذلك من خلال الحصول على آراء المستثمرين، وآراء موظفي المؤسسات المعنية لتشجيع الاستثمار.

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي وذلك بوضع إشارة (✓) أمام الإجابة التي تتفق مع اختيارهم وهي:

١ = موافق جدا.

٢ = موافق.

٣ =لا ادري/ محايد.

٤= غير موافق.

٥ = غير موافق بشدة .

٤-٥ صدق الأداة وثباتها:

وللتأكد من صدق أداة الدراسة بعد تصميمها فان الباحث قام بعرضها على مشرف الدراسة، وعلى ثلاث محكمين مختصين بتصميم استبانات الدراسات ومهتمين بمناهج البحث العلمي وذوي خبرة في حقل الاستثمار الأجنبي. وقد تم إجراء التعديلات اللازمة من إضافة وحذف أو تعديل في ضوء ملاحظاتهم عليها. وللتأكد من درجة ثبات الأداة، فقد تم استخدام القياس الإحصائي لمعرفة مدى ثبات الاستبانة وسلامة بناء الفقرات الخاصة بها، وذلك باستخدام طريقة الاتساق الذاتي (طريقة كرونباخ- الفا) . كما تم استخدام مؤشر الصدق(Index validity) لمحاور الدراسة والأداة ككل، وذلك باحتساب الجذر التربيعي لمعاملات ثبات المحاور والأداة ككل.

وللتحقق من ثبات الأداة قام الباحث بتطبيقها على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة مكونة من (١٢) موظف من المدن الصناعية ، وتم حساب معامل الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا للأبعاد وللأداة ككل، وكانت قيمته للأداة ككل (٠,٩٢)، والجدول (٢٣) يبين هذه المعاملات، واعتبرت هذه القيم مناسبة لأغراض هذه الدراسة.

جدول (٢٣)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للأبعاد وللأداة ككل

المجال	الاتساق الداخلي
البنية الاقتصادية التحتية	٠,٧٨
البنية الاقتصادية	٠,٧٤
البنية القانونية	٠,٨٠
الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية	٠,٦٠
القوى العاملة	٠,٨٢
المدن الصناعية والمناطق الحرة	٠,٧٧
مؤسسة تشجيع الاستثمار وسياسات الترويج	٠,٨٠
الأداة ككل	٠,٩٢

وقد استخدمت الدراسة برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة باستخراج التكرارات، والنسب المئوية، لوصف خصائص أفـراد العينـة. بالإضـافة إلـى اسـتخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لقياس درجة الموافقة على فقرات الاستبانة، وقد تم استخدام اختبار (ت) للتأكد من فرضيات الدراسة.

ولمعرفة الفروقات في إجابات الفئات ذات المتغيرات الثنائية عند مستويات دلالة متباينة، فقـد تـم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للتأكد من معنوية التحليل.

لذا فقد تم تحويل الإجابات على مقياس القبول إلى الإعداد من (١) إلى (٥) وفق درجة الاتفاق مع فقرات الأداة من منخفضة جدا إلى مرتفعة جدا وبذلك يكون المدى من ١ إلى ١,٥ مستوى قبول منخفض جدا والمدى من ١,٥١ إلى ٢,٥ مستوى قبول منخفض والمدى من ٢,٥١ إلى ٣,٥ مستوى قبول متوسط والمدى من ٣,٥١ إلى ٤,٥ مستوى قبول مرتفع والمدى من ٤,٥١ إلى ٥ مستوى قبول مرتفع جدا .

٤-٦ التحليل الإحصائي لفئة المستثمرين الأجانب:

أ- وصف خصائص عينة الدراسة:

يبين الجدول رقم ٢٤ توزيع أفراد العينة(المستثمرين) وفق خصائصهم الشخصية حيث يظهر من الجدول إن ٢,٥% من أعمار أفراد العينة اقل من ٣٠ سنة و ٣٧,٥% من أفراد العينة أعمارهم تتـراوح مابين ٣١ -٤٠ سنة و٤٠% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم مابين ٤١-٥٠ و ٢٠% اعمـارهم فـوق الخمسين ام بالنسبة للمؤهل العلمي فقد كان ١٢,٥ % مؤهلهم العلمي اقل من الثانوية العامـة يحملـون و١٢,٥% شهادة الدبلوم و٥٢,٥% يحملون شهادة البكالوريوس و٢٢,٥% يحملون شهادات عليـا وامـا

بالنسبة للخبرة في مجال الاستثمار فقد كان ١٧,٥% منهم خبرتهم في مجال الاستثمار اقل من ٥ سنوات و ١٥% منهم خبرتهم تتراوح مابين ٥ الى ١٠ سنوات و٦٧,٥% منهم خبرتهم اكثر من ١٠ سنوات وتحمل ٤٥% من الشركات التي يملكها المستثمرون صفة شركة ذات مسؤولية محدودة و ٢٠% تحمل صفة شركة تضامن و١٧,٥% تحمل صفة ملكية فردية و٥% تحمل صفة شركة مساهمة عامة.

اما بالنسبة لحجم راس المال المستثمر فأن ١٧,٥ %من افراد العينة بلغ حجم استثماراتهم مابين ٥١ -١٠٠ الف دينار و ١٠% بلغ حجم استثماراتهم مابين ١٠١-١٥٠ الف دينار و ١٧,٥ % بلغ حجم استثماراتهم مابين ١٥١-٢٠٠ الف دينار و٥٥% بلغ حجم استثماراتهم اكثر من ٢٠٠ الف دينار.

جدول (٢٤)

التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب المتغيرات المستقلة (المستثمرين)

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
العمر	٣٠ سنة فأقل	١	٢,٥
	٣١-٤٠ سنة	١٥	٣٧,٥
	٤١-٥٠ سنة	١٦	٤٠,٠
	٥٠ سنة فأكثر	٨	٢٠,٠
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	٥	١٢,٥
	دبلوم كلية مجتمع	٥	١٢,٥
	بكالوريوس	٢١	٥٢,٥
	دراسات عليا	٩	٢٢,٥
الخبرة في مجال الاستثمار	أقل من ٥ سنوات	٧	١٧,٥
	٥-١٠ سنوات	٦	١٥,٠
	١٠ سنوات فأكثر	٢٧	٦٧,٥
الصفة القانونية للمؤسسة	ملكية فردية	٧	١٧,٥
	شركة تضامن	٨	٢٠,٠
	شركة توصية بسيطة	٢	٥,٠
	شركة ذات مسؤولية محدودة	١٨	٤٥,٠
	شركة مساهمة عامة	٥	١٢,٥
حجم رأس المال المستثمر	٥١-١٠٠ ألف دينار	٧	١٧,٥
	١٠١-١٥٠ ألف دينار	٤	١٠,٠
	١٥١-٢٠٠ ألف دينار	٧	١٧,٥
	أكثر من ٢٠٠ ألف دينار	٢٢	٥٥,٠
المجموع		٤٠	١٠٠,٠

ب- مدى رضا المستثمرين الأجانب في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى رضا المستثمرين الأجانب في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن، والجداول أدناه توضح ذلك.

جدول (٢٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لأبعاد رضا المستثمرين الأجانب في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات (المستثمرين)

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
١	٦	المدن الصناعية والمناطق الحرة	٣,٨٥	.٤٣	مرتفعة
٢	٤	الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية	٣,٧٣	.٤٧	مرتفعة
٣	١	البنية الاقتصادية التحتية	٣,٥٥	.٤٩	مرتفعة
٤	٧	مؤسسة تشجيع الاستثمار وسياسات الترويج	٣,٤٣	.٥٧	متوسطة
٥	٢	البنية الاقتصادية	٣,٤٤	.٣٩	متوسطة
٦	٣	البنية القانونية	٣,٢٩	.٥٠	متوسطة
٧	٥	القوى العاملة	٢,٤٠	.٧٥	متدنية
		الأداة ككل	**٣,٤١**	**.٣١**	**متوسطة**

يبين الجدول (٢٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد رضى المستثمرين الأجانب في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن، حيث جاء مجال المدن الصناعية والمناطق الحرة في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (٣,٨٥) وانحراف معياري (٠,٤٣)، تلاه في المرتبة الثانية مجال الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٤) وانحراف معياري (٠,٤٧)، بينما جاء في المرتبة الأخيرة مجال القوى العاملة بأدنى متوسط حسابي بلغ (٢,٧٧) وانحراف معياري (٠,٧٥)، وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (٣,٤١) وبانحراف معياري (٠,٣١) وبشكل عام فأن درجة رضى المستثمرين بشكل عام عن البيئة الاستثمارية في الأردن متوسطة.

وفي ما يلي آراء المستثمرين الأجانب عن البيئة الاستثمارية في الأردن بتفصيل أكثر:

المجال الأول- البنية الاقتصادية التحتية (الأساسية):

يبين الجدول (٢٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المستثمري الأجانب عن مدى ملائمة البنية الاقتصادية الأساسية في استقبال واستقطاب الاستثمارات الأجنبية .

جدول (٢٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال الأول "البنية الاقتصادية التحتية (الأساسية)" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (المستثمرين)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
١	٤	تتوافر خدمات الاتصالات المحلية والدولية في الأردن بشكل مناسب	٤,٢٥	.٤٩	مرتفعة
٢	٥	توافر خدمات رعاية صحية ذات كفاءة عالية	٤,٠٣	.٧٣	مرتفعة
٣	١	تتمتع خدمات النقل في الأردن بكفاءة عالية	٣,٨٣	.٧٨	مرتفعة
٣	٧	توافر خدمات كهرباء مناسبة لتشغيل المعدات والأجهزة	٣,٨٣	.٩٣	مرتفعة
٥	٣	تتوفر خدمات النقل الجوي في الأردن بكفاءة عالية	٣,٨٠	.٨٥	مرتفعة
٦	١٠	توافر خدمات المطاعم والفنادق في الأردن بمستويات جيدة	٣,٧٢	١,٠١	مرتفعة
٧	١١	توافر خدمات ورش صيانة مختلفة وكافية لخدمة الاستثمارات	٣,٧٠	.٨٥	مرتفعة
٨	٦	تتوفر في الأردن خدمات تعليمية ممتازة	٣,٤٠	١,٠٨	مرتفعة
٩	٩	توافر خدمات النظافة والمحافظة على البيئة في الأردن	٣,٢٣	.٩٥	مرتفعة
١٠	٢	تتمتع خدمات النقل البحري في الأردن بكفاءة عالية	٣,١٣	.٩٧	مرتفعة
١١	٨	تتوفر خدمات المياه في الأردن بشكل جيد	٢,١٥	١,١٩	متدنية جدا

يظهر من الجدول رقم(٢٦) إن جميع الفقرات حصلت على متوسط حسابي عال ما عدا الفقرة رقم (١١) والتي تتعلق بمدى توفر المياه وتبين إن الفقرة رقم (٤) والتي تنص على "تتوافر خدمات الاتصالات المحلية والدولية في الأردن بشكل مناسب" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٥) وانحراف معياري (٠,٤٩)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٥) والتي تنص على "توافر خدمات رعاية

صحية ذات كفاءة عالية" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٣) وبانحراف معياري (٠,٧٣)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (١) والتي تنص على "تتمتع خدمات النقل في الأردن بكفاءة عالية"، بمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٣) وانحراف معياري (٠,٧٨)، بينما جاءت الفقرة رقم (٨) ونصها "تتوفر خدمات المياه في الأردن بشكل جيد" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,١٥) وانحراف معياري (١,١٩).

المجال الثاني- البيئة الاقتصادية:

يبين الجدول رقم (٢٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المستثمرين الأجانب عن مدى ملائمة البيئة الاقتصادية في استقبال واستقطاب الاستثمارات الأجنبية .

جدول (٢٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال الثاني "البيئة الاقتصادية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (المستثمرين)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
١	٢٠	يحفز استقرار سعر صرف الدينار في الأردن الاستثمارات الأجنبية	٤,٣٠	٠,٤٦	مرتفعة
٢	٢٤	ساهم الانفتاح الاقتصادي وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع الاتفاقيات التجارية في جذب الاستثمارات الأجنبية	٤,٢٠	٠,٤٦	مرتفعة
٣	١٥	يساعد الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجه الأردن على توفير بيئة استثمارية ملائم	٤,١٧	٠,٣٨	مرتفعة
٤	٢١	يعتبر توفر النقد الأجنبي وسهولة إدخاله وإخراجه من وإلى المملكة بصورة ملائمة جاذبا للاستثمار	٤,١٠	٠,٦٧	مرتفعة
٥	٢٣	تعتبر خدمات قطاع التأمين في الأردن مناسبة للاستثمارات الأجنبية	٣,٧٠	٠,٨٥	مرتفعة
٦	١٩	يتسم الجهاز المصرفي بالأردن بالكفاءة والقدرة على خدمة الاستثمار	٣,٥٨	٠,٩٨	مرتفعة
٧	١٦	ساعدت برامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها على تحسين البيئة الاستثمارية في الأردن	٣,٥٥	٠,٩٦	مرتفعة
٨	٢٢	يمتاز سوق الأوراق المالية في الأردن بالكفاءة واحترام مصالح الاستثمار	٣,٤٠	١,٠١	متوسطة
٩	١٧	ساعدت سياسات الخصخصة التي انتهجتها الحكومات الأردنية على تحسين البيئة الاستثمارية في الأردن	٣,٢٠	١,٠٧	متوسطة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
١٠	١٨	تحفز الرسوم والضرائب في الأردن الاستثمارات الأجنبية	٣,٠٥	١,١٥	متوسطة
١١	١٣	يعيق معدل المديونية الخارجية الحالية في الأردن الاستثمارات الأجنبية	٢,٦٢	٠,٩٠	متوسطة
١٢	١٢	تشجع معدلات التضخم المنخفضة نسبيا في الأردن الاستثمارات الأجنبية	٢,٤٣	١,٢٠	متدنية
١٣	١٤	يؤثر حجم العجز في الموازنة العامة في الأردن على الاستثمارات بشكل سلبي	٢,٣٨	٠,٧٧	متدنية

ويظهر من الجدول رقم ٢٧ إن فقرات البيئة الاقتصادية تراوحت متوسطاتها الحسابية مابين مرتفعة ومتوسطة ومتدنية حيث جاءت الفقرة رقم (٢٠) والتي تنص على "يحفز استقرار سعر صرف الدينار في الأردن الاستثمارات الأجنبية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٠) وانحراف معياري (٠,٤٦)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٢٤) والتي تنص على "ساهم الانفتاح الاقتصادي وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع الاتفاقيات التجارية في جذب الاستثمارات الأجنبية" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٠) وبانحراف معياري (٠,٤٦)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (١٥) "يساعد الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجه الأردن على توفير بيئة استثمارية ملائمة"، بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٧) وانحراف معياري (٠,٣٨)، بينما جاءت الفقرة رقم (١٤) ونصها "يؤثر حجم العجز في الموازنة العامة في الأردن على الاستثمارات بشكل سلبي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٣٨) وانحراف معياري (٠,٧٧) أي إن حجم العجز في الموازنة العامة لا يؤثر على المستثمرين بشكل سلبي . في حين يلاحظ إن معدلات التضخم برأي المستثمرين غير ملائمة للاستثمارات الأجنبية في حين كانت درجة الرضى عن سياسات الخصخصة ومعدل الرسوم والضرائب (من حيث ملائمتها للاستثمارات الأجنبية) متوسطة.

المجال الثالث- البيئة القانونية:

يبين الجدول (٢٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المستثمري الأجانب عن مدى ملائمة البيئة القانونية في استقطاب واستقبال الاستثمارات الاجنبية.

جدول (٢٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال الثالث "البيئة القانونية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (المستثمرين)

الرتبة	رقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
١	٣٠	تيسر التشريعات المتعلقة بالاستثمار تحويل أرباح الاستثمار إلى الخارج	٤,١٥	.٤٣	مرتفعة
٢	٢٦	تمتاز التشريعات المتعلقة بالاستثمار في الأردن بالوضوح وسهولة الفهم	٣,٧٠	.٩٤	مرتفعة
٣	٣٤	تقدم التشريعات المتعلقة بالاستثمار حماية كافية لحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية وحقوق الاختراع	٣,٦٣	١,٠٠	مرتفعة
٤	٢٩	تساعد التشريعات وقوانين الاستثمار على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية	٣,٤٨	.٨٥	متوسطة
٥	٢٨	تضمن التشريعات والقوانين حماية كاملة لرأس مال المستثمر ضد المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة	٣,٤٥	.٧٨	متوسطة
٦	٢٥	تقدم القوانين ذات العلاقة بالاستثمار في الأردن حوافز ومزايا كافية للمستثمرين	٣,٣٥	.٩٨	متوسطة
٧	٣٢	تضمن التشريعات مساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والعرب والأجانب	٣,٣٣	.٨٩	متوسطة
٧	٣٣	تضمن التشريعات المتعلقة بالاستثمار عدم المساس بالامتيازات التي حصل عليها المشروع نتيجة لأي تشريع لاحق	٣,٢٠	.٨٥	متوسطة
٩	٢٧	تمتاز التشريعات المتعلقة بالاستثمار بالاستقرار الذي يساعد على استقرار الاستثمار	٢,٤٠	.٩٧	متدنية
١٠	٣١	تساعد التشريعات وقوانين الاستثمار حصول المستثمرين على ما يحتاجونه من أيدي عاملة وخبرات عربية وأجنبية بيسر	٢,٢٠	١,٠٢	متدنية

ومن خلال الجدول (٢٨) يتبين إن الفقرة رقم (٣٠) والتي تنص على "تيسر التشريعات المتعلقة بالاستثمار تحويل أرباح الاستثمار إلى الخارج" جاءت في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,١٥) وانحراف معياري (٠,٤٣)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٢٦) والتي تنص على "تمتاز التشريعات

المتعلقة بالاستثمار في الأردن بالوضوح وسهولة الفهم" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٠) وبانحراف معياري (٠,٩٤)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٣٤) "تساعد التشريعات وقوانين الاستثمار على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية"، بمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٣) وانحراف معياري (١,٠٠) وجاءت الفقرة رقم (٣٠) والتي تنص على " تمتاز التشريعات المتعلقة بالاستثمار بالاستقرار الذي يساعد على استقرار الاستثمار بالمرتبة قبل الاخيرة بمتوسط حسابي بلغ ٢,٤٠ وانحراف معياري ٠,٩٧، بينما جاءت الفقرة رقم (٣١) ونصها "تساعد التشريعات وقوانين الاستثمار حصول المستثمرين على ما يحتاجونه من أيدي عاملة وخبرات عربية وأجنبية بيسر" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٢٠) وانحراف معياري (١,٠٢).

المجال الرابع- الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية:

جدول (٢٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال الرابع "الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (المستثمرين)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
١	٤٠	توفر الاستقرار في النظام السياسي الأردني يشكل عاملا جاذبا للاستثمار	٤,٤٣	.٥٥	مرتفعة
٢	٣٥	يتمتع الأردن بالاستقرار الأمني الداخلي بشكل يناسب الاستثمار	٤,٤٠	.٥٠	مرتفعة
٣	٣٨	ترحب العادات والتقاليد في الأردن بالاستثمار الأجنبي	٣,٧٨	١,٠٠	مرتفعة
٤	٣٦	تؤثر الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط سلبا على الأوضاع الاستثمارية في الأردن	٣,٦٠	١,٠٤	مرتفعة
٥	٣٩	يدرك المجتمع الأردني أهمية الاستثمار الأجنبي في حل مشاكله خاصة البطالة والمديونية	٣,٣٧	١,٠٣	متوسطة
٦	٣٧	لا يؤثر تغير الحكومات الأردنية بشكل مستمر سلبا على الوضع الاستثماري في الأردن	٢,٤٧	١,١٠	متدنية

يبين الجدول (٢٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية حيث جاءت الفقرة رقم (٤٠) والتي تنص على "توفر الاستقرار في النظام السياسي الأردني يشكل عاملا جاذبا للاستثمار" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٣) وانحراف معياري (٠,٥٥)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٣٥) والتي تنص على "يتمتع الأردن بالاستقرار الأمني الداخلي بشكل يناسب الاستثمار" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٠) وبانحراف معياري

(٠,٥٠)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٣٨) "ترحب العادات والتقاليد في الأردن بالاستثمار الأجنبي"، بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٨) وانحراف معياري (١,٠٠)، تلتها الفقرة رقم ٣٩ والتي تنص على تؤثر الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الاوسط سلبا على الاوضاع الاستثمارية في الاردن بمتوسط حسابي بلغ ٣,٦٠وانحراف معياري مقداره ١,٠٤ بينما جاءت الفقرة رقم (٣٧) ونصها "لا يؤثر تغير الحكومات الأردنية بشكل مستمر سلبا على الوضع الاستثماري في الأردن" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٩٨) وانحراف معياري (١,١٠).

المجال الخامس- القوى العاملة:

جدول (٣٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال الخامس "القوى العاملة" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (المستثمرين)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
١	٤٦	تضمن التشريعات المتعلقة بالعمل حقوق صاحب العمل والعامل	٣,٥٨	.٩٠	مرتفعة
٢	٤٤	تتميز القوى العاملة الأردنية بالتأهيل العلمي المناسب لخدمة الاستثمار	٢,٩٥	١,٢٢	متوسطة
٣	٤٥	يتوفر العدد الكافي من الأيدي العاملة لجميع التخصصات لخدمة الاستثمارات المختلفة	٢,٩٠	١,٠٨	متوسطة
٤	٤١	تتوافر في الأردن عمالة فنية كفوءة مناسبة للاستثمارات	٢,٣٠	١,١٤	متدنية
٥	٤٢	متوسط الأجور الشهرية في الأردن مناسبة للاستثمار	٢,٤٠	١,٠٣	متدنية
٦	٤٣	نظام ساعات العمل وفترات الاستراحة والعطل والأجازات في الأردن مناسب للاستثمارات الأجنبية	١,٩٨	١,١٤	متدنية

يبين الجدول (٣٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال القوى العاملة حيث جاءت الفقرة رقم (٤٦) والتي تنص على "تضمن التشريعات المتعلقة بالعمل حقوق صاحب العمل والعامل" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٨) وانحراف معياري (٠,٩٠)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٤٧) والتي تنص على "تتوافر بالمدن الصناعية والمناطق الحرة كادر وظيفي مؤهل" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٧) وبانحراف معياري (٠,٩٦)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٤٤) "تتميز القوى العاملة الأردنية بالتأهيل العلمي المناسب لخدمة الاستثمار"، بمتوسط حسابي بلغ (٢,٩٥) وانحراف معياري (١,٢٢)، بينما جاءت الفقرة رقم (٤٣) ونصها "نظام ساعات العمل وفترات الاستراحة والعطل والأجازات في الأردن مناسب للاستثمارات الأجنبية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (١,٩٨) وانحراف معياري (١,١٤).

المجال السادس- المدن الصناعية والمناطق الحرة:

جدول (٣١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال السادس "المدن الصناعية والمناطق الحرة" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية(المستثمرين)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
١	٥٠	يحقق الاستثمار في المدن الصناعية والمناطق الحرة للمستثمر الوصول إلى الأسواق الخارجية	٤,١٣	.٣٣	مرتفعة
٢	٤٨	التسهيلات التي تقدمها المدن الصناعية والمناطق الحرة تساعد بشكل فعلي على تشجيع الاستثمار في الأردن	٤,١٠	.٥٠	مرتفعة
٣	٤٩	مواقع المدن الصناعية والمناطق الحرة في الأردن مناسب للاستثمار فيها	٤,٠٣	.٦٦	مرتفعة
٤	٥٢	ساهم اعتماد بعض المدن الصناعية كمناطق صناعية مؤهلة في تعزيز وضع الاستثمارات المختلفة	٣,٧٨	.٧٣	مرتفعة
٥	٤٧	تتوافر بالمدن الصناعية والمناطق الحرة كادر وظيفي مؤهل	٣,٤٧	.٩٦	متوسطة
٦	٥١	للمنتجات في المدن الصناعية والمناطق الحرة قدرة تنافسية عالية في الأسواق الخارجية	٣,٤٠	.٨٧	متوسطة

يبين الجدول (٣١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال المدن الصناعية والمناطق الحرة حيث جاءت الفقرة رقم (٥٠) والتي تنص على "يحقق الاستثمار في المدن الصناعية والمناطق الحرة للمستثمر الوصول إلى الأسواق الخارجية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,١٣) وانحراف معياري (٠,٣٣)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٤٨) والتي تنص على "التسهيلات التي تقدمها المدن الصناعية والمناطق الحرة تساعد بشكل فعلي على تشجيع الاستثمار في الأردن" بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٠) وبانحراف معياري (٠,٥٠)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٤٩) "مواقع المدن الصناعية والمناطق الحرة في الأردن مناسب للاستثمار فيها"، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٣) وانحراف معياري (٠,٦٦)، بينما جاءت الفقرة رقم (٥١) ونصها "للمنتجات في المدن الصناعية والمناطق الحرة قدرة تنافسية عالية في الأسواق الخارجية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٣) وانحراف معياري (٠,٨٧).

المجال السابع- مؤسسة تشجيع الاستثمار وسياسات الترويج:

جدول (٣٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال السابع "مؤسسة تشجيع الاستثمار وسياسات الترويج" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (المستثمرين)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
١	٥٧	لمؤسسة تشجيع الاستثمار دور بارز في ترويج فرص الاستثمار في الأردن في الدول الخارجية	٣,٩٨	.٤٨	مرتفعة
٢	٥٦	تساعد مؤسسة تشجيع الاستثمار على تسهيل معاملات المستثمرين عند قيامهم بالعملية الاستثمارية	٣,٧٢	١,٠١	مرتفعة
٣	٥٥	توفر مؤسسة تشجيع الاستثمار المعلومات الكافية والدقيقة التي يحتاجها المستثمر	٣,٥٥	.٩٩	مرتفعة
٤	٥٤	يتوفر في مؤسسة تشجيع الاستثمار كوادر مؤهلة قادرة على إدارة وتنفيذ العملية الترويجية	٣,٥٣	.٨٢	مرتفعة
٥	٥٣	تساهم وسائل الإعلام المختلفة في بيان فرص الاستثمار المتاحة في الأردن بشكل يساعد على تشجيع الاستثمار	٣,٤٣	١,٠٨	متوسطة
٦	٥٨	تحرص مؤسسة تشجيع الاستثمار على إقامة المعارض والبرامج المختلفة لترويج المنتجات محليا وخارجيا	٢,٤٠	.٩٦	متدنية

يبين الجدول (٣٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال مؤسسة تشجيع الاستثمار وسياسات الترويج حيث جاءت الفقرة رقم (٥٧) والتي تنص على "لمؤسسة تشجيع الاستثمار دور بارز في ترويج فرص الاستثمار في الأردن في الدول الخارجية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٨) وانحراف معياري (٠,٤٨)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٥٦) والتي تنص على "تساعد مؤسسة تشجيع الاستثمار على تسهيل معاملات المستثمرين عند قيامهم بالعملية الاستثمارية" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٢) وبانحراف معياري (١,٠١)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٥٥) "توفر مؤسسة تشجيع الاستثمار المعلومات الكافية والدقيقة التي يحتاجها المستثمر"، بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٥) وانحراف معياري (٠,٩٩)، بينما جاءت الفقرة رقم (٥٨) ونصها "تحرص مؤسسة تشجيع الاستثمار على إقامة المعارض والبرامج المختلفة لترويج المنتجات محليا وخارجيا" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٤٠) وانحراف معياري (٠,٩٦).

٤-٧ التحليل الإحصائي لفئة العاملين:

أ- وصف خصائص عينة الدراسة:

جدول (٣٣)

التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب المتغيرات المستقلة (العاملين)

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	٢٧	٦٧,٥
	أنثى	١٣	٣٢,٥
العمر	٣٠ سنة فأقل	١٣	٣٢,٥
	٣١-٤٠ سنة	١٦	٤٠,٠
	٤١-٥٠ سنة	٩	٢٢,٥
	٥٠ سنة فأكثر	٢	٥,٠
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	٢	٠
	دبلوم كلية مجتمع	١	٧,٥
	بكالوريوس	٢٠	٥٠,٠
	دراسات عليا	١٧	٤٢,٥
الخبرة في تشجيع الاستثمار	أقل من ٥ سنوات	١٠	٢٥,٠
	٥-١٠ سنوات	١١	٢٧,٥
	١١-١٥ سنة	٩	٢٢,٥
	١٦ سنة فأكثر	١٠	٢٥,٠
المجموع		٤٠	١٠٠,٠

يبين الجدول رقم (٣٣) وصف خصائص عينة الدراسة:

يبين الجدول رقم ٣٣ توزيع أفراد العينة(العاملين) وفق خصائصهم الشخصية حيث يظهر من الجدول إن ٣٢,٥% من أعمار أفراد العينة اقل من ٣٠ سنة و ٤٠% من أفراد العينة أعمارهم تتراوح مابين ٣١ -٤٠ سنة و ٢٢,٥% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم مابين ٤١-٥٠ و ٥% أعمارهم فوق الخمسين ام بالنسبة للمؤهل العلمي فقد كان ٠% مؤهلهم العلمي اقل من الثانوية العامة و٧,٥%يحملون شهادة الدبلوم و ٥٠%يحملون شهادة البكالوريوس و٤٢,٥%يحملون شهادات عليا وأما بالنسبة للخبرة في مجال تشجيع الاستثمار فقد كان ٢٥% منهم خبرتهم في مجال تشجيع الاستثمار اقل من ٥ سنوات و ٢٧% منهم خبرتهم تتراوح مابين ٥ إلى ١٠ سنوات و٢٢,٥%منهم خبرتهم تتراوح ما بين ١١-١٦ سنة و٢٥% خبرتهم ١٦ سنة فأكثر.

ب- مدى رضا العاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن:

ولمعرفة مدى رضى العاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية بشكل عام فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى رضا العاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن، والجداول أدناه توضح ذلك.

جدول (٣٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لأبعاد رضا العاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات (العاملين)

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
١	٦	المدن الصناعية والمناطق الحرة	٤,٠٩	.٦٠	مرتفعة
٢	٧	مؤسسة تشجيع الاستثمار وسياسات الترويج	٣,٩٤	.٧١	مرتفعة
٣	٤	الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية	٣,٩٠	.٥٤	مرتفعة
٤	١	البنية الاقتصادية التحتية	٣,٨٢	.٥٣	مرتفعة
٥	٣	البنية القانونية	٣,٧٨	.٦٢	مرتفعة
٦	٢	البنية الاقتصادية	٣,٧٦	.٤٥	مرتفعة
٧	٥	القوى العاملة	٣,٢٩	.٨٥	متوسطة
		الأداة ككل	٣,٨٠	.٤٥	مرتفعة

يبين الجدول (٣٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد رضا العاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن، حيث جاء مجال المدن الصناعية والمناطق الحرة في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (٤,٠٩) وانحراف معياري (٠,٦٠)، تلاه في المرتبة الثانية مجال مؤسسة تشجيع الاستثمار وسياسات الترويج بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٤) وانحراف معياري (٠,٧١)، بينما جاء في المرتبة الأخيرة مجال القوى العاملة بأدنى متوسط حسابي بلغ (٣,٢٩) وانحراف معياري (٠,٨٥)، وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (٣,٨٠) وبانحراف معياري (٠,٤٥).

المجال الأول- البنية الاقتصادية التحتية (الأساسية):

جدول (٣٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال الأول "البنية الاقتصادية التحتية (الأساسية)" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (العاملين)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
١	٤	تتوافر خدمات الاتصالات المحلية والدولية في الأردن بشكل مناسب	٤,٦٠	.٥٥	مرتفعة جدا
٢	٦	تتوفر في الأردن خدمات تعليمية ممتازة	٤,٣٨	.٧٧	مرتفعة
٣	٥	توافر خدمات رعاية صحية ذات كفاءة عالية	٤,١٨	.٩٣	مرتفعة
٤	١٠	توافر خدمات المطاعم والفنادق في الأردن بمستويات جيدة	٤,١٠	.٩٦	مرتفعة
٥	٣	تتوفر خدمات النقل الجوي في الأردن بكفاءة عالية	٣,٩٠	.٧٨	مرتفعة
٦	١١	توافر خدمات ورش صيانة مختلفة وكافية لخدمة الاستثمارات	٣,٨٣	.٨٧	مرتفعة
٧	٧	توافر خدمات كهرباء مناسبة لتشغيل المعدات والأجهزة	٣,٧٨	.٩٧	مرتفعة
٨	١	تتمتع خدمات النقل في الأردن بكفاءة عالية	٣,٧٠	.٨٢	مرتفعة
٩	٢	تتمتع خدمات النقل البحري في الأردن بكفاءة عالية	٣,٦٠	.٩٦	مرتفعة
١٠	٩	توافر خدمات النظافة والمحافظة على البيئة في الأردن	٣,٥٨	١,١١	مرتفعة
١١	٨	تتوفر خدمات المياه في الأردن بشكل جيد	٢,٤٠	١,٢٦	متدنية

يبين الجدول (٣٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال البنية الاقتصادية التحتية (الأساسية) حيث جاءت الفقرة رقم (٤) والتي تنص على "تتوافر خدمات الاتصالات المحلية والدولية في الأردن بشكل مناسب" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٠) وانحراف معياري (٠,٥٥)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٦) والتي تنص على "تتوفر في الأردن خدمات تعليمية ممتازة" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٨) وبانحراف معياري (٠,٧٧)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٥) "توافر خدمات رعاية صحية ذات كفاءة عالية"، بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٨) وانحراف معياري (٠,٩٣)، بينما جاءت الفقرة رقم (٨) ونصها "تتوفر خدمات المياه في الأردن بشكل جيد" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٤٠) وانحراف معياري (١,٢٦).

المجال الثاني- البيئة الاقتصادية:

جدول (٣٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال الثاني "البيئة الاقتصادية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (العاملين)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
١	١٥	يساعد الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجه الأردن على توفير بيئة استثمارية ملائم	٤,٣٨	.٦٧	مرتفعة
٢	٢١	يعتبر توفر النقد الأجنبي وسهولة إدخاله وإخراجه من وإلى المملكة بصورة ملائمة جاذبا للاستثمار	٤,٣٣	.٦٢	مرتفعة
٣	٢٤	ساهم الانفتاح الاقتصادي وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع الاتفاقيات التجارية في جذب الاستثمارات الأجنبية	٤,٣٢	.٦٢	مرتفعة
٤	٢٠	يحفز استقرار سعر صرف الدينار في الأردن والاستثمارات الأجنبية	٤,٢٢	.٨٠	مرتفعة
٥	١٩	يتسم الجهاز المصرفي بالأردن بالكفاءة والقدرة على خدمة الاستثمار	٤,١٥	.٧٧	مرتفعة
٦	١٦	ساعدت برامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها على تحسين البيئة الاستثمارية في الأردن	٤,١٠	.٦٣	مرتفعة
٧	١٧	ساعدت سياسات الخصخصة التي انتهجتها الحكومات الأردنية على تحسين البيئة الاستثمارية في الأردن	٣,٧٨	.٩٧	مرتفعة
٧	٢٢	يمتاز سوق الأوراق المالية في الأردن بالكفاءة واحترام مصالح الاستثمار	٣,٧٨	.٩٢	مرتفعة
٩	٢٣	تعتبر خدمات قطاع التأمين في الأردن مناسبة للاستثمارات الأجنبية	٣,٤٣	.٩٨	متوسطة
١٠	١٣	يعيق معدل المديونية الخارجية الحالية في الأردن الاستثمارات الأجنبية	٣,٢٣	.٩٢	متوسطة
١٠	١٨	تحفز الرسوم والضرائب في الأردن الاستثمارات الأجنبية	٣,٢٣	١,٣٣	متوسطة
١٢	١٢	تشجيع معدلات التضخم المنخفضة نسبيا في الأردن الاستثمارات الأجنبية	٣,١٨	.٩٦	متوسطة
١٣	١٤	يؤثر حجم العجز في الموازنة العامة في الأردن على الاستثمارات بشكل سلبي	٢,٨٣	١,٠١	متوسطة

يبين الجدول (٣٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال البيئة الاقتصادية حيث جاءت الفقرة رقم (١٥) والتي تنص على "يساعد الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجه الأردن على توفير بيئة استثمارية ملائم" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٨) وانحراف معياري (٠,٦٧)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٢١) والتي تنص على "يعتبر توفر النقد الأجنبي وسهولة إدخاله وإخراجه من وإلى المملكة بصورة ملائمة جاذبا للاستثمار" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٣) وبانحراف معياري (٠,٦٢)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٢٤) "ساهم الانفتاح الاقتصادي وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع الاتفاقيات التجارية في جذب الاستثمارات الأجنبية"، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٢) وانحراف معياري (٠,٦٢)، بينما جاءت الفقرة رقم (١٤) ونصها "يؤثر حجم العجز في الموازنة العامة في الأردن يؤثر على الاستثمارات بشكل سلبي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٨٣) وانحراف معياري (١,٠١).

المجال الثالث- البيئة القانونية:

جدول (٣٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال الثالث "البيئة القانونية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (العاملين)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
١	٣٠	تيسر التشريعات المتعلقة بالاستثمار تحويل أرباح الاستثمار إلى الخارج	٤,١٠	.٨١	مرتفعة
٢	٢٧	تضمن التشريعات المتعلقة بالاستثمار عدم المساس بالامتيازات التي حصل عليها المشروع نتيجة لأي تشريع لاحق	٤,٠٠	.٦٤	مرتفعة
٣	٢٨	تضمن التشريعات والقوانين حماية كاملة لرأس مال المستثمر ضد المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة	٣,٩٣	.٨٣	مرتفعة
٤	٣٢	تضمن التشريعات مساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والعرب والأجانب	٣,٨٥	١,١٢	مرتفعة
٤	٣٤	تساعد التشريعات وقوانين الاستثمار على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية	٣,٨٥	.٩٨	مرتفعة
٦	٢٥	تقدم القوانين ذات العلاقة بالاستثمار في الأردن حوافز ومزايا كافية للمستثمرين	٣,٨٣	.٩٦	مرتفعة
٧	٢٩	تقدم التشريعات المتعلقة بالاستثمار حماية كافية لحقوق	٣,٧٥	.٩٥	مرتفعة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
		الطبع والنشر والعلامات التجارية وحقوق الاختراع			
٨	٣١	تساعد التشريعات وقوانين الاستثمار حصول المستثمرين على ما يحتاجونه من أيدي عاملة وخبرات عربية وأجنبية بيسر	٣,٥٣	١,١٨	مرتفعة
٩	٢٦	تمتاز التشريعات المتعلقة بالاستثمار في الأردن بالوضوح وسهولة الفهم	٣,٥٠	١,١٥	مرتفعة
١٠	٣٣	تمتاز التشريعات المتعلقة بالاستثمار بالاستقرار الذي يساعد على استقرار الاستثمار	٣,٤٥	١,١٣	متوسطة

يبين الجدول (٣٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال البيئة القانونية حيث جاءت الفقرة رقم (٣٠) والتي تنص على "تيسر التشريعات المتعلقة بالاستثمار تحويل أرباح الاستثمار إلى الخارج" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,١٠) وانحراف معياري (٠,٨١)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٢٧) والتي تنص على "تضمن التشريعات المتعلقة بالاستثمار عدم المساس بالامتيازات التي حصل عليها المشروع نتيجة لأي تشريع لاحق" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٠) وبانحراف معياري (٠,٦٤)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٢٨) "تضمن التشريعات والقوانين حماية كاملة لرأس مال المستثمر ضد المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة"، بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٣) وانحراف معياري (٠,٨٣)، بينما جاءت الفقرة رقم (٣٣) ونصها "تمتاز التشريعات المتعلقة بالاستثمار بالاستقرار الذي يساعد على استقرار الاستثمار" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٥) وانحراف معياري (١,١٣).

المجال الرابع- الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية:

جدول (٣٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال الرابع "الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (العاملين)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
١	٣٥	يتمتع الأردن بالاستقرار الأمني الداخلي بشكل يناسب الاستثمار	٤,٧٣	.٥١	مرتفعة
٢	٤٠	توفر الاستقرار في النظام السياسي الأردني يشكل عاملا جاذبا للاستثمار	٤,٦٧	.٥٣	مرتفعة
٣	٣٨	ترحب العادات والتقاليد في الأردن بالاستثمار الأجنبي	٣,٧٥	.٨٤	مرتفعة
٤	٣٦	تؤثر الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط سلبا على الأوضاع الاستثمارية في الأردن	٣,٥٥	١,٢٤	مرتفعة
٥	٣٩	يدرك المجتمع الأردني أهمية الاستثمار الأجنبي في حل مشاكله خاصة البطالة والمديونية	٣,٥٠	١,١٥	مرتفعة
٦	٣٧	لا يؤثر تغير الحكومات الأردنية بشكل مستمر سلبا على الوضع الاستثماري في الأردن	٣,٢٠	١,١٤	متوسطة

يبين الجدول (٣٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية حيث جاءت الفقرة رقم (٣٥) والتي تنص على "يتمتع الأردن بالاستقرار الأمني الداخلي بشكل يناسب الاستثمار" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٧٣) وانحراف معياري (٠,٥١)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٤٠) والتي تنص على "توفر الاستقرار في النظام السياسي الأردني يشكل عاملا جاذبا للاستثمار" بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٧) وبانحراف معياري (٠,٥٣)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٣٨) "ترحب العادات والتقاليد في الأردن بالاستثمار الأجنبي"، بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٥) وانحراف معياري (٠,٨٤)، بينما جاءت الفقرة رقم (٣٧) ونصها "لا يؤثر تغير الحكومات الأردنية بشكل مستمر سلبا على الوضع الاستثماري في الأردن" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٢٠) وانحراف معياري (١,١٤).

المجال الخامس- القوى العاملة:

جدول (٣٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الخامس "القوى العاملة" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (العاملين)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
١	٤٤	تتميز القوى العاملة الأردنية بالتأهيل العلمي المناسب لخدمة الاستثمار	٣,٧٠	.٩٩	مرتفعة
٢	٤١	تتوافر في الأردن عمالة فنية كفوءة مناسبة للاستثمارات	٣,٤٨	١,١١	متوسطة
٣	٤٣	نظام ساعات العمل وفترات الاستراحة والعطل والأجازات في الأردن مناسب للاستثمارات الأجنبية	٣,٣٠	١,٢٢	متوسطة
٣	٤٦	تضمن التشريعات المتعلقة بالعمل حقوق صاحب العمل والعامل	٣,٣٠	١,٠٢	متوسطة
٥	٤٥	يتوفر العدد الكافي من الأيدي العاملة لجميع التخصصات لخدمة الاستثمارات المختلفة	٣,٠٣	١,١٢	متوسطة
٦	٤٢	متوسط الأجور الشهرية في الأردن مناسبة للاستثمار	٢,٩٥	١,٢٠	متوسطة

يبين الجدول (٣٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال القوى العاملة حيث جاءت الفقرة رقم (٤٤) والتي تنص على "تتميز القوى العاملة الأردنية بالتأهيل العلمي المناسب لخدمة الاستثمار" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٠) وانحراف معياري (٠,٩٩)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٤١) والتي تنص على "تتوافر في الأردن عمالة فنية كفوءة مناسبة للاستثمارات" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٨) وبانحراف معياري (١,١١)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٤٣) "نظام ساعات العمل وفترات الاستراحة والعطل والأجازات في الأردن مناسب للاستثمارات الأجنبية"، بمتوسط حسابي بلغ (٣,٣٠) وانحراف معياري (١,٢٢)، بينما جاءت الفقرة رقم (٤٢) ونصها "متوسط الأجور الشهرية في الأردن مناسبة للاستثمار" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٩٢) وانحراف معياري (١,٢٠).

المجال السادس- المدن الصناعية والمناطق الحرة:

جدول (٤٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال السادس "المدن الصناعية والمناطق الحرة" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (العاملين)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
١	٥٠	يحقق الاستثمار في المدن الصناعية والمناطق الحرة للمستثمر الوصول إلى الأسواق الخارجية	٤,٣٠	.٥٦	مرتفعة
٢	٤٨	التسهيلات التي تقدمها المدن الصناعية والمناطق الحرة تساعد بشكل فعلي على تشجيع الاستثمار في الأردن	٤,١٨	.٨١	مرتفعة
٣	٤٩	مواقع المدن الصناعية والمناطق الحرة في الأردن مناسب للاستثمار فيها	٤,١٠	.٨١	مرتفعة
٤	٤٧	تتوافر بالمدن الصناعية والمناطق الحرة كادر وظيفي مؤهل	٤,٠٠	.٨٨	مرتفعة
٤	٥١	للمنتجات في المدن الصناعية والمناطق الحرة قدرة تنافسية عالية في الأسواق الخارجية	٤,٠٠	.٧٨	مرتفعة
٦	٥٢	ساهم اعتماد بعض المدن الصناعية كمناطق صناعية مؤهلة في تعزيز وضع الاستثمارات المختلفة	٣,٩٥	.٩٦	مرتفعة

يبين الجدول (٤٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال المدن الصناعية والمناطق الحرة حيث جاءت الفقرة رقم (٥٠) والتي تنص على "يحقق الاستثمار في المدن الصناعية والمناطق الحرة للمستثمر الوصول إلى الأسواق الخارجية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٠) وانحراف معياري (٠,٥٦)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٤٨) والتي تنص على "التسهيلات التي تقدمها المدن الصناعية والمناطق الحرة تساعد بشكل فعلي على تشجيع الاستثمار في الأردن" بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٨) وبانحراف معياري (٠,٨١)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٤٩) "مواقع المدن الصناعية والمناطق الحرة في الأردن مناسب للاستثمار فيها"، بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٠) وانحراف معياري (٠,٨١)، بينما جاءت الفقرة رقم (٥٢) ونصها "ساهم اعتماد بعض المدن الصناعية كمناطق صناعية مؤهلة في تعزيز وضع الاستثمارات المختلفة" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٥) وانحراف معياري (٠,٩٦).

المجال السابع- مؤسسة تشجيع الاستثمار وسياسات الترويج:

جدول (٤١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الرضا لفقرات المجال السابع "مؤسسة تشجيع الاستثمار وسياسات الترويج" مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية (العاملين)

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضا
١	٥٦	تساعد مؤسسة تشجيع الاستثمار على تسهيل معاملات المستثمرين عند قيامهم بالعملية الاستثمارية	٤,٣٠	.٧٦	مرتفعة
٢	٥٧	لمؤسسة تشجيع الاستثمار دور بارز في ترويج فرص الاستثمار في الأردن في الدول الخارجية	٤,١٣	.٨٢	مرتفعة
٣	٥٥	توفر مؤسسة تشجيع الاستثمار المعلومات الكافية والدقيقة التي يحتاجها المستثمر	٣,٩٣	.٨٩	مرتفعة
٤	٥٨	تحرص مؤسسة تشجيع الاستثمار على إقامة المعارض والبرامج المختلفة لترويج المنتجات محليا وخارجيا	٣,٩٠	١,٠١	مرتفعة
٥	٥٤	يتوفر في مؤسسة تشجيع الاستثمار كوادر مؤهلة قادرة على إدارة وتنفيذ العملية الترويجية	٣,٧٥	.٩٠	مرتفعة
٦	٥٣	تساهم وسائل الإعلام المختلفة في بيان فرص الاستثمار المتاحة في الأردن بشكل يساعد على تشجيع الاستثمار	٣,٦٢	١,١٣	مرتفعة

يبين الجدول (٤١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال مؤسسة تشجيع الاستثمار وسياسات الترويج حيث جاءت الفقرة رقم (٥٦) والتي تنص على "تساعد مؤسسة تشجيع الاستثمار على تسهيل معاملات المستثمرين عند قيامهم بالعملية الاستثمارية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٠) وانحراف معياري (٠,٧٦)، تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٥٧) والتي تنص على "لمؤسسة تشجيع الاستثمار دور بارز في ترويج فرص الاستثمار في الأردن في الدول الخارجية" بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٣) وبانحراف معياري (٠,٨٢)، تلتها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٥٥) "توفر مؤسسة تشجيع الاستثمار المعلومات الكافية والدقيقة التي يحتاجها المستثمر"، بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٣) وانحراف معياري (٠,٨٩)، بينما جاءت الفقرة رقم (٥٣) ونصها "تساهم وسائل الإعلام المختلفة في بيان فرص الاستثمار المتاحة في الأردن بشكل يساعد على تشجيع الاستثمار" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٢) وانحراف معياري (١,١٣).

اختبار الفرضية: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) بين درجة رضا المستثمرين الأجانب والعاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" لمدى رضا المستثمرين والعاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن، والجدول (٢٠) يبين ذلك.

جدول (٤٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" والدلالة الإحصائية لأبعاد مدى رضا المستثمرين والعاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
البنية الاقتصادية التحتية (الأساسية)	مستثمرين	٤٠	٣,٥٥	.٤٩	-٢,٧٧٨	*.٠٠٧
	عاملين	٤٠	٣,٨٢	.٥٣		
البيئة الاقتصادية	مستثمرين	٤٠	٣,٤٤	.٣٩	-٣,٤٨١	*.٠٠١
	عاملين	٤٠	٣,٧٦	.٤٥		
البيئة القانونية	مستثمرين	٤٠	٣,٢٩	.٥٠	-٣,١١٦	*.٠٠٣
	عاملين	٤٠	٣,٧٨	.٦٢		
الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية	مستثمرين	٤٠	٣,٧٤	.٤٧	-١,٤٤٤	.١٥٣
	عاملين	٤٠	٣,٩٠	.٥٤		
القوى العاملة	مستثمرين	٤٠	٢,٤٠	.٧٥	-٢,٩٢٨	*.٠٠٤
	عاملين	٤٠	٣,٢٩	.٨٥		
المدن الصناعية والمناطق الحرة	مستثمرين	٤٠	٣,٨٥	.٤٣	-٢,٠٠٨	*.٠٤٨
	عاملين	٤٠	٤,٠٩	.٦٠		
مؤسسة تشجيع الاستثمار وسياسات الترويج	مستثمرين	٤٠	٣,٤٣	.٥٧	-٣,٠٠٤	*.٠٠٤
	عاملين	٤٠	٣,٩٤	.٧١		
الأداة ككل	مستثمرين	٤٠	٣,٤٦	.٣١	-٣,٩٥٣	*.٠٠٠
	عاملين	٤٠	٣,٨٠	.٤٥		

* دالة عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٥).

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) في جميع أبعاد رضا المستثمرين والعاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن، باستثناء بعد الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية حيث جاءت الفروق لصالح فئة العاملين.

جدول (٤٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" والدلالة الإحصائية لفقرات مدى رضا المستثمرين والعاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
Q١	مستثمرين	٤٠	٣,٨٣	.٧٨	.٦٩٧	.٤٨٨
	عاملين	٤٠	٣,٧٠	.٨٢		
Q٢	مستثمرين	٤٠	٣,١٣	.٩٧	-٢,٢١١	.٠٣٠
	عاملين	٤٠	٣,٦٠	.٩٦		
Q٣	مستثمرين	٤٠	٣,٨٠	.٨٥	-.٥٤٨	.٥٨٥
	عاملين	٤٠	٣,٩٠	.٧٨		
Q٤	مستثمرين	٤٠	٤,٢٥	.٤٩	-٣,٠٠٩	.٠٠٤
	عاملين	٤٠	٤,٦٠	.٥٥		
Q٥	مستثمرين	٤٠	٤,٠٣	.٧٣	-.٨٠١	.٤٢٦
	عاملين	٤٠	٤,١٨	.٩٣		
Q٦	مستثمرين	٤٠	٣,٤٠	١,٠٨	-٤,٦٣٧	.٠٠٠
	عاملين	٤٠	٤,٣٨	.٧٧		
Q٧	مستثمرين	٤٠	٣,٨٣	.٩٣	.٢٣٥	.٨١٥
	عاملين	٤٠	٣,٧٨	.٩٧		
Q٨	مستثمرين	٤٠	٢,١٥	١,١٩	-٢,٧٤٢	.٠٠٨
	عاملين	٤٠	٢,٩٠	١,٢٦		
Q٩	مستثمرين	٤٠	٣,٢٣	.٩٥	-١,٥٢٠	.١٣٣
	عاملين	٤٠	٣,٥٨	١,١١		
Q١٠	مستثمرين	٤٠	٣,٧٣	١,٠١	-١,٧٠٤	.٠٩٢
	عاملين	٤٠	٤,١٠	.٩٦		
Q١١	مستثمرين	٤٠	٣,٧٠	.٨٥	-.٦٤٧	.٥١٩
	عاملين	٤٠	٣,٨٣	.٨٧		
Q١٢	مستثمرين	٤٠	٢,٤٢	١,٢٠	-٣,٠٩٦	.٠٠٣
	عاملين	٤٠	٣,١٨	.٩٦		
Q١٣	مستثمرين	٤٠	٢,٦٣	.٩٠	-٢,٩٥٤	.٠٠٤
	عاملين	٤٠	٣,٢٣	.٩٢		
Q١٤	مستثمرين	٤٠	٢,٣٨	.٧٧	-٢,٢٣٧	.٠٢٨
	عاملين	٤٠	٢,٨٣	١,٠١		
Q١٥	مستثمرين	٤٠	٤,١٨	.٣٨	-١,٦٤٢	.١٠٥
	عاملين	٤٠	٤,٣٨	.٦٧		

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
Q١٦	مستثمرين	٤٠	٣,٥٥	.٩٦	-٣,٠٢٧	.٠٠٣
	عاملين	٤٠	٤,١٠	.٦٣		
Q١٧	مستثمرين	٤٠	٣,٢٠	١,٠٧	-٢,٥١٨	.٠١٤
	عاملين	٤٠	٣,٧٨	.٩٧		
Q١٨	مستثمرين	٤٠	٣,٠٥	١,١٥	-.٦٢٩	.٥٣١
	عاملين	٤٠	٣,٢٣	١,٣٣		
Q١٩	مستثمرين	٤٠	٣,٥٨	.٩٨	-٢,٩١١	.٠٠٥
	عاملين	٤٠	٤,١٥	.٧٧		
Q٢٠	مستثمرين	٤٠	٤,٣٠	.٤٦	.٥١٣	.٦١٠
	عاملين	٤٠	٤,٢٢	.٨٠		
Q٢١	مستثمرين	٤٠	٤,١٠	.٦٧	-١,٥٦٢	.١٢٢
	عاملين	٤٠	٤,٣٣	.٦٢		
Q٢٢	مستثمرين	٤٠	٣,٤٠	١,٠١	-١,٧٣٩	.٠٨٦
	عاملين	٤٠	٣,٧٨	.٩٢		
Q٢٣	مستثمرين	٤٠	٣,٧٠	.٨٥	١,٣٣٥	.١٨٦
	عاملين	٤٠	٣,٤٣	.٩٨		
Q٢٤	مستثمرين	٤٠	٤,٢٠	.٤٦	-١,٠٢٦	.٣٠٨
	عاملين	٤٠	٤,٣٣	.٦٢		
Q٢٥	مستثمرين	٤٠	٣,٣٥	.٩٨	-٢,١٩٨	.٠٣١
	عاملين	٤٠	٣,٨٣	.٩٦		
Q٢٦	مستثمرين	٤٠	٣,٧٠	.٩٤	.٨٥٠	.٣٩٨
	عاملين	٤٠	٣,٥٠	١,١٥		
Q٢٧	مستثمرين	٤٠	٣,٢٠	.٨٥	-٤,٧٤٢	.٠٠٠
	عاملين	٤٠	٤,٠٠	.٦٤		
Q٢٨	مستثمرين	٤٠	٣,٤٥	.٧٨	-٢,٦٣٥	.٠١٠
	عاملين	٤٠	٣,٩٣	.٨٣		
Q٢٩	مستثمرين	٤٠	٣,٥٥	.٨٥	-.٩٩٢	.٣٢٤
	عاملين	٤٠	٣,٧٥	.٩٥		
Q٣٠	مستثمرين	٤٠	٤,١٥	.٤٣	.٣٤٥	.٧٣١
	عاملين	٤٠	٤,١٠	.٨١		
Q٣١	مستثمرين	٤٠	٢,٢٠	١,٠٢	-٥,٣٨٧	.٠٠٠
	عاملين	٤٠	٣,٥٣	١,١٨		
Q٣٢	مستثمرين	٤٠	٣,٣٣	.٨٩	-٢,٣٢٠	.٠٢٣
	عاملين	٤٠	٣,٨٥	١,١٢		

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
Q٣٣	مستثمرين	٤٠	٣,٣٣	.٩٧	-.٥٣٠	.٥٩٧
	عاملين	٤٠	٣,٤٥	١,١٣		
Q٣٤	مستثمرين	٤٠	٣,٦٣	١,٠٠	-١,٠١٦	.٣١٣
	عاملين	٤٠	٣,٨٥	.٩٨		
Q٣٥	مستثمرين	٤٠	٤,٤٠	.٥٠	-٢,٩٠١	.٠٠٥
	عاملين	٤٠	٤,٧٢	.٥١		
Q٣٦	مستثمرين	٤٠	٣,٤٨	١,٠٤	-.٢٩٣	.٧٧٠
	عاملين	٤٠	٣,٥٥	١,٢٤		
Q٣٧	مستثمرين	٤٠	٢,٩٨	١,١٠	-.٩٠١	.٣٧١
	عاملين	٤٠	٣,٢٠	١,١٤		
Q٣٨	مستثمرين	٤٠	٣,٧٨	١,٠٠	.١٢١	.٩٠٤
	عاملين	٤٠	٣,٧٥	.٨٤		
Q٣٩	مستثمرين	٤٠	٣,٣٨	١,٠٣	-.٥١١	.٦١١
	عاملين	٤٠	٣,٥٠	١,١٥		
Q٤٠	مستثمرين	٤٠	٤,٤٣	.٥٥	-٢,٠٧٩	.٠٤١
	عاملين	٤٠	٤,٦٨	.٥٣		
Q٤١	مستثمرين	٤٠	٢,٨٠	١,١٤	-٢,٦٨٨	.٠٠٩
	عاملين	٤٠	٣,٤٨	١,١١		
Q٤٢	مستثمرين	٤٠	٢,٤٠	١,٠٣	-٢,٢٠٠	.٠٣١
	عاملين	٤٠	٢,٩٥	١,٢٠		
Q٤٣	مستثمرين	٤٠	١,٩٨	١,١٤	-٥,٠٠٤	.٠٠٠
	عاملين	٤٠	٣,٣٠	١,٢٢		
Q٤٤	مستثمرين	٤٠	٢,٩٥	١,٢٢	-٣,٠١٩	.٠٠٣
	عاملين	٤٠	٣,٧٠	.٩٩		
Q٤٥	مستثمرين	٤٠	٢,٩٠	١,٠٨	-.٥٠٨	.٦١٣
	عاملين	٤٠	٣,٠٣	١,١٢		
Q٤٦	مستثمرين	٤٠	٣,٥٨	.٩٠	١,٢٧٩	.٢٠٥
	عاملين	٤٠	٣,٣٠	١,٠٢		
Q٤٧	مستثمرين	٤٠	٣,٤٨	.٩٦	-٢,٥٥٣	.٠١٣
	عاملين	٤٠	٤,٠٠	.٨٨		
Q٤٨	مستثمرين	٤٠	٤,١٠	.٥٠	-.٤٩٨	.٦٢٠
	عاملين	٤٠	٤,١٨	.٨١		
Q٤٩	مستثمرين	٤٠	٤,٠٣	.٦٦	-.٤٥٤	.٦٥١
	عاملين	٤٠	٤,١٠	.٨١		

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الدلالة الإحصائية
Q٥٠	مستثمرين	٤٠	٤,١٣	.٣٣	-١,٦٨٨	.٠٩٥
	عاملين	٤٠	٤,٣٠	.٥٦		
Q٥١	مستثمرين	٤٠	٣,٦٣	.٨٧	-٢,٠٢٧	.٠٤٦
	عاملين	٤٠	٤,٠٠	.٧٨		
Q٥٢	مستثمرين	٤٠	٣,٧٨	.٧٣	-.٩١٧	.٣٦٢
	عاملين	٤٠	٣,٩٥	.٩٦		
Q٥٣	مستثمرين	٤٠	٣,٤٣	١,٠٨	-.٨١٠	.٤٢١
	عاملين	٤٠	٣,٦٣	١,١٣		
Q٥٤	مستثمرين	٤٠	٣,٥٣	.٨٢	-١,١٧٢	.٢٤٥
	عاملين	٤٠	٣,٧٥	.٩٠		
Q٥٥	مستثمرين	٤٠	٣,٥٥	.٩٩	-١,٧٨٧	.٠٧٨
	عاملين	٤٠	٣,٩٣	.٨٩		
Q٥٦	مستثمرين	٤٠	٣,٧٣	١,٠١	-٢,٨٧٦	.٠٠٥
	عاملين	٤٠	٤,٣٠	.٧٦		
Q٥٧	مستثمرين	٤٠	٣,٩٨	.٤٨	-.٩٩٦	.٣٢٢
	عاملين	٤٠	٤,١٣	.٨٢		
Q٥٨	مستثمرين	٤٠	٢,٨٣	.٩٦	-٤,٨٩١	.٠٠٠
	عاملين	٤٠	٣,٩٠	١,٠١		

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلاله إحصائية (α = ٠,٠٥) في الفقرات ذوات الأرقام (٢، ٤، ٦، ٨، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٢، ٣٥، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٥١، ٥٦، ٥٨)، وجاءت الفروق لصالح فئة العاملين، وعدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية (α = ٠,٠٥) في باقي الفقرات.

رابعا- مناقشة فرضيات الدراسة:

الفرضية الاولى:

هل تعتبر البنية التحتية والفوقية في الأردن ملائمة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، و زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن؟

بعد الاطلاع على إجابات العينة من المستثمرين الأجانب والعاملين في القطاع الاستثماري يلاحظ ان هناك رضى عام عن مستوى خدمات البنى الاقتصادية الأساسية في الأردن باستثناء خدمات المياه التي هي براي المستثمرين متدنية جدا ، وبالنظر إلى ان الأردن يعتبر من افقر الدول مائيا في العالم فمن المنطقي ان لا يكون هناك رضى عن خدمات المياه في الأردن.

وكما يلاحظ ان درجة رضى العاملين عن مستوى البنية الاقتصادية أكثر من درجة رضى المستثمرين الاجانب.

الفرضية الثانية:

هل يتمتع الأردن بالبنية الاقتصادية الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتدفقها؟

بعد الاطلاع على إجابات العينة من المستثمرين الأجانب يلاحظ ان درجة الرضى بشكل عام متوسطة.

وقد اكد المستثمرين على ان استقرار سعر صرف الدينار وتوفر النقد الأجنبي والسياسات الاقتصادية المنفتحة من قبل الأردن وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الأردن وكفاءة الجهاز المصرفي في الأردن وتوفر خدمات التامين لها دور كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية، في حين كانت درجة الرضى عن مساهمة سياسات الخصخصة المتبعة من قبل الحكومات الأردنية ومعدلات الرسوم من الضرائب وسوق الأوراق المالية في جذب الاستثمارات الأجنبية متوسطة في حين أكد المستثمرين الأجانب ان معدلات التضخم لها اثر سلبي على الاستثمار الأجنبي في الأردن في حين كانت درجة موافقة آراء المستثمرين الأجانب عن اثر حجم العجز في الموازنة العامة ومعدلات الديون الخارجية في الأردن من ناحية أثرها السلبي على الاستثمارات الاجنبية متوسطة .

وعدم رضا عن معدلات التضخم في الأردن من قبل المستثمرين الأجانب يعود الى ارتفاع معدلاته بالآونة الأخيرة مما أدى الى ارتفاع التكاليف الاستثمارية على المستثمر الأجنبي.

واما بالنسبة لرأي العاملين في القطاع الاستثماري فقد كانت درجة الرضى بشكل عام مرتفعة وقد اكد العاملين على ان استقرار سعر صرف الدينار وتوفر النقد الأجنبي والسياسات الاقتصادية المنفتحة من قبل الأردن وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الأردن وكفاءة الجهاز المصرفي في الأردن لها دور كبير في جذب الاستثمارات الاجنبية . في حين كانت درجة الرضى عن مساهمة سياسات

الخصخصة المتبعة من قبل الحكومات الاردنية ومعدلات الرسوم من والضرائب وسوق الاوراق المالية وخدمات التامين ومعدلات التضخم في جذب الاستثمارات الاجنبية متوسطة.

في حين كانت اراء العملين في القطاع الاستثماري عن اثر حجم العجز في الموازنة العامة ومعدلات الديون الخارجية في الاردن من ناحية اثرها السلبي على الاستثمارات الاجنبية متوسطة.

الفرضية الثالثة:

هل تعتبر التشريعات القانونية ذات الصلة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية ملائمة؟

بعد الاطلاع على إجابات العينة من المستثمرين الأجانب يلاحظ ان درجة الرضى بشكل عام متوسطة.

وقد اكد المستثمرين على ان وضوح التشريعات وسهولة فهمها ووجود تشريعات تسهل تحويل إرباح المستثمر الأجنبي الى الخارج ووجود تشريعات تقدم حماية كافية لحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية والنشر وبراءات الاختراع تساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية الى الأردن في حين كانت درجة الرضى عن دور التشريعات وقوانين الاستثمار في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ودورالتشريعات والقوانين في توفير حماية كاملة لرأس مال المستثمر ضد المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة وعن توفير القوانين ذات العلاقة بالاستثمار في الأردن حوافز ومزايا كافية للمستثمرين كانت درجة الرضى عنها من قبل المستثمرين الاجانب متوسطة. وقد كانت درجة رضى المستثمرين فيما اذا كانت تشريعات تضمن مساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والعرب والأجانب وتضمن عدم المساس بالامتيازات التي حصل عليها المشروع نتيجة لأي تشريع لاحق متوسطة ايضا.

وقد اكدت اجابات المستثمرين الاجانب على ان عدم استقرار التشريعات والقوانين وتغيرها المستمر لها اثر سلبي على الاستثمار الاجنبي في الاردن ، ويعود هذا الراي الى التغير المستمر في قوانين ذات العلاقة بالاستثمار في السنوات العشرة الاخيرة مما عمل على ارباك المستثمر الاجنبي .

واكد المستثمرين الاجانب ان تشريعات والقوانين في الاردن لا تساعد المستثمرين الاجانب في توفير ما يحتاجونه من خبرات عربية واجنبية بيسر، ولعل هذا يعود الى محاولة الحكومات الاردنية تقليل نسب البطالة بين الشباب الاردني من خلال تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة .

واما بالنسبة لرأي العاملين في القطاع الاستثماري فقد كانت درجة رضاهم عن القوانين ذات العلاقة بالاستثمار في الاردن مرتفعة.

وقد اكد العاملين على ان وضوح التشريعات وسهولة فهمها ووجود تشريعات تسهل تحويل ارباح المستثمر الاجنبي الى الخارج ووجود تشريعات تقدم حماية كافية لحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية والنشر وبراءات الاختراع تساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية الى الاردن وكانت درجة الرضى عن دور التشريعات وقوانين الاستثمار في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية

ودور التشريعات والقوانين في توفير حماية كاملة لرأس مال المستثمر ضد المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة وعن توفير القوانين ذات العلاقة بالاستثمار في الأردن حوافز ومزايا كافية للمستثمرين كانت درجة الرضى عنها من قبل المستثمرين الاجانب مرتفعة ايضا. وقد كانت درجة رضى العاملين فيما اذا كانت تشريعات تضمن مساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والعرب والأجانب وتضمن عدم المساس بالامتيازات التي حصل عليها المشروع نتيجة لأي تشريع لاحق متوسطة واكد العاملين ان التشريعات والقوانين في الاردن تساعد المستثمرين الاجانب في توفير ما يحتاجونه من خبرات عربية واجنبية بيسر.

في حين كان راي العاملين فيما اذا كان عدم استقرار التشريعات والقوانين وتغيرها المستمر لها اثر سلبي على الاستثمار الاجنبي في الاردن متوسطة.

الفرضية الرابعة:

هل يلعب الاستقرار الأمني والسياسي في الأردن دورا في جذب الاستثمارات الأجنبية؟

لقد اكدت اجابات المستثمرين الاجانب على ان توفر الامن الداخلي واستقرار نظام الحكم في الاردن يساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية الى الاردن في حين اكد المستثمرين الاجانب ان تغير الحكومات الاردنية بشكل مستمر له اثر سلبي على المستثمرين الاجانب ، وهذا قد يعود الى ان تغير الحكومات الاردنية قد يؤدي الى عدم استقرار السياسات الاقتصادية وعدم تنفيذ مشاريع تنموية مخطط لها سابقا.

وأكد المستثمرين الأجانب على أن الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط لها اثر سلبي على الاستثمار الاجنبي في الاردن ، وقد وافقت هذه الآراء آراء العاملين في القطاع الاستثماري فيما عدا رايهم في اثر تغير الحكومات الاردنية بشكل مستمر سلبا على الوضع الاستثماري في الأردن فقد كانت درجة الرضى عن هذه الفقرة متوسطة.

ولعل التداعيات السلبية للاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط على الاستثمار الأجنبي نشوب حرب اقليمية قد تشمل الاردن مما يشكل تهديدا كبيرا على الاستثمار الاجنبي في الاردن.

الفرضية الخامسة:

هل تشكل البيئة الاجتماعية في الأردن عائقا أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية؟

لقد اكدت اجابات المستثمرين والعاملين على ان البيئة الاجتماعية في الاردن لا تشكل عائقا امام تدفق الاستثمارات الاجنبية.

الفرضية السادسة:

هل تتوافر الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة بشكل كافي يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية؟

بعد الاطلاع على اجابات العينة من المستثمرين الاجانب يلاحظ ان درجة الرضى بشكل عام متدنية

واعرب المستثمرين على ان العمالة الفنية في الاردن غير كفوءة وغير مناسبة للاستثمارات الاجنبية، ولعل تدني مستوى العمالة الفنية في الاردن يعود الى تفضيل الشباب الاردني التعليم الجامعي على التعليم المهني وانتشار ثقافة العيب بين افراده مما يجبر المستثمر الاجنبي في الاعتماد على العمالة الوافدة.

واعربو ايضا على ان متوسط الاجور الشهرية في الاردن غير ملائم للاستثمارات الاجنبية ويبدو عدم الرضا هذا واضحا في الاعتماد الكبير للمستثمرين الاجانب على العمالة الوافدة التي متوسط اجورها الشهرية اقل من العمالة الاردنية.

واعربو ايضا على ان نظام ساعات العمل والاجازات والعطل في الاردن غير ملائم للاستثمارات الاجنبية ولعل عدم الرضا هذا يعود الى وجود ايام عطل كثيرة في الاردن بمناسبات دينية ووطنية .

في حين اكدو ان التشريعات المتعلقة بالعمالة تضمن حقوق صاحب العمل والعامل في حين كانت درجة رضاهم عن التاهيل العلمي للقوى العاملة وتوفر الايدي العاملة الكافية لجميع متطلبات الاستثمار متوسطة.

و كانت درجة رضا العاملين عن القوى العاملة في الاردن متوسطة باستثناء الفقرة التي تقول تتميز القوى العاملة الأردنية بالتأهيل العلمي المناسب لخدمة الاستثمار حيث كانت درجة الرضى عنها مرتفعة.

الفرضية السابعة:

هل تلعب مؤسسات المدن الصناعية والمناطق الحرة تشجيع الاستثمار وحزم الضرائب والقوانين الجمركية وقوانين الحوافز الاستثمارية دورا إيجابيا في جذب الاستثمارات الأجنبية؟

لقد كانت درجة رضى المستثمرين الاجانب عن المدن الصناعية والمناطق الحرة بشكل عام مرتفعة.

حيث اعرب المستثمرون الاجانب على ان الاستثمار في المدن الصناعية والمناطق الحرة يحقق للمستثمر الوصول إلى الأسواق الخارجية وان التسهيلات التي تقدمها المدن الصناعية والمناطق الحرة تساعد بشكل فعلي على تشجيع الاستثمار في الأردن وان مواقع المدن الصناعية والمناطق الحرة في الأردن مناسب للاستثمار فيها وبرايهم فقد ساهم اعتماد بعض المدن الصناعية كمناطق صناعية مؤهلة في تعزيز وضع الاستثمارات المختلفة في حين كانت درجة رضاهم عن الكادر الوظيفي في المدن الصناعية متوسطة وكانت درجة رضاهم عن فقرة "للمنتجات في المدن الصناعية والمناطق الحرة قدرة تنافسية عالية في الأسواق الخارجية" متوسطة.

وكانت درجة رضا المستثمرين الاجانب عن مؤسسة تشجيع الاستثمار في الاردن بشكل عام متوسطة وبينت اجابات المستثمرين الاجانب على ان لمؤسسة تشجيع الاستثمار دور بارز في ترويج

فرص الاستثمار في الأردن في الدول الخارجية وانها تساعد على تسهيل معاملات المستثمرين عند قيامهم بالعملية الاستثمارية وان مؤسسة تشجيع الاستثمار توفر المعلومات الكافية والدقيقة التي يحتاجها المستثمر والكوادر العاملة فيها مؤهلة قادرة على إدارة وتنفيذ العملية الترويجية. ولكن بين المستثمرون الاجانب على ان مؤسسة تشجيع الاستثمار لا تعمل على اقامة المعارض والبرامج المختلفة لترويج المنتجات محليا وخارجيا.

وكانت درجة رضى العاملين في القطاع الاستثماري عن المدن الصناعية والمناطق الحرة ومؤسسة تشجيع الاستثمار مرتفعة في جميع المجالات .

الفرضية الثامنة:

هل يحتاج الأردن إلى المزيد من الترويج الدعائي من قبل مؤسسات تشجيع الاستثمار لضمان المزيد من التدفقات الاستثمارية الخارجية؟

لقد كانت درجة رضى المستثمرين الأجانب عن مساهمة وسائل الإعلام المختلفة في بيان فرص الاستثمار المتاحة في الأردن متوسطة وأعرب المستثمرون الأجانب على أن مؤسسة تشجيع الاستثمار لا تعمل على إقامة المعارض والبرامج المختلفة لترويج المنتجات محليا وخارجيا على عكس العاملين في القطاع الاستثماري الذين اعربو أن وسائل الإعلام المختلفة تساهم في بيان فرص الاستثمار المتاحة في الأردن وأعرب العاملون على أن مؤسسة تشجيع الاستثمار تعمل على إقامة المعارض والبرامج المختلفة لترويج المنتجات محليا وخارجيا.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١ النتائج:

بناء على النتائج السابقة لإجابات أسئلة الدراسة ومناقشتها ، تم التوصل إلى النتائج التالية:

١. مستوى البنية الاقتصادية التحتية والخدمات الأساسية في الأردن ملائم للاستثمارات الأجنبية باستثناء خدمات المياه التي تعتبر غير كافية لخدمة الاستثمارات الأجنبية .

٢. يعتبر استقرار سعر صرف الدينار، وتوفر النقد الأجنبي، والسياسات الاقتصادية المنفتحة من قبل الأردن، وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الأردن، وكفاءة الجهاز المصرفي في الأردن، وتوفر خدمات التامين من العوامل التي تساعد في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن ، في حين أن معدلات التضخم لها اثر سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الأردن .

٣. يعتبر وضوح التشريعات وسهولة فهمها، ووجود تشريعات تسهل تحويل أرباح المستثمر الأجنبي إلى الخارج، ووجود تشريعات تقدم حماية كافية لحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية والنشر وبراءات الاختراع من العوامل التي تساهم في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن .

وبالمقابل فأن عدم استقرار التشريعات والقوانين في الأردن وتغيرها المستمر، وعدم ملائمتها في توفير ما يحتاجه الاستثمار الأجنبي من خبرات عربية وأجنبية بيسر من العوامل التي لها اثر سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الأردن.

٤. يعتبر توفر الأمن الداخلي واستقرار نظام الحكم في الأردن من العوامل التي تساهم في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن. في حين تؤثر الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط و تغير الحكومات الأردنية بشكل مستمر سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الأردن.

٥. العمالة الفنية في الأردن غير كفوءة وغير مناسبة للاستثمارات الأجنبية، و متوسط الأجور الشهرية للعمالة الأردنية في الأردن غير ملائم للاستثمارات الأجنبية .

كما أن نظام ساعات العمل والإجازات والعطل المعمول به في الأردن غير ملائم للاستثمارات الأجنبية .

٦. البيئة الاجتماعية في الأردن لا تشكل عائقا أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية.

٧. للمدن الصناعية دور مؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن، حيث أن التسهيلات التي تقدمها المدن الصناعية والمناطق الحرة تساعد بشكل فعلي على تشجيع الاستثمار الأجنبي في الأردن، كما أن مواقع المدن الصناعية والمناطق الحرة في الأردن مناسب للاستثمار فيها ، وساهم اعتماد بعض المدن الصناعية كمناطق صناعية مؤهلة في تعزيز وضع الاستثمارات الأجنبية ،كما أنها تحقق للمستثمر الأجنبي الوصول إلى الأسواق الخارجية.

٨. لمؤسسة تشجيع الاستثمار دور بارز في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن، حيث أنها تقوم بترويج فرص الاستثمار في الأردن في الدول الخارجية ، وهي تساعد على تسهيل معاملات المستثمرين الأجانب عند قيامهم بالعملية الاستثمارية ، كما وتوفر مؤسسة تشجيع الاستثمار المعلومات الكافية والدقيقة التي يحتاجها المستثمر والكوادر العاملة فيها مؤهلة قادرة على إدارة وتنفيذ العملية الترويجية مما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي للأردن.

وبالمقابل هناك تقصير واضح من قبل مؤسسة تشجيع الاستثمار في إقامة المعارض والبرامج المختلفة لترويج المنتجات محليا وخارجيا.

٩. وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) في جميع أبعاد رضا المستثمرين والعاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن، باستثناء بعد الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية حيث جاءت الفروق لصالح فئة العاملين.

٥-٢ التوصيات:

في ضوء استجابات أفراد العينة وبناء على نتائج الدراسة يمكن التقدم بالتوصيات التالية لمعالجة مكامن الضعف في البيئة الاستثمارية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية

١. تحسين خدمات المياه من خلال استغلال اكبر للمياه الجوفية في حوض الديسي وتوسيع السدود الحالية وصيانة شبكات المياه وتطويرها.

٢. الاستمرار في تبني سياسات نقدية تساعد على كبح جماح التضخم وتخفيض معدلاته.

٣. العمل على تثبيت القوانين والتشريعات وعدم ربطها بتغير الحكومات في الأردن.

٤. تعديل القوانين والتشريعات بشكل يساعد في توفير ما يحتاجه المستثمر الأجنبي من خبرات عربية وأجنبية دون معوقات.

٥. مراجعة وتحديث كافة التشريعات ذات الأثر على الاستثمار الأجنبي وذلك من خلال تكوين فريق عمل من القطاع العام والخاص لمراجعة التشريعات المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية وتعديل قانون تشجيع الاستثمار بما يتضمن تقديم حوافز إضافية للاستثمارات الأجنبية التي تعمل في قطاعات معينة كصناعة الألبسة وصناعة الإلكترونات وقطاع تكنولوجيا المعلومات.

٦. العمل على إنشاء المزيد من المؤسسات والمعاهد المختصة بالتدريب المهني ورفع أداء القائم منها.

٧. إنشاء وحدات استثمار متخصصة في البلدان الأجنبية وتنظيم حملات ترويجية للمنتجات الأردنية ذات الجودة العالية.

٥-٣ المراجع

المراجـــع بالعـــربية:

١. المسير ، محمد زكي، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربيـــة – القـــاهرة ١٩٨٥، ص ٧٢.

٢. برتان جيل ، ترجمة علي مقلد ، الاستثمار الدولي ، منشورات عويدات–بيروت ١٩٨٢، ص١١.

٣. ابو قحف : عبد السلام ، اقتصاديات الاستثمار الدولي ، المكتب العربـــي الحـــديث– الإســـكندرية، ١٩٩١، ص٢١، ٣٤٦ ، ٣٦٧– ٣٧٥.

٤. كلوتشكوفسكي:جينكس فولكوف ، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة – دار التقدم – موسكو ، ١٩٩٠م ، ص ٢١٥–٢١٧.

٥. أبو قحف : السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، ١٩٨٩ م ، ص ١٨–٣٥.

٦. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: ترويج المشروعات وتشجيع الاســـتثمار، العـــدد الأول ١٩٨٥، ص ١١–١٤ .

٧. جميل، هيل عجمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، إربـــد للبحـــوث و الدراســـات، ٢٠٠٢، ص١٧.

٨. الحناوي ، محمد صالح ، قراءات دراسات جدوى المشاريع وسياسات الاستثمار، المكتـــب العربـــي الحديث – الإسكندرية ،١٩٨٢ ، ص ٤٣ –٤٦.

٩. عبد العزيز، محمد ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية ، دار النفائس–عمان ، ٢٠٠٥، ص ١٧–٤٥.

١٠. رضا ، عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، الدار الجامعيـــة–الإســـكندرية، ٢٠٠٢م، ص ٤٢–١٠٨.

١١. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فـــي منطقـــة الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣، ص ٢– ٢١.

١٢. حجازين ، زياد ، مؤسسات تشجيع الاستثمار ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلـــى الأردن ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية، ١٩٩٦، ص ٣٠–٦٥.

١٣. مقابلة ، خالد ، ورقة عمل بعنوان : تنافسية الاقتصاد الأردني في قطاع السياحة ، مـــؤتمر فـــرص الاستثمار وإفاقة في الأردن ، غرفة تجارة عمان ، ٢٠٠١، ص١٢.

١٤.غرايبة هشام ، عزام نضال ، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني ، أبحاث اليرموك ، العدد ١، المجلد ١٣، ١٩٩٧، ص ٢٢-٢٤.

١٥.ابو ليلى زياد ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي،رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك، ٢٠٠٣، ص ١١- ١٢.

١٦.محيسن فؤاد ، تطور الاستثمار الأجنبي في سوق عمان المالي ، مجلة البنوك ، العدد ٨، مجلد ١٨ ، ١٩٩٩، ص٤٩-٥٥

١٧. حسن حسن ، فجوة النمو ورأس المال (حالة الأردن) ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، كـــانون أول ١٩٩٧. ص١٤-١٦.

١٨. التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني ١٩٩٩-٢٠٠٥.

١٩.التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار ١٩٩٧-٢٠٠٣.

٢٠. التقرير السنوي لوزارة العمل ٢٠٠٥.

٢١. التقارير السنوية لدائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

٢٢. التقرير السنوي لمؤسسة المناطق الحرة، ٢٠٠٥.

المراجع بالإنجليزية:

1.Gilmore, Andrew, Donell,Aodheen, Carson,David And Cummins, Daryi(2003), Factors Influencing Foreign Direct Investment And International Joint Venture, International Marketing Review , Vol.20 , No . 2, Northern Ireland,P.P. 195 - 215.

2.Gyapong, A. And Karikari , J 1999, Direct Foreign Investment Strategies And Economic Performance In Ghana And Ivory Coast , Journal Of Economic Development , Vol. 24 , No.1 , P.P 133-147.

3.Hansen, H. And Rand , J. 2004 , The Causal Links Between Foreign Direct Investment And Economic Growth In Less Developing Countries . Economic Journal , Pp . 92- 105.

4.Hufbauer , Gray ,Daius Lakwwalla And Annp, Determinantes Of Direct Foreign Investment And Its Connection To Trade, Uncted Review, United Nations , New York And Geneva,1994 ,38 .

5.Iiu , Xiaohui , Does Foreign Direct Investment Facilitate Technological Progress? , Research Policy , June 2003,No 32 , P945-953.

6.Klien, Michael, The Real Exchange Rate And Foreign Direct Investment In The United State, Journal Of International Economics.No 36 ,1994,P440.

7.Mcdonald, Frank And Tuselman, Heins And Heise,Arne(2002), Foreign Direct Investment And Employment In Host Region, European Business Review, Vol.14, No 1, P.40 -55.

8. Met Wally, M.M(2004), The Effect Of Eu . Foreign Direct Investment In The Middle East, European Business Review, Vol.16, No 4, P 381-389.

9.Sharb, William, Investments, Third Edition, Printice, Hall International . New Jersey,1985.P2

10.Sylwester , Kevin , Foreign Direct Investment , Growth And Income Inequality In Less Developed Countries , International Review Of Applied Economics , July 2005 , No 19 , Page 289-300.

11. Thomas, Head And Peter Sorensen Jr.(2005)B, Attracting Foreign Direct Investment, Journal Of American Academy Of Business , Cambridge,Vol.6,No .1, P 305.

12.Wint, Alvin And Densil Williams(2002) , Attracting Foreign Direct Investment In Develophng Countries, The International Journal Of Public Sector Management, Vol.15 No.5,P.P . 361-374.

13. Zekos, Georgions(2005), Foreign Direct Investment In Digital Economy, European Business Review, Vol . 17 No.1 P.P .52-68.

14. Gerald \ Geller And Brian Waarade , Statistic, 6 Edition , 2003 , p315.

15. Unctad , World Investment Report (2003),Fdi Policies For Development p12.

16. Wto, World Trade Organization Report, Trade And Foreign Direct Investment, Usia Electronic Journal,Vol.2,no.2,Apri1997 p,6.

الملاحق

ملحق رقم (١)

استبانة المستثمرين الأجانب

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم العلوم المالية والمصرفية

(مدى رضى المستثمرين الأجانب والعاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن)

أخي الفاضل أختي الفاضلة:

تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع آراء المستثمرين الأجانب والعاملين في القطاع الاستثماري عن واقع البيئة الاستثمارية في الأردن ومدى ملاءمتها في استقبال واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، آملين أن تسهم آراءكم القيمة في مساعدتنا على استكشاف مكامن الضعف والقوة في البيئة الاستثمارية في الأردن وبالتالي المساعدة على تقديم مقترحات وتوصيات التي يمكن أن تساعد أصحاب القرار في تحسين المناخ الاستثماري في الأردن علماً بأن المعلومات الواردة في الاستبانة ستبقى طي الكتمان وسوف يقتصر استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط وذلك من أجل استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

شاكرين حسن تعاونكم

الباحث أنس الأحمد

- البيانات الديموغرافية للمستثمرين:

يرجى التكرم بالإجابة عن الاسئلة التالي بوضع إشارة (×) في المكان المناسب

١. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

٢. العمر: ☐ ٣٠ سنة فأقل ☐ (٣١-٤٠) سنة ☐ (٤١-٥٠) سنة ☐ ٥٠ سنة فأكثر

٣. المؤهل العلمي: ☐ ثانوية عامة فأقل ☐ دبلوم (كلية مجتمع) ☐ بكالوريوس

☐ دراسات عليا.

٤. الخبرة في مجال الاستثمار ☐ أقل من ٥ سنوات ☐ (٥-١٠) سنوات

☐ ١٠ سنوات فأكثر

٥. جنسية المستثمر ________________________.

٦. الصفة القانونية للمؤسسة: ☐ ملكية فردية ☐ شركة تضامن

☐ شركة توصية بسيطة ☐ شركة ذات مسؤولية محدودة

☐ شركة مساهمة عامة.

٧. حجم رأس مال المستثمر: ☐ أقل من (٥٠) ألف دينار ☐ (٥١-١٠٠) ألف دينار

☐ (١٠١-١٥٠) ألف دينار ☐ (١٥١-٢٠٠) ألف دينار

☐ أكثر من (٢٠٠) ألف دينار

* أولا: البنية الإقتصادية التحتية (الأساسية):

الفقرة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١. تتمتع خدمات النقل البري في الأردن بكفاءة عالية.					
٢. تتمتع خدمات النقل البحـــري فـــي الأردن بكفاءة عالية.					
٣. تتوفر خدمات النقـــل الجـــوي فـــي الأردن بكفاءة عالية.					
٤. تتوافر خدمات الاتصالات المحلية والدولية في الأردن بشكل مناسب.					
٥. توافر خدمات رعاية صـــحية ذات كفـــاءة عالية.					
٦. تتوفر في الأردن خدمات تعليمية ممتازة.					
٧. توافر خدمات كهربـــاء مناســـبة لتـــشغيل المعدات والأجهزة.					
٨. تتوفر خدمات المياه في الأردن بشكل جيد.					
٩. توافر خدمات النظافة والمحافظة على البيئة في الأردن.					
١٠. توافر خدمات المطاعم والفنادق في الأردن بمستويات جيدة.					
١١. توافر خدمات ورش صيانة مختلفة وكافية لخدمة الاستثمارات.					

ثانياً: - البيئة الاقتصادية: -

الفقرة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١. تشجع معدلات التضخم المنخفضة نسبياً في الأردن الاستثمارات الأجنبية.					
٢. يعيق معدل المديونية الخارجية الحالية في الأردن الاستثمارات الأجنبية.					
٣. يؤثر حجم العجز في الموازنة العامة في الأردن على الاستثمارات بشكل سلبي.					
٤. يساعد الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجه الأردن على توفير بيئة استثمارية ملائمة.					
٥. ساعدت برامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الأردن على تحسين البيئة الاستثمارية في الأردن.					
٦. ساعدت سياسات الخصخصة التي انتهجتها الحكومات الأردنية على تحسين البيئة الاستثمارية في الأردن.					
٧. تحفز الرسوم والضرائب في الأردن الاستثمارات الأجنبية.					
٨. يتسم الجهاز المصرفي بالأردن بالكفاءة والقدرة على خدمة الاستثمار.					
٩. يحفز استقرار سعر صرف الدينار في الأردن الاستثمارات الأجنبية.					
١٠ يعتبر توفر النقد الأجنبي وسهولة إدخاله وإخراجه من وإلى المملكة بصورة ملائمة جاذباً للاستثمار.					
١١. يمتاز سوق الأوراق المالية في الأردن بالكفاءة واحترام مصالح الاستثمار.					
١٢. تعتبر خدمات قطاع التأمين في الأردن مناسبة للاستثمارات الأجنبية.					
١٣. ساهم الانفتاح الاقتصادي وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع الاتفاقيات التجارية في جذب الاستثمارات الأجنبية.					

* ثالثاً: - البيئة القانونية: -

الفقرة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١. تقدم القوانين ذات العلاقة بالاستثمار في الأردن حوافز ومزايا كافية للمستثمرين.					
٢. تمتاز التشريعات المتعلقة بالاستثمار في الأردن بالوضوح وسهولة الفهم.					
٣. تضمن التشريعات المتعلقة بالاستثمار عدم المساس بالامتيازات التي حصل عليها المشروع نتيجة لأي تشريع لاحق.					
٤. تضمن التشريعات والقوانين حماية كاملة لرأس مال المستثمر ضد المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.					
٥. تقدم التشريعات المتعلقة بالاستثمار حماية كافة لحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية وحقوق الاختراع.					
٦. تيسر التشريعات المتعلقة بالاستثمار تحويل أرباح الاستثمار إلى الخارج.					
٧. تساعد التشريعات وقوانين الاستثمار حصول المستثمرين على ما يحتاجونه من أيدي عاملة وخبرات عربية وأجنبية بيسر.					
٨. تضمن التشريعات مساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والعرب والأجانب.					
٩. تمتاز التشريعات المتعلقة بالاستثمار بالاستقرار الذي يساعد على استقرار الاستثمار.					
١٠. تساعد التشريعات وقوانين الاستثمار على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.					

* رابعاً: - الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية: -

الفقرة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١. يتمتع الأردن بالاستقرار الأمني الداخلي بشكل يناسب الاستثمار					
٢. تؤثر الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط سلباً على الأوضاع الاستثمارية في الأردن.					
٣. لا يؤثر تغير الحكومات الأردنية بشكل مستمر سلباً على الوضع الاستثماري في الأردن.					
٤. ترحب العادات والتقاليد في الأردن بالاستثمار الأجنبي.					
٥. يدرك المجتمع الأردني أهمية الاستثمار الأجنبي في حل مشاكله خاصة البطالة والمديونية وغيرها.					
٦. توفر الاستقرار في النظام السياسي الأردني يشكل عاملاً جاذباً للإستثمار.					

* خامساً: القوى العاملة:

الفقرة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١. تتوافر في الأردن عمالة فنية كفوءة مناسبة للاستثمارات.					
٢. متوسط الأجور الشهرية في الأردن مناسبة للاستثمار.					
٣. نظام ساعات العمل وفترات الاستراحة والعطل والأجازات في الأردن مناسب للاستثمارات الأجنبية.					
٤. تتميز القوى العاملة الأردنية بالتأهيل العلمي المناسب لخدمة الاستثمار.					
٥. يتوفر العدد الكافي من الأيدي العاملة لجميع التخصصات لخدمة الاستثمارات المختلفة.					
٦. تضمن التشريعات المتعلقة بالعمل حقوق صاحب العمل والعامل.					

* سادساً: المدن الصناعية والمناطق الحرة:

الفقرة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١. تتوافر بالمدن الصناعية والمناطق الحرة كادر وظيفي مؤهل.					
٢. التسهيلات التي تقدمها المدن الصناعية والمناطق الحرة تساعد بشكل فعلي على تشجيع الاستثمار في الأردن.					
٣. مواقع المدن الصناعية والمناطق الحرة في الأردن مناسب للاستثمار فيها.					
٤. يحقق الاستثمار في المدن الصناعية والمناطق الحرة للمستثمر الوصول إلى الأسواق الخارجية.					
٥. للمنتجات في المدن الصناعية والمناطق الحرة قدرة تنافسية عالية في الأسواق الخارجية.					
٦. ساهم اعتماد بعض المدن الصناعية كمناطق صناعية مؤهلة في تعزيز وضع الاستثمارات المختلفة.					

* سابعاً: مؤسسة تشجيع الاستثمار وسياسات الترويج:

الفقرة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١. تساهم وسائل الأعلام المختلفة في بيان فرص الاستثمار المتاحة في الأردن بشكل يساعد على تشجيع الاستثمار.					
٢. يتوفر في مؤسسة تشجيع الاستثمار كوادر مؤهلة قادرة على إدارة وتنفيذ العملية الترويجية.					
٣. توفر مؤسسة تشجيع الاستثمار المعلومات الكافية والدقيقة التي يحتاجها المستثمر.					
٤. تساعد مؤسسة تشجيع الاستثمار على تسهيل معاملات المستثمرين عند قيامهم بالعملية الاستثمارية.					
٥. لمؤسسة تشجيع الاستثمار دور بارز في ترويج فرص الاستثمار في الأردن في الدول الخارجية.					
٦. تحرص مؤسسة تشجيع الاستثمار على إقامة المعارض والبرامج المختلفة لترويج المنتجات محلياً وخارجياً.					

ملحق رقم (٢)

استبانة العاملين

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم العلوم المالية والمصرفية

(مدى رضى المستثمرين الأجانب والعاملين في القطاع الاستثماري عن البيئة الاستثمارية في الأردن)

أخي الفاضل أختي الفاضلة:

تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع آراء المستثمرين الأجانب والعاملين في القطاع الاستثماري عن واقع البيئة الاستثمارية في الأردن ومدى ملاءمتها في استقبال واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، آملين أن تسهم آراءكم القيمة في مساعدتنا على استكشاف مكامن الضعف والقوة في البيئة الاستثمارية في الأردن وبالتالي المساعدة على تقديم مقترحات وتوصيات التي يمكن أن تساعد أصحاب القرار في تحسين المناخ الاستثماري في الأردن علماً بأن المعلومات الواردة في الاستبانة ستبقى طي الكتمان وسوف يقتصر استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط وذلك من أجل استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

شاكرين حسن تعاونكم

الباحث أنس الأحمد

• البيانات الديموغرافية للعاملين في القطاع الاستثماري:ـــ

١. الجنس ☐ ذكر ☐ أنثى

٢. العمر ☐ ٣٠ سنة فاقل ☐ (٣١ــــ٤٠) ☐ (٤١ــــ٥٠)
☐ ٥٠ سنة فأكثر

٣. المؤهل العلمي ☐ ثانوية عامة فاقل ☐ دبلوم(كلية مجتمع) ☐ بكالوريوس
☐ دراسات عليا

٤. التصنيف الوظيفي ________________________________

٥. الخبرة ☐ أقل من ٥ سنوات ☐ ٦ــــ١٠ سنوات

☐ ١٠ــــ١٥ سنة ☐ ١٦ سنة فأكثر

* أولا: البنية الإقتصادية التحتية (الأساسية):

الفقرة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١. تتمتع خدمات النقل البري في الأردن بكفاءة عالية.					
٢. تتمتع خدمات النقل البحري في الأردن بكفاءة عالية.					
٣. تتوفر خدمات النقل الجوي في الأردن بكفاءة عالية.					
٤. تتوافر خدمات الاتصالات المحلية والدولية في الأردن بشكل مناسب.					
٥. توافر خدمات رعاية صحية ذات كفاءة عالية.					
٦. تتوفر في الأردن خدمات تعليمية ممتازة.					
٧. توافر خدمات كهرباء مناسبة لتشغيل المعدات والأجهزة.					
٨. تتوفر خدمات المياه في الأردن بشكل جيد.					
٩. توافر خدمات النظافة والمحافظة على البيئة في الأردن.					
١٠. توافر خدمات المطاعم والفنادق في الأردن بمستويات جيدة.					
١١. توافر خدمات ورش صيانة مختلفة وكافية لخدمة الاستثمارات.					

ثانياً: - البيئة الاقتصادية: -

الفقرة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١. تشجع معدلات التضخم المنخفضة نسبياً في الأردن الاستثمارات الأجنبية.					
٢. يعيق معدل المديونية الخارجية الحالية في الأردن لاستثمارات الأجنبية.					
٣. يؤثر حجم العجز في الموازنة العامة في الأردن على الاستثمارات بشكل سلبي.					
٤. يساعد الانفتاح الاقتصادي الذي انتهجه الأردن على توفير بيئة استثمارية ملائمة.					
٥. ساعدت برامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الأردن على تحسين البيئة الاستثمارية في الأردن.					
٦. ساعدت سياسات الخصخصة التي انتهجتها الحكومات الأردنية على تحسين البيئة الاستثمارية في الأردن.					
٧. تحفز الرسوم والضرائب في الأردن الاستثمارات الأجنبية.					
٨. يتسم الجهاز المصرفي بالأردن بالكفاءة والقدرة على خدمة الاستثمار.					
٩. يحفز استقرار سعر صرف الدينار في الأردن الاستثمارات الأجنبية.					
١٠ يعتبر توفر النقد الأجنبي وسهولة إدخاله وإخراجه من وإلى المملكة بصورة ملائمة جاذباً للاستثمار.					
١١. يمتاز سوق الأوراق المالية في الأردن بالكفاءة واحترام مصالح الاستثمار.					
١٢. تعتبر خدمات قطاع التأمين في الأردن مناسبة للاستثمارات الأجنبية.					
١٣. ساهم الانفتاح الاقتصادي وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع الاتفاقيات التجارية في جذب الاستثمارات الأجنبية.					

* ثالثاً: - البيئة القانونية: -

الفقرة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١. تقدم القوانين ذات العلاقة بالاستثمار في الأردن حوافز ومزايا كافية للمستثمرين.					
٢. تمتاز التشريعات المتعلقة بالاستثمار في الأردن بالوضوح وسهولة الفهم.					
٣. تضمن التشريعات المتعلقة بالاستثمار عدم المساس بالامتيازات التي حصل عليها المشروع نتيجة لأي تشريع لاحق.					
٤. تضمن التشريعات والقوانين حماية كاملة لرأس مال المستثمر ضد المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.					
٥. تقدم التشريعات المتعلقة بالاستثمار حماية كافة لحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية وحقوق الاختراع.					
٦. تيسر التشريعات المتعلقة بالاستثمار تحويل أرباح الاستثمار إلى الخارج.					
٧. تساعد التشريعات وقوانين الاستثمار حصول المستثمرين على ما يحتاجونه من أيدي عاملة وخبرات عربية وأجنبية بيسر.					
٨. تضمن التشريعات مساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والعرب والأجانب.					
٩. تمتاز التشريعات المتعلقة بالاستثمار بالاستقرار الذي يساعد على استقرار الاستثمار.					
١٠. تساعد التشريعات وقوانين الاستثمار على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.					

* رابعاً: - الاستقرار الأمني والسياسي والبيئة الاجتماعية: -

الفقرة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١. يتمتع الأردن بالاستقرار الأمني الداخلي بشكل يناسب الاستثمار					
٢. تؤثر الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط سلباً على الأوضاع الاستثمارية في الأردن.					
٣. لا يؤثر تغير الحكومات الأردنية بشكل مستمر سلباً على الوضع الاستثماري في الأردن.					
٤. ترحب العادات والتقاليد في الأردن بالاستثمار الأجنبي.					
٥. يدرك المجتمع الأردني أهمية الاستثمار الأجنبي في حل مشاكله خاصة البطالة والمديونية وغيرها.					
٦. توفر الاستقرار في النظام السياسي الأردني يشكل عاملاً جاذباً للإستثمار.					

* خامساً: القوى العاملة:

الفقرة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١. تتوافر في الأردن عمالة فنية كفوءة مناسبة للاستثمارات.					
٢. متوسط الأجور الشهرية في الأردن مناسبة للاستثمار.					
٣. نظام ساعات العمل وفترات الاستراحة والعطل والأجازات في الأردن مناسب للاستثمارات الأجنبية.					
٤. تتميز القوى العاملة الأردنية بالتأهيل العلمي المناسب لخدمة الاستثمار.					
٥. يتوفر العدد الكافي من الأيدي العاملة لجميع التخصصات لخدمة الاستثمارات المختلفة.					
٦. تضمن التشريعات المتعلقة بالعمل حقوق صاحب العمل والعامل.					

* سادساً: المدن الصناعية والمناطق الحرة:

الفقرة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١. تتوافر بالمدن الصناعية والمناطق الحرة كادر وظيفي مؤهل.					
٢. التسهيلات التي تقدمها المدن الصناعية والمناطق الحرة تساعد بشكل فعلي على تشجيع الاستثمار في الأردن.					
٣. مواقع المدن الصناعية والمناطق الحرة في الأردن مناسب للاستثمار فيها.					
٤. يحقق الاستثمار في المدن الصناعية والمناطق الحرة للمستثمر الوصول إلى الأسواق الخارجية.					
٥. للمنتجات في المدن الصناعية والمناطق الحرة قدرة تنافسية عالية في الأسواق الخارجية.					
٦. ساهم اعتماد بعض المدن الصناعية كمناطق صناعية مؤهلة في تعزيز وضع الاستثمارات المختلفة.					

* سابعاً: مؤسسة تشجيع الاستثمار وسياسات الترويج:

الفقرة	موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة
١. تساهم وسائل الأعلام المختلفة في بيان فرص الاستثمار المتاحة في الأردن بشكل يساعد على تشجيع الاستثمار.					
٢. يتوفر في مؤسسة تشجيع الاستثمار كوادر مؤهلة قادرة على إدارة وتنفيذ العملية الترويجية.					
٣. توفر مؤسسة تشجيع الاستثمار المعلومات الكافية والدقيقة التي يحتاجها المستثمر.					
٤. تساعد مؤسسة تشجيع الاستثمار على تسهيل معاملات المستثمرين عند قيامهم بالعملية الاستثمارية.					
٥. لمؤسسة تشجيع الاستثمار دور بارز في ترويج فرص الاستثمار في الأردن في الدول الخارجية.					
٦. تحرص مؤسسة تشجيع الاستثمار على إقامة المعارض والبرامج المختلفة لترويج المنتجات محلياً وخارجياً.					

Yarmouk University
Faculty of Economics and
Administrative Science Department
of Finance and Banking

(The Satisfaction Degree of Foreign Investors and Employees in the Investment Sector in Jordan's Investment Environment)

Dear Sir / Madam;

This study aims at exploring the opinions of foreign investors and investing sector workers about the nature of investing environment in Jordan and the extent of its suitability to attract and receive foreign investments.

We hope your valuable opinions contribute at helping us to explore the sources of strength and weakness in the investing environment in Jordan, and consequently to submit the suggestions and recommendations that can help decision makers in improving the investing climate in Jordan, Knowing that the information stated in the questionnaire will remain confidential and will be used specifically for purpose of scientific research only. This is for fulfillment of the requirements for the Degree of Master in Finance and Banking.

Thank you for good cooperation.

Researcher:
Anas Al-Ahmad.

Demographic Information of Investors:

Please answer the following questions by putting sign (X) into the proper place:

1. Sex	☐ Male	☐ Female
2. Age	☐ (30) Years & Less ☐ (41-50) Years	☐ (31-40 Years ☐ (50) Years & More
3. Academic Qualification	☐ High School & less ☐ graduate	☐ Diploma ☐ Postgraduate
4. Experience in Investment	☐ Less Than (5) Years ☐Ten Years & More	☐ (5-10) Years
5. Investor's Nationality	______________________	
6. Firm's Legal Capacity	☐ Ownership ☐ Limited Partnership ☐ Joint Stock Company	☐ Partnership ☐ Limited Liability Co.
7. Size of Capital Invested	☐ Less Than JD (50.000) ☐ JD (101-150.000) ☐ More Than JD (200.000)	☐ JD (51-100.000) ☐ JD (151-200.000)

First: Economic Infrastructure (Basic):

Item	Strictly Agree	Agree	Not sure	Disagree	Strictly Disagree
1. Land transport services in Jordan are highly efficient.					
2. Marine transport services in Jordan are highly efficient.					
3. Air transport services in Jordan are highly efficient.					
4. Local and international telecommunications services are properly available in Jordan.					
5. High efficient health care services are available in Jordan.					
6. Excellent educational services are available in Jordan.					
7. Electricity services proper for operating equipments and machines are available.					
8. Water services are well available in Jordan.					
9. Services of cleanness and environmental preservation are available in Jordan.					
10. Restaurants and hotels services are properly available in Jordan.					
11. Maintenance workshops services, various and sufficient for serving investment are available.					

Second: Economic Environment:

Item	Strictly Agree	Agree	Not sure	Disagree	Strictly Disagree
1. Relatively low inflation rates in Jordan encourage foreign investments.					
2. Current exterior indebtness rate in Jordan hinders foreign investments.					
3. Size of failure in national budget in Jordan affects investment negatively.					
4. Economic openness adopted by Jordan helps create an appropriate investing environment.					
5. Economic reform programs adopted by Jordan have helped improve the investing environment in Jordan.					
6. Policies of privatization adopted by the Jordanian governments have helped improve the investing environment in Jordan.					
7. Fees and taxes in Jordan motivate foreign investments.					
8. the banking system in Jordan is characterized by efficiency and capability to serve the investment.					
9. Stability of Dinar's exchange rate in Jordan motivates the foreign investments.					
10. Availability and smoothness of turnover of foreign cash in Jordan in an appropriate manner is deemed an attracting factor of investment.					
11. Market of securities in Jordan is characterized by efficiency and respect to interests of investment.					
12. Insurance sector services in Jordan are deemed appropriate for foreign investment.					
13. Economic openness, entrance into the global Association of Trade and execution of trade agreements in Jordan have helped attract the foreign investments.					

Third: Legal Environment:

Item	Strietly Agree	Agree	Not sure	Disagree	Strictly Disagree
1. Investment – related laws in Jordan offer sufficient incentives and benefits for investors.					
2. Investment – related legislation in Jordan is characterized by clarity and easiness of perception.					
3. Investment – related legislation ensures protection of the privileges investors have obtained against any subsequent legislation.					
4. Legislation and laws ensure full protection to the capital invested against non-trade risks such as nationalization and confiscation.					
5. Investment – related legislation offer sufficient protection to copyrights, trademarks and patents.					
6. Investment – related legislation facilitates transfer investing profits abroad.					
7. Investment legislations and laws help investors obtain what they need of manpower and Arab and foreign experiences easily.					
8. legislation ensures equality of treatment among local, Arab and foreign investors.					
9. Investment – related legislation are characterized by stability which helps stabilize investment.					
10. Investment legislation and laws help attract more foreign investments.					

Fourth: Security and Political Stability and Social Environment:

Item	Strictly Agree	Agree	Not sure	Disagree	Strictly Disagree
1. Jordan enjoys internal security stability in away fitting investment.					
2. Political disorders in the Middle East region affect negatively the investing conditions in Jordan.					
3. Continuous change of government in Jordan does not affect negatively the investing conditions in Jordan.					
4. Conventions and traditions in Jordan welcome foreign investment.					
5. Jordanian society realizes the importance of foreign investment in solving its problems especially unemployment, indebtness and others.					
6. Availability of stability in the Jordanian political regime forms an attracting factor of investment.					

Fifth: manpower:

Item	Strictly Agree	Agree	Not sure	Disagree	Strictly Disagree
1. Technical labor is available in Jordan, efficiently and properly for investment.					
2. Average of monthly wages in Jordan is appropriate for investment.					
3. System of working hours, breaks, holidays and leaves in Jordan is appropriate for investment.					
4. Jordanian manpower is characterized by academic qualification that's proper for serving investment.					
5. Manpower is in sufficient numbers for all specializations for serving various investments.					
6. Labor legislation ensures rights of both employers and employees.					

Sixth: Industrial Cities and Free Zones:

Item	Strictly Agree	Agree	Not sure	Disagree	Strictly Disagree
1. Qualified cadre is available in the Industrial cities and Free zones.					
2. Facilities offered by the Industrial cities and Free do help encourage investment In Jordan.					
3. Locations of the Industrial Cities and Free zones in Jordan are proper for investment.					
4. Investment in the Industrial Cities and Free Zones helps investors to reach the foreign markets.					
5. Products in the Industrial cities and Free zones enjoy high competitive capability in the foreign markets					
6. Accreditation of some of the Industrial cities as qualified industrial Zones has helped enhance the various investing conditions.					

Seventh: Investment Encouragement Authority and Promotion Policies:

Item	Strictly Agree	Agree	Not sure	Disagree	Strictly Disagree
1. Different mass media contributes at manifesting investing opportunities available in Jordan in a way helping encourage investment.					
2. Investment encouragement authority has got qualified cadres capable for managing and executing the promotional processes.					
3. Investment encouragement authority offers complete and accurate information investors need.					
4. Investment Encouragement Authority helps facilitate investors transactions at carrying out their investing operations.					
5. Investment encouragement authority has a prominent role in promoting the investing opportunities in Jordan into the foreign countries.					
6. Investment encouragement authority insists on establishing various exhibitions and programs to promote products locally and globally.					

(The Satisfaction Degree of Foreign Investors and Employees in the Investment Sector in Jordan's Investment Environment)

Abstract:

Despite the considerable efforts made by Jordan in its quest to attract foreign investment and encourage domestic investment, the inflow of foreign direct investment is still limited compared to Jordan needs these foreign resources, hence the importance of the contribution of this study to shed light on the investment environment, and the importance of investment promotion institutions, The legislation, the laws of the investment incentives to attract foreign direct investments to explore the strengths and weaknesses in the investment environment in Jordan.

The aim of this study was to measure the degree of satisfaction of foreign investors and workers in the investment sector of the investment environment in Jordan. To achieve this objective has been distributing a questionnaire to ١٠٤ foreign investors and ٥٦ questionnaires to workers in the investment sector to analyze the extent of satisfaction with its investment environment.

The result of the questionnaires were analyses using (SPSS) in order to know their opinion and to discover the strength and weaknesses point in the Jordanian investment environment.

The study results pointed out that the extent of foreign investors satisfaction about the investing environment in Jordan is medium, where as it was high according to the workers in the investing sector. Also, there was a significant statistical differences in all the dimensions of the foreign investors satisfaction after the stability of security, political and social environment.

The study recommend that the weaknesses point in the Jordanian investment environment must be treated especially in the stability of laws, legislations, water services and the availability of Jordanian qualified, and trained workers.